www.kassiounpaper.com

868

الاحد 02 تموز 2018

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

311 ألف ليرة تكاليف المعيشة

[13]

الافتتاحية

«أمريكا» تخضع للأمر الواقع

سيلتقي الرئيسان الأمريكي والروسي في العاصمة الفنلندية في 16 تموز، حيث لاختيار الزمان والمكان دلالات عدة: فاللقاء يأتي عقب اجتماع ترامب مع أعضاء الناتو، الذي سيفقد دوره الوظيفي في حال إنهاء حملات «شيطنة روسيا» التي تقودها الولايات المتحدة. وسيتم في المدينة التي تم فيها أول لقاء بين بريجنيف والرئيس الأمريكي فورد عام 1975، تلك اللقاءات التي اعتبرت أولى مؤشرات إخماد الحرب الباردة. ولكن بين ذلك التوقيت وعام 2018 الكثير من المتغيرات؛ فبينما كانت نهايات الحرب الباردة هي بدايات صعود عالم القطب الأمريكي الواحد، فإنّ القمة القادمة لها مضامين عكسية في العلاقات الدولية.

يأتي لقاء الرئيسين الأمريكي والروسي كمؤشر على الوصول إلى توافقات حول العديد من القضايا المشتعلة عالمياً:

فمن كوريا إلى سورية فأوكرانيا: الأزمات الدولية التي سلكت فيها الولايات المتحدة مساراً عسكرياً تصعيدياً، والتي يبدو أنها وُضعت على سكة الحل بنسب متفاوتة، لتنتهي اليوم إمكانات التصعيد العسكري فيها دون رجعة ويتم الشروع بمسارات حلها السياسي تدريجياً. وسيكون هذا بمثابة الإعلان عن إنهاء مرحلة استخدام الهيمنة العسكرية لفرض «القطب الواحد».

وصولاً إلى القضايا الأكثر احتداماً، والتي تستخدم فيها الولايات المتحدة نفوذها الاقتصادي والتجاري والمالي مثل: الملف النووي الإيراني، والعقوبات الاقتصادية الأمريكية، وحملة التعرفات الجمركية التي تشكل بدورها عقوبات اقتصادية دولية غير مباشرة. حيث تحولت هذه الأدوات إلى السلاح الأساسي في المعركة الاقتصادية التي تقودها أمريكا عالمياً، ولكن استخدام هذه الأسلحة هو أيضاً «استعدادٌ للتفاوض» في ظل أزمة اقتصادية عالمية تهدد الغرب أولاً.

الولايات المتحدة تنقسم على نفسها لأنها لا تستطيع أن تقبل خسائر تراجع هيمنتها بسهولة، وهي ستستمر بإخراج ما في جعبتها من أدوات لإعاقة السير الموضوعي للتغيرات. ولكنها عملياً تقترب من الرضوخ للتوازنات الدولية التي فرضت عدم قدرتها على لعب دورها السابق، ويتجلى هذا برفع شعار «أمريكا أولاً» وتدهور علاقاتها مع الحلفاء، وعدم قدرتها على انتشالهم. ويظهر أيضاً من لا مبالاتها بمصير تمويل الناتو، ودعوتها لمناقشة سباق التسلح العالمي، حيث لم تعد الولايات المتحدة قادرة على تمويل السلاح بالمال، طالما أن هذا السلاح لن يستطيع أن يحمي هيمنتها الاقتصادية والمالية العالمية.

اللقاء بين الرئيسين سيكون من حيث الشكل إعلاناً لجملة من التوافقات، ومساراً تفاوضياً لتهدئة التوتر العالي بين الدولتين. ولكنه بالمضمون سيمثل خطوة نحو الإعلان الأمريكي للقبول بتوازنات الأمر الواقع، حيث تعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى موقعها الطبيعي: كواحدة من قوى عالمية عديدة تساهم برسم العلاقات الدولية.

خريطة القوى العالمية تغيرت وتتغير، ولهذا تأثيرات سياسية واسعة على مسار الأزمات الدولية، أهمها الفرصة الجديّة الماثلة أمام شعوب العالم لتستفيد من تراجع الدور التدميري الأمريكي السابق، فرصة يجب أن يقرأها كل السوريين أصحاب المصلحة الحقيقية بانتشال البلاد من أزمتها.

شؤون عمالية

وعودٌ لا تُطعم خُبزاً

03

ملف «سورية 2018»

بولتون في موسكو.. والمنطقة الجنوبية إلى الحل

05

شؤون محلية

بيت العمر في العشوائيات

10

شؤون اقتصادية

الدَّين الصيني... الأضخم والأقل خطورة

14

المنهوبون يضربون عن العمل

سياسات ليبرالية تدعو للخصخصة وترفع الأسعار، فساد يقضم الحوافز الإنتاجية، ممارسات تعسفية للمسلحين. وفي مواجهة ذلك أضرب المنهوبون عن العمل في عدد من المحافظات السورية.

■ إيفان علي

إضراب صيادي جبلة واللاذقية

يتواصل إضراب صيادي السمك في مدينتي جبلة واللاذقية منذ شهرين دفاعاً عن حقوقهم واحتجاجاً على القرارات المجحفة للهيئة العامة للثروة السمكية في المحافظة. يعمل مئات الصيادين على متن 80 قارب صيد في جبلة واللاذقية، ويعيل الصيادون 5000 عائلة في مدينة جبلة وحدها ولا يوجد لديهم مصدر رزق سوى الصيد والكثير منهم يسكنون بيوت آجار.

بدأت قصتهم عندما منعتهم الهيئة من استخدام شباك الصيد 16 و18ملم وفرضت عليهم شباك 20 مم، وبعد شرائهم للشباك بثمن باهظ أصدرت الهيئة قراراً آخر بمنعهم من استخدام هذه الشباك، وفرضوا الصيد بشباك 25 ملم! أما القضية الثانية التي أدت إلى الإضراب فهي: مراكب الجرف القاعي التي تقضي على الثروة السمكية في البحر، وخاصة في الفترة التي يمنع فيها الصيد حفاظاً على الثروة السمكية.

تحرك الصيادون إعلامياً وغطت الصحف المحلية والفضائية السورية قضيتهم، وأسسوا صفحة فيسبوكية فيها حوالي 7000 متابع للدفاع عن حقوق الصيادين.

رفضت جمعيات ونقابات الصيادين في الساحل السوري كله تشغيل مراكب الجرف القاعي، ورفض الصيادون المضربون تدمير البحر وخصخصته عبر وسائل الصيد الجائرة لمراكب الجرف القاعي، قائلين: «يلي مستفاد منن يروح يشغلن بالمياه الدولية، الأيام جاية والمستفيد منن ما يكون مفكر البحر أملاك شخصية؟»

عمال الصحة في مدينة الباب

أضرب عمال الصحة وأطباء مدينة الباب، وتوقفت المشافي عن العمل بتاريخ 18 أيار 2018 احتجاجاً على ممارسات المسلحين التعسفية في المدينة وممارساتهم بحق الأطباء وموظفي المشافي. تحول الإضراب إلى مظاهرات واحتجاجات شاملة ضد المسلحين في المدينة لغاية 21 حزيران.

معمل غزل جبلة القديم

نفذ العمال في معمل غزل جبلة القديم في شركة الساحل للغزل إضراباً عن العمل بتاريخ 24 أيار 2018، وأطفأ العمال والعاملات منذ ساعات الصباح الأولى آلات العمل للمطالبة بالحوافز الإنتاجية حسب جريدة البعث.

أثمر الإضراب بوعود رسمية لتلبية مطالبهم بعد اجتماع محافظ اللاذقية وأمين شعبة جبلة الأولى لحزب البعث ورئيس اللجنة النقابية مع العمال بتاريخ 21 حزيران.

عاملات حمص

أضربت مجموعة من عاملات إحدى مولات محافظة حمص عن العمل بتاريخ 28 أيار 2018 احتجاجاً على قيام رب العمل بفرض عمل إضافي على العاملات. وكان العمل الإضافي قاسياً على العاملات ويتطلب عمّالاً لتنفيذه.

سائقو القامشلي وعامودا

أضرب سائقو حافلات النقل «السرافيس» في مدينتي القامشلي وعامودا في الجزيرة بتاريخ 19 حزيران 2018، وذلك احتجاجاً على صدور قرار هيئة الطاقة في الإدارة الذاتية برفع أسعار الوقود. ارتفع سعر ليتر المازوت بموجب هذا القرار من 40 ليرة سورية إلى 50 ليرة سورية بتاريخ 18 حزيران، وتوقفت خطوط النقل بين مدن القامشلي والحسكة وعامودا نتيجة الإضراب.

صيادلة وأطباء إدلب

دخل صيادلة وأطباء محافظة إدلب في إضراب جزئي عن العمل اعتباراً من يوم الخميس 21 حزيران 2018، على مدار الأيام التالية الخميس والجمعة والسبت، من الساعة الحادية عشرة صباحاً وحتى الثانية ظهراً بمعدل ثلاث ساعات يومياً.

وأعلن الصيادلة في بيان لهم: أن الإضراب الجزئي يأتي احتجاجاً على عمليات الابتزاز والتشليح على حواجز المسلحين في مدينة إدلب، وهدد الأطباء والصيادلة بتمديد الإضراب في حال استمرار هذه الممارسات.

أرقام ومؤشرات

حدثت 6 إضرابات خلال شهري أيار وحزيران في 6 مدن: جبلة واللاذقية والقامشلي وعامودا وحمص والباب وإدلب، شارك فيها الصيادون والسائقون والأطباء والصيادلة والعمال والعاملات. وأضرب سائقو باصات الهوب هوب في السويداء بسبب احتكار الشركات الخاصة للعمل، وأضرب سائقو سرافيس جبلة والقرداحة واللاذقية بسبب قرار منعهم من دخول مدينة اللاذقية بداية هذا العام، كما أضرب سائقو سرافيس مدينة مصياف.

أما مجموع الإضرابات التي حدثت خلال الأشهر الستة الأولى لهذا العام 2018 فبلغ عددها 10 إضرابات في 9 مدن. وهذا يعني 88 إضراباً خلال 4 سنوات شمل كل المحافظات السورية.

يعتبر إضراب صيادي الساحل الأول من نوعه في سورية منذ خمسينات القرن الماضي، فهو مستمر منذ شهرين مع حراك إعلامي ونقابي، وهو الثاني من نوعه من خلال وقوفه ضد خصخصة البحر، منذ إضراب عمال مرفأ اللاذقية 2008. أما إضراب عاملات أحد مولات حمص فهو الأول من نوعه في المحافظة، منذ إضراب عاملات معمل السكّر عام 2005. شهدت مدينة جبلة 3 إضرابات، وتضامنت النقابات مع مطالب صيادي الساحل وسائقي باصات السويداء. بينما شملت بعض التحركات مدينتين في وقت واحد: إضراب الصيادين في جبلة واللاذقية وإضراب السائقين في القامشلي وعامودا.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

سلامة قلبك يا دستور!

نفتح موضوعة المخالفات الدستورية– التي جرت سابقاً والجارية حالياً– الباب واسعاً للكثير من التساؤلات التي تحتاج إلى إجابة عنها، دون مقدمات تبررها كما هو معتاد في الإجابات الرسمية التي تقدم كل ما من شأنه إخراجها من المسؤولية المباشرة، أي: كما يقول المثل الشعبي «طلع مثل الشعرة من العجينة» وهذا هو حال أولي الأمر والقائمين عليها في كل القضايا المفصلية المرتبطة بحياة الشعب السوري وحقوقه ومتطلباته الأساسية.

ما طرح مؤخراً في جلسات مجلس الشعب حول تأخر الحكومة في تقديم قطع الحساب عن عام 2012 بأنه مخالفة دستورية يتحملها وزير بعينه، وهذا من حيث المبدأ صحيح، ولكن هذه المخالفة تتحملها الحكومة مجتمعة أيضاً باعتبارها مسؤولة عن إدارة شؤون البلاد والعباد، وتتخذ القرارات في أروقتها، وبالتالي لا يمكن تبرير هذه المخالفة الدستورية باتجاه واحد، وتبرئة أو عدم الإشارة لمن بيده الحل والعقد في مثل هكذا أمور تمس مصالح عموم الشعب السوري، والسؤال هنا: هل هي المخالفة الوحيدة التي ارتكبتها الحكومة الحالية والحكومات السابقة؟ أم أن جعبة الحكومات مليئة بالمخالفات الدستورية ابتداء بقطع الحساب عن السنوات السابقة حتى عام 2017 وليس انتهاءً بعقود الاستثمار التي توافق عليها بشروط أقل ما يقال فيها أنها لا تؤمن السيادة الوطنية على ثروات شعبنا الاستراتيجية «عقود الاستثمار للفوسفات وقبلها عقود استثمار النفط من قبل شركات أمريكية وغربية» التي هي ملكٌ وحقٌ له في الاستفادة من كامل عائداتها، الأمر الذي سينعكس على مستوى حياته المعيشية ومتطلباته الأساسية، مثل: السكن والتعليم والنقل والصحة وغيرها من القضايا الهامة التي يفتقدها شعبنا جراء السياسات الاقتصادية، التي لا علاقة لها بالمصالح الأساسية لشعبنا.

إن أهم المخالفات الدستورية، وهي مخالفات تعد من الكبائر، هو: استمرار السياسات الاقتصادية الليبرالية التي رفعت من معدلات الفقر وجعلت الشعب السوري كما قال أحد أعضاء البرلمان في معرض نقاشه لقطع عام 2012«المالية تفرض عشرات الضرائب التي أدت إلى شلل الاقتصاد الوطني وإفقار الشعب السوري وإيصال الغالبية العظمى إلى حافة الدفن».

يا مجلس الشعب...الشعب يقول: لقد بلغ السيل الزبى فهل من مجيب؟

وعودٌ لا تُطعم خُبزاً

يحظى عمال المخابز بقسط وافر من الوعود الحكومية قياساً بأقرانهم من العمال، ولا ريب أن ذلك يعود في المقام الأول إلى أهمية عملهم ودورهم في تأمين قوت المواطن السوري يوماً بيوم، لكن وكما جرت العادة لا تعني الوعود في بلادنا مزيداً من الاهتمام أو قسطاً أوفر من الحقوق، وإنما تبقى مجرد كلمات معدة للاستهلاك الآني، وتشير حين تقدم إلى فئة ما بعينها أن هذه الفئة ما تزال بعيدة للغاية عن نيل حقوقها.

■ غزل الماغوط

مجردون من الحقوق

هذا هو بالضبط ما يجري مع عمال المخابز، فالنسبة الأكبر منهم ما زالوا يعملون بصفة عمال مياومين، أي: أنهم لا يتمتعون بالاستقرار ولا تغطيهم المظلة التأمينية وليست لهم تعويضات أو زيادات دورية منتظمة، وإنما فقط أجر يتقاضونه لقاء كل يوم عمل ويحرمون منه في حال تغيبهم، حتى لو كان ذلك لأسباب قاهرة.

عدا عن ذلك فأغلبهم بلا تأمين صحي وما جرى تداوله مؤخراً من إعطاء البعض منهم هذا الحق مقتصر على عمال الشركة العامة للمخابز وممن هم مثبتون أو بعقود سنوية أصلاً، أما الغالبية من العاملين بعقود مياومة فهم مجردون تماماً من هذا الحق. والأمر ذاته ينطبق على التأمينات الاجتماعية فالعمال المياومون غير مسجلين فيها، ويشترط لتسجيلهم تحول عقودهم إلى عقودٍ سنوية على الأقل، وبالتالي فليس منْ حقهم تعويض إصابة العمل في حال تعرضهم لها، كما لا يحصلون على أجورٍ تقاعدية وحتى لو أمضوا في عملهم هذا عشراً أو عشرين سنة فإنهم يخرجون كما دخلوا دون أي تعويض أو راتب تقاعدي.

كذلك يعاني عمال المخابز من أجور هزيلة للغاية لا تتناسب مع طبيعة عملهم الشاقة، والتي تقتضي في معظم الأحيان ساعات عمل طويلة يومياً يمكن أن تصل إلى 12 ساعة، وسط ظروف في غاية الصعوبة، أقلها: التعرض المتواصل لحرارة الأفران العالية، والوقوف طوال ساعات العمل، وعدم مراعاة شروط السلامة المهنية في أماكن عملهم.

كما جرت العادة لا تعني الوعود في بلادنا مزيداً من الاهتمام أو قسطاً أوفر من الحقوق وإنما تبقى مجرد كلمات معدة للاستهلاك الآني

جعجعة الوعود

وسط كل هذه الظروف القاسية تطل وزارة التجارة الداخلية كل حين محملة بالوعود لعمال المخابز، فتؤكد على مساعيها الهادفة إلى تثبيتهم، ورفع أجورهم ومنحهم التعويض المعيشي أسوة ببقية العمال، وتشميلهم بالتأمين الصحي، ومن هذه الوعود على سبيل المثال لا الحصر: قرار وزير التجارة الداخلية منذ نحو سنتين بتشكيل لجنة لإعداد دراسة لتحويل عقود العمال المياومين إلى عقود سنوية، والقرار الصادر في آب الماضي والذي ينص على منح عمال المخابز الآلية 8 آلاف ليرة شهرياً، لكنه لم يطبق في أغلب الأفران، في حين حصل العمال في بعض المخابز على 5 آلاف ليرة فقط، رغم أن الزيادة كما يفترض تشمل جميع العمال وليس فقط العاملين على خطوط إنتاج الخبز.

على سبيل التطوير

كما تناقلت وسائل الإعلام المحلية عن وزير التجارة الداخلية: أنه يجري العمل حالياً على إنجاز 18 مخبزاً على مساحة الأراضي السورية لتأمين مادة الخبز للمواطنين بيسر وسهولة، وأن ثمة مساعيَ تهدف إلى تغيير شكل ربطة الخبز بحيث تحتوي 15 رغيفاً بقطر أصغر مما كان عليه في السابق وبالسعر نفسه والوزن وأن الهدف من ذلك تقليل الهدر في الرغيف.

وبغض النظر عن جدوى قرار كهذا، إلاّ أنه من الجلي أن المرحلة المقبلة تتطلب تطويراً في آليات العمل كماً ونوعاً، وأن ذلك يقتضي بالضرورة وقبل كل شيء دعم الأيدي التي تنتج الخبز عبر منح العاملين في المخابز الاحتياطية والآلية على حد سواء حقوقهم المسلوبة، وتحسين واقع عملهم ورفع أجورهم، بحيث يتحسن واقعهم المعيشي ويتناسب ما يتقاضونه مع ما يبذلونه من جهد لصنع خبز المواطن السوري، وهذا بطبيعة الحال أمر لا يمكن تحقيقه عبر منح الوعود الحكومية.

الطبقة العاملة

فرنسا - قطع الغاز عن الإليزيه

اتهم الاتحاد العام للعمل في فرنسا «CGT»، رئيس البلاد، إيمانويل ماكرون، بـ«مهاجمة عمال قطاع الكهرباء والغاز في بيان صدر يوم 22 حزيران، بعد قطع الغاز من قبل العمال عن قصر الرئاسة «الإليزيه»، بشكل مؤقت احتجاجاً على مشروع قرار للحكومة يقضي بخصخصة المؤسسة وتغيير هيكليتها، وأضاف: أن قطع الغاز عن الإليزيه، رد أولي على سياسات ماكرون، ولفت البيان، أن الرئيس أعلن في 12 حزيران الجاري، عن مشروع قرار بخصخصة المؤسسة وتغيير هيكليتها، مؤكدًا أنه «بمثابة ترك القطاع للموت»، وأفادت وسائل إعلام محلية أن قطع الإمدادات عن الإليزيه استمر 3 ساعات.

الغابون - عمال النفط

تخطط نقابة عمال النفط في الغابون لإضراب عن العمل يستمر 15 يوماً في منشآت شركة النفط الفرنسية توتال بدءاً من يوم 1 تموز إذا لم تستجب الشركة لمطالبها ومن بينها: زيادة في الرواتب.

كما طالبت النقابة أيضاً بعلاوات جديدة للموظفين وزيادة فرص الترقي الوظيفي وخفض عدد العمال الأجانب، وسيشمل الإضراب جميع منشآت توتال في الغابون، بما في ذلك العاصمة ليبرفيل والمركز النفطي بورت جنتيل، وقالت النقابة: إن التهديد بالإضراب يأتي في أعقاب فشل الشركة في الرد على مطالب سابقة قدمتها النقابة في أيار.

ينتج الغابون حوالي 200 ألف برميل يومياً من النفط الخام، وتنتج توتال حوالي 54 ألف برميل يومياً.

موريتانيا - موظفو الاتصالات

نظم عمال شركة موريتل موبيل المغربية الموريتانية للاتصالات 26 حزيران_ وبدعوة من الجمعية العامة لعمال الشركة_ وقفة أمام مبنى إدارتها العامة بعد انتهاء وقت الدوام الرسمي للمطالبة بتحسين ظروف العمال ورفع رواتبهم والتي اعتبروها ضئيلة ومجحفة مقارنة بمداخيل الشركة التي تمثل 58% من سوق الاتصالات في موريتانيا حسب آخر الإحصائيات.

والجدير ذكره: أن العمال الموريتانيين يحصلون من الأرباح السنوية علي 3% فقط، في حين أن عمال الشركة المالكة لموريتل المغرب للاتصالات يحصلون علي 10% وهو فرق شاسع، ويحصل العمال المغاربة في الشركة علي امتيازات لا يحصل عليها الموريتانيون كما يحظون بنفوذ واسع.

تونس - احتجاج المتقاعدين

دخل المتقاعدون التونسيون 27 حزيران في احتجاجات جديدة مطالبة بالاستجابة لمطالب مادية، في الوقت الذي عبرت فيه إدارات مؤسسات التقاعد عن التزامها بصرف الزيادات المطلوبة، ويناهز عدد المتقاعدين في تونس مليون شخص، وفقاً لأرقام الجامعة العامة للمتقاعدين، من بينهم نحو 700 ألف منتسب للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وتتلخص مطالب المتقاعدين، في «رفع الأجر الأدنى المضمون، وصرف القسط الثاني من زيادات الوظيفة العامة للعام الماضي»، فضلاً عن «صرف بعض المنح الخصوصية في بعض قطاعات الوظيفة العمومية التي لم يصرف بعضها منذ سنوات».

وبالتزامن مع الاعتصام الذي خاضه المتقاعدون، تم تنظيم وقفات احتجاجية مساندة لهم بعدة مدن داخل البلاد.

من أول السطر

■ نبيل عكام

إصابة العمل في قانون التأمينات الاجتماعية

يعتبر قانون التأمينات الاجتماعية رقم /92/ وتعديلاته المرجع الأول والموحد في هذا الخصوص لجميع العمال سواء في القطاع الخاص أو قطاعي الدولة والمشترك المؤمن عليهم، حيث عرف القانون إصابة العمل في مادته الأولى_ جـ:

«الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم «1» المرفق أو الإصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل، أو بسبب ما يتعلق به، وتعتبر الإصابات القلبية والدماغية الناتجة عن الجهد الوظيفي إصابات عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الصحة، بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة. ويعتبر في حكم إصابة العمل كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل أو عودته منه أياً كانت وسيلة المواصلات بشرط أن يكون الذهاب والإياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي».

وكذلك تعتبر ساعات الإضافي التي يؤديها العامل خارج أوقات العمل الأساسية المحددة بالقانون والأنظمة ضمن وقت العمل الأساسي،

ويعتبر مكان العمل أي مكان يتواجد فيه العامل لتأدية العمل سواء في المكان الأساسي للعمل المطلوب منه أو ملحقاته، مثل: أماكن تناول الطعام أو المشالح أو مكان الاستراحة أو الحمامات حيث أن العامل مازال تحت سلطة ورقابة رب العمل. وليس من الضروري أن تكون الإصابة بسبب العمل مباشرة بل يمكن أن تكون بسبب غير مباشر نتيجة العمل، ومعنى ذلك وبكل الأحوال: أن وقوع الإصابة هو بسبب العمل وظروفه وطبيعته ولولا هذا العمل لما كانت لتحدث هذه الإصابة. ومن خلال التعريف نرى أن هناك ثلاثة أشكال لإصابة العمل 1_ إصابة ناشئة عن الأمراض المهنية. 2_ إصابة ناشئة عن حوادث العمل. 3_ إصابات الطريق. وقسم الجدول رقم /1/ الأمراض المهنية إلى ثماني فئات 1_ الأمراض الناجمة عن عوامل كيماوية. 2_ الأمراض الناجمة عن عوامل فيزيائية. 3_ الأمراض الناجمة عن عوامل حيوية. 4_ أمراض الرئة. 5_ الأمراض الجلدية. 6_ أمراض العين. 7_ الأمراض النفسية. 8_ الأمراض السرطانية. وقد عالج القانون موضوع الإصابة في أكثر من /18/ مادة من الناحية الإجرائية والقانونية والتعويضات والمعالجة اللازمة للمصاب، حيث جاء في المادة 25 تتولى المؤسسة علاج المصاب إلى أن يشفى من إصابته أو يثبت عجزه. إن أغلب العمال في القطاع الخاص هم خارج مظلة التأمينات الاجتماعية، بسبب غياب مفتشي العمل وعدم قدرتهم على الوصول إلى العديد من المنشآت وبالأخص القطاع غير المنظم، إضافة إلى ضعف دور التنظيم النقابي في القطاع الخاص عموماً.

الضمان الصحي في السويداء من يضمنه؟

التأمين الصحي أو الرعاية الصحية أو الضمان الصحي، كلها تسميات لم يعد لها أي نصيب من اسمها، حيث يعاني قطاع التأمين من مزاجية الأطباء المتعاقدين مع التأمين إلى حدٍ بات غير مقبولٍ، وكذلك من إساءة استخدام المؤمن، إضافة إلى ما يعانيه من معوقات في آلية العمل في شركات التأمين، والغياب الواضح لدور وزارة الصحة في الرقابة على القطاع الصحي التأميني، فبات المؤمن عليه بلا غطاء يقيه نار أسعار الخدمات الطبية في المشافي والمخابر والصيدليات، وأصبحت السوق الطبية سوقاً حرةً من دون رقابة.

■ وائل منذر

عُرف طبي

تعددت شكاوى التأمين في السويداء من سوء استخدام المؤمن، وإلى طلب الأطباء مبلغاً مادياً، إضافة إلى تسجيله زيارة على بطاقة التأمين، علماً أن أجور المعاينة الطبية لم ترتفع، ووزارة الصحة لم تصدر أي تعميم بخصوص ذلك، والأجور مازالت 500 ليرة وليست 1500 ليرة، لكن هذا الرقم أصبح عُرفاً بين الأطباء أنفسهم، علماً أن الطبيب يتقاضى من شركات التأمين 700 ليرة أجور تسجيل زيارة.

رأي شركة ميديكسا

في وضع التأمين في محافظة السويداء وشكاوى المواطنين من طلب الأطباء مبالغ مادية إضافية على التأمين. إن كل الشكاوى التي وردت إلى المؤسسة قمنا بالتعامل معها، وتم إنهاء التعاقد مع الأطباء أو إعادة المبلغ المادي للمريض، وتم إنهاء التعاقد مع خمسة أطباء في المحافظة لهذا السبب.

كما أن أحد أهم المعوقات التي تواجه التأمين الصحي هو: عزوف الأطباء عن المشروع التأميني. وعن جديد المؤسسة السورية للتأمين: بدأت المؤسسة بمشروع دليل إساءة الاستخدام وشكلت لجنة لهذا الغرض، وتم تطبيق عقوبات بحق المخالفين، وتتم الآن دراسة رفع القسط التأميني ليشمل التأمين على عائلة المؤمن عليه مقابل دفع الرسوم، والقرارات الجديدة ستتضمن رفع أجور المعاينة الطبية إلى 1500 ليرة سورية بدلاً من 700 ليرة.

المخابر الطبية

سألت قاسيون أحد الأطباء المخبريين عن فوضى الأسعار التي وصلت إلى المخابر وأكد أن هيئة مخابر التحاليل الطبية في السويداء لم تتلق أية شكوى حتى الآن فيما يخص تقاضي المخابر مبالغ إضافية زيادة على التأمين، مشيراً إلى أنه يجب على المريض التوجه إلى الهيئة أو شركة التأمين وإعلامها بأي تجاوز يتم من قبل المخبر، وأشار أن نسبة التحمل التي يدفعها المؤمن لقاء أجور التحاليل ارتفعت من 10% إلى 35,7% بقرار من هيئة المخابر وشركات التأمين، وهذه النسبة تختلف بين شركة وأخرى بأجزاء بسيطة من المئة، وقبل شهر تشرين الأول الماضي كانت نسبة التحمل 10%، ولكن عندما ارتفعت تسعيرة الوحدة المخبرية من 125 إلى 175 والقطاع الخاص إلى 200 ارتفعت النسبة إلى 35%، مشيراً إلى أن شركات التأمين ترسل للمريض على رقمه الخاص رسالة تبين له المقدار الذي سيدفعه للمخبر، وأية زيادة على المبلغ المذكور في الرسالة هي مخالفة للتسعيرة تستوجب من المريض إعلامنا بذلك.

مصادر قاسيون

أفادت مصادر قاسيون أنه قريباً سيبدأ العمل بالتعديلات الجديدة على خدمات التأمين الصحي الذي يشمل العاملين في مؤسسات الدولة، ومن حيث تقليص عدد زيارات الأطباء وصرف الوصفات الطبية من الصيدليات وإجراء التحاليل الطبية في المخابر إلى الثلث، ليصبح من 12 زيارة لكل خدمة إلى 4 فقط خلال العام، وستشمل التعديلات أيضاً عدم صرف تكاليف أنواع عديدة من الأدوية، وبشكل خاص الأدوية الجلدية وتلك التي تدخل في المعالجة بعد الجراحات التجميلية، وسوف ترتفع نسبة تحمل العامل أو الموظف لتكاليف الأدوية في الصيدليات والمشافي المتعاونة مع شركات التأمين من 10 % إلى 25 %.

رأي نقابي

التنظيم النقابي لم يترك مؤتمراً أو لقاءً مع الحكومة إلا أسمع صوته ومطالب عماله المحقة، وفي كل مرة ينتهي الاجتماع ويعود النقابيون يحملون حقيبة وعود تنتظر أن يتم الوفاء بها، وقد حصل التنظيم النقابي على وعود من رئيس الحكومة بحل سريع لموضوع التأمين الصحي الذي يعد من أهم المطالب العمالية كونه لم يعد يلبي طموحات العمال في السويداء، وهناك الكثير من القضايا التي تحتاج لإعادة النظر، حيث باتت شركات التأمين تحاول بشكل دائم الهروب والتملص من التزاماتها نتيجة اعتقادها بأن المبلغ المدفوع من قبل وزارة المالية والعامل لها والمقدر بـ 8000 ل.س غير كاف لتقديم خدمة صحية للعامل مقابل هذا المبلغ، وبالمقابل العامل يعتبر أنه قدم قسطاً للعلاج بدفعه ما يترتب عليه من مستحقات مقابل الخدمات الصحية التي تراجعت كثيراً، فالبطاقة التأمينية التي كانت بالسابق تتضمن 12 زيارة لم يعد فيها سوى 3 زيارات، إضافة إلى رفض الأطباء قبول البطاقة التأمينية كونه يتم تسعيرها على الحد الأدنى للمعاينة في وزارة الصحة، وقيام الأطباء بأخذ مبالغ إضافية، ووجود مشاكل حقيقية في بوابات صرف الأدوية المشمولة والمغطاة بالبطاقة.

بولتون في موسكو... والمنطقة الجنوبية إلى الحل

بعد سنة كاملة من البروباغندا الصفراء ضد روسيا، وبعد تشديد العقوبات عليها لأكثر من مرة، وبعد إكراه الحلفاء على المشاركة في فرض هذه العقوبات، وبعد تخفيض التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وبعد اعتبار روسيا التحدي الأول حسب استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة، وبعد وصول العلاقات بين البلدين إلى مستوى غير مسبوق من التوتر، بعد كل ذلك... قررت الإدارة الأمريكية إرسال ممثل لها للقاء القيادة الروسية!.

لم يكن المبعوث شخصاً عادياً بل أحد أهم المتشددين في الإدارة، المستر جون بولتون، مستشار ترامب لشؤون الأمن القومي، وذلك لبحث العلاقات بين البلدين، والاتفاق على قمة بين الرئيسين الروسي والأمريكي بهذا الخصوص..

يا للعجب! فمستشار الرئيس للأمن القومي صاحب سياسة عدائية لروسيا، ظهرت مراراً في العديد من المناسبات، وكان آخرها حديثه لـ «فوكس نيوز» عقب حادثة تسميم الجاسوس الروسي في مدينة سالزبوري ببريطانيا، سيرجي سكريبال، حيث قال: «إذا لم نتخذ خطوات معينة بشكل عاجل، فإن سالزبوري لن تكون المكان الأخير، حيث استخدم سلاح كيميائي، وأعتقد أنه يتعين علينا الرد على روسيا بمنتهى القسوة».

ما سبق يشير إلى:

تأكيد على أن التيار المتشدد في الإدارة، استنفذ أوراقه للإبقاء على هذا الوضع الشاذ من العلاقات، بين أهم قوتين نوويّتين على النطاق العالمي. بما يخالف أي منطق عقلاني، لاسيما وأن هذا الوضع يتناقض مع برنامج ترامب الانتخابي على طول الخط، بمعنى آخر، اضطر ذاك التيار على الأقل أن يبحث هذا الموضوع رسمياً. لتكون زيارة بولتون، مؤشراً جديداً على التراجع العام لدور الولايات المتحدة.

صلافة بولتون المعهودة، لم تسعفه في تبرير هذا التحول في طريقة تعاطي الإدارة مع روسيا، لا بل كان التهرب «الذكي» عن تلك المواقف الاستفزازية السابقة واضحاً في ثنايا حديثه في المؤتمر الصحفي، فتلك المواقف أصبحت «طي الماضي» حسب زعمه.

أن يتبوأ بولتون بالذات، مهمة فتح الطريق لبحث العلاقات الثنائية، يحمل أكثر من معنى، فهو من جهة درس بليغ لتلك الرؤوس الحامية، ومن جهة أخرى، يحمل إمكانية الالتفاف على محاولات القوى العاقلة بتهدئة التوتر في العلاقات بين البلدين، فالرجل كما كتبت عنه «الواشنطن بوست»، يتمتع بخبرة كبيرة في العمل البيروقراطي، ويعرف كيفية عمل النظام. واختلاق الذرائع لعرقلة ما لا يريد.

من التوتير إلى التراجع

كانت السمة الأساسية للدبلوماسية الأمريكية خلال الأشهر السابقة، توتير العلاقات مع جميع الدول، ليس الخصوم فقط، بل والحلفاء التقليديين أيضاً، وإجراء تفاوض معها في الوقت نفسه، ولكن كلاً على حدة، لعل وعسى تفلح في ابتزاز هذا الطرف أو ذاك، فالعالم الذي تريده أمريكا، هو عالم هش، يشوبه الكثير من التوتر، والخلافات، مفتعلة كانت أم واقعية، بحيث تبقى هي القوة الأقوى، أي: ضرب الكل بالكل، بالطريقة الناعمة، فأوروبا يجب أن تتضامن مع الولايات المتحدة بفرض العقوبات على روسيا، والولايات المتحدة من حقها في الوقت نفسه أن تفاوض روسيا على حدة، وكل دولة من دول الاتحاد الاوروبي على حدة، بعبارة أخرى، إن قوة الولايات المتحدة باتت في ضعف وإضعاف الآخرين، وليس بـ«تفوقها النوعي» السابق، ومن الجدير بالذكر، أن هذه الممارسة الدبلوماسية ليست وليدة رغبة، أو سوء تقدير، بل هي السياسة التي لابد منها، في ظل التحول النوعي الجاري في العلاقات الدولية، وبروز دور ووزن قوى دولية صاعدة، في الاقتصاد والسياسة والعسكرة بموازاة الدور الأمريكي، وسعيها المعلن إلى كبح الجموح الأمريكي.

إن عودة واشنطن إلى إجراء مباحثات مع الطرف الروسي حول سورية رغم ثبات خط موسكو يعني أن مجال المناورة الأمريكية في استدامة الاشتباك بات أضيق من السابق

وها هو، وقبل أن يغادر موسكو، أوضح مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض جون بولتون، أنه «من المهم أن يلتقي رئيسا هذين البلدين الرئيسين لمناقشة المشاكل المتبادلة ومجالات التعاون».

وأضاف: «لا أستبعد أن يتوصلا إلى اتفاقات ملموسة لكن هناك عددٌ كبيرٌ من القضايا التي يجب التطرق اليها».

المنطقة الجنوبية..

بالتزامن مع زيارة بولتون، كانت الإدارة الأمريكية قد أرسلت رسائل واضحة إلى الجماعات المسلحة في المنطقة الجنوبية من سورية، بأن الولايات المتحدة لن تدعمها في الحرب الدائرة هناك، بعد أن عزم الجيش السوري على بسط سلطة الدولة على تلك المنطقة، سواء بالحرب على الجماعات الإرهابية، أو عبر الاتفاقات بالنسبة للجماعات التي تقبل التفاوض، ويعتبر هذا الانكفاء الأمريكي الجديد أول الغيث في سلسلة تراجعات أخرى بالنسبة لسورية، حسب رأي العديد من المحللين، خصوصاً، وأن الوضع في سورية سيكون إحدى النقاط الأساسية على جدول الأعمال في اللقاء المرتقب بين الرئيسين الأمريكي والروسي، حسب نتائج زيارة بولتون المعلنة، وكانت الناطقة باسم الخارجية الروسية قد صرحت، بأن الولايات المتحدة لم تف بالتزاماتها في منطقة خفض التصعيد.

شو عدا ما بدا؟

سيكون الوضع السوري، أحد أهم القضايا على جدول الأعمال في قمة هلسنكي المرتقبة، بعد أشهر من محاولات واشنطن المستمرة بإيجاد ذرائع للتدخل، من خلال بروباغندا «الكيماوي» وإجهاض دور الطرف الروسي، بدعم الجيش السوري لإنهاء ظاهرة العمل المسلح في سورية، ودفع الوضع نحو التفاوض والحل السياسي للأزمة بموجب القرارات الدولية، وذلك على عدة مسارات من مناطق خفض التصعيد، إلى إحياء مسار جنيف، إلى إبداع خيار سوتشي، وفكرة اللجنة الدستورية. إن عودة واشنطن إلى إجراء مباحثات مع الطرف الروسي حول سورية، رغم ثبات خط موسكو، يعني أن مجال المناورة الأمريكية في استدامة الاشتباك بات أضيق من السابق، وصلت إلى طريقٍ مغلقٍ، وإن أدواتها السابقة لم تعد تفي بالغرض.

فرصة ذهبية جديدة

في ظل هذا المشهد، تتوفر للوطنيين السوريين فرصة جديدة، للاستفادة من استعداد الولايات المتحدة للتباحث مع الطرف الروسي الثابت على مواقفه المعروفة، من خلال الإسراع بتشكيل اللجنة الدستورية، كبوابة للدخول إلى استئناف مفاوضات جنيف المجمدة، وذلك من خلال الإسراع بتشكيل هذه اللجنة، ليساهموا بقسطهم في فرض المزيد من التراجع على واشنطن، وحل الأزمة السورية، بما يحافظ على وحدة وسيادة البلاد.

تدور رحى المعارك والمفاوضات في الجنوب السوري بين الأطراف الدولية المعنية بالتهدئة وتحديداً الطرف الروسي، وبين ممثلي المجتمع المحلي في العديد من قرى درعا. وبين الصراعات الدولية والإقليمية التي تحتدم في الجنوب، وبين الأطراف المحلية الميّالة للتهدئة، وبين المتشددين تحديداً من بقايا داعش والنصرة والفصائل التي تقع تحت هيمنتها... ويدخل الجنوب السوري لحظة مفصلية.

الجنوب السوري... في قلب الحدث السياسي

تحول الجنوب السوري ومحافظة درعا تحديداً إلى قلب الحدث، ومحوراً في التصريحات الدولية... ولكن مع ضجة أقل من الضجة الإعلامية التي رافقت معركة الغوطة الشرقية، وبين الأولى والثانية تشابه كبير.

الإنهاء السياسي ـ العسكري للوضع غير المستقر في منطقة الجنوب سيترافق مع تسوية عدة أزمات وتدخلات إقليمية في الحدث السوري

اتفاق خفض التصعيد في المنطقة الجنوبية، والمعقود بين روسيا وأمريكا وبمشاركة أردنية، لم ينجز مهماته الكاملة المطلوبة منه، كما في اتفاقيات خفض التصعيد الأخرى في الغوطة والمنطقة الوسطى. فعملياً تم تطبيق إيقاف القتال إلى حد بعيد، بينما لم يتم فصل أطراف المعارضة المسلحة عن الأطراف الإرهابية وتحديداً داعش وجبهة النصرة المتواجدتين في المنطقة الجنوبية، وتحديداً في القسم الغربي منها.

إنهاء النصرة مهمة هذا العام

استكمالاً للمحور السياسي الموضوع على أجندة الأطراف التي تسعى لتسوية جدية في الأزمة السورية، فإن إنهاء النصرة في مناطقها الأساسية المتبقية هو مهمة محورية لهذا العام الحالي، بالتوازي مع عملية تحريك للعملية السياسية من بوابة اللجنة الدستورية.

ولذلك فإنه عقب معركة الغوطة الشرقية، اتضح بأن المنطقة الجنوبية هي المحور اللاحق، وأن إنهاء الوجود الإرهابي فيها، هو هدف سياسي مرحلي سيتحقق.

تجهيز سياسي إقليمي

تم التجهيز السياسي للمعركة في الجنوب السوري بشكل واسع، حيث سبقتهُ المشاورات والتصريحات التي تتعلق بالبعد الإقليمي للمنطقة: الوجود الإيراني والدور «الإسرائيلي». واستقرت أو ستستقر على الضرورة الوطنية السورية، بأن الجيش السوري هو القوة الوحيدة التي يجب أن تتواجد على الحدود السورية الجنوبية.

أما الدور الأمريكي فمن الواضح أنه انسحابي من الملف، وقد ظهر مؤخراً بشكل جلي من التصريحات التي تحدثت عن عدم دعم أطراف الفصائل التي تريد الدخول في معركة.

لقد انعكس كل هذا التحضير بتسارع عقد المصالحات في ريف درعا الشرقي التي لم تتضح إلى الآن معالمها التفصيلية، ولا تزال في إطار المفاوضات، ولكن الواضح أن المدنيين قد بقوا في أماكنهم، وكذلك المقاتلون من الفصائل في هذه المناطق قد بقوا في مناطقهم، وأن النصرة قد انسحبت إلى مناطق أخرى.

مسار تفصيلي ضمن المسار العام

تستمر المعركة، ومن المتوقع أن تشتد في مواضع أخرى، وتحديداً في الريف الغربي، وفي القنيطرة، حيث تشير التقديرات الروسية بتواجد حوالي 15 ألفاً من المقاتلين المتشددين.

كما أن التواجد المدني الكثيف في المنطقة سيؤدي إلى تعرض سكان المنطقة لمخاطر في مثل هذه اللحظات، وتحديداً أنه لم يتم الحديث حتى الآن عن وجود منافذ أو معابر، وهو ما بدأ يظهر من توجه المدنيين من المنطقة الجنوبية إلى الحدود الأردنية التي لم تفتح لهم، بل تم مؤخراً إدخال المساعدات.

لا يزال المسار التفصيلي متقلباً في منطقة الجنوب ولكن الاتجاه واضح فخروج الأطراف المتشددة هو أمر حتمي

لا يزال المسار التفصيلي متقلباً في منطقة الجنوب، ولكن الاتجاه واضح: حيث إنّ خروج الأطراف المتشددة هو أمر حتمي بالضرورات وتوازنات القوى الدولية، أما شكل هذا الخروج وتوقيتاته ستحدده العوامل التفصيلية. كما أن شكل التواجد للفصائل التي تدخل التسويات ليس واضحاً، ولكن من المؤكد أن السلاح الثقيل لن يكون موجوداً... وأيضاً لم يتضح بعد ما إذا كانت الشرطة العسكرية الروسية ستتمركز، أم ستدخل قوات حكومية، ولكن الواضح أن مؤسسات الدولة الخدمية ستعود للعمل.

كما أن الإنهاء السياسي ـ العسكري للوضع غير المستقر في منطقة الجنوب، سيترافق مع تسوية عدة أزمات وتدخلات إقليمية في الحدث السوري، ولجم تدخل العدو الصهيوني، وسيعيد كما أشرنا سابقاً الجيش السوري إلى المعابر والحدود الجنوبية. كما أنه سيجعل من التواجد الأمريكي في قاعدة التنف تواجداً فاقداً لأية ضرورة عسكرية أو سياسية، ما سيفتح احتمالات الانسحاب الأمريكي السريع من هذه المنطقة، وإنهاء هذا الملف.

عسكري على وقع السياسي

إن وتيرة حل معضلات عسكرية معقدة تصبح أسرع، وكما الجنوب فإن إدلب والمنطقة الشمالية الشرقية ستكون في السياق ذاته، مع الأبعاد الإقليمية الخاصة بكل منهما. وهذه الوتيرة المتسارعة للعمل العسكري تأتي من كونها جزءاً أساسياً من العمل السياسي، وتفصيلاً في سياقه. حيث إن العسكرة ومسارها أصبحت مدعومة بالوقائع السياسية الدولية التي تقول: إن الأزمة السورية ستحل سياسياً، وأنه لم يعد من مصلحة أحد أو بقدرته أن يوسع أطر المعارك، أو يحيي ما تم إنهاؤه من دور وظيفي للقوى المتشددة. وتتحول المعارك التفصيلية النهائية مثل: معركة الغوطة والجنوب مؤخراً إلى أداة سياسية هامة، تنهي أحلام البعض بتحويل مناطق خفض التصعيد إلى أماكن مستقرة وسلطة أمر واقع منفصلة عن باقي البلاد، بما قد يتيح إعادة إحياء إمكانات العمل العسكري فيها، وتنهي أيضاً الذرائع في وجه الحل السياسي الشامل، وتخضع المتشددين في كل الأطراف لعملية سياسية توحد سورية فعلياً وتتيح لكل القوى التواجد السياسي الضروري لإعادة بناء البلاد.

أوروبا تحاول إقناع الأزمة بألا تعود

على الرغم من تزايد الإحصائيات الاقتصادية السلبية القادمة من أوروبا مؤخراً، إلا أن قيادات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية لا زالت تحاول الظهور بمظهر متفائل، بينما تنكر عودة الأزمة.

■ المحلل السياسي ألكسندر نازاروف

للشهر الرابع على التوالي تواصَلَ تعكّر مزاج المستثمرين في منطقة اليورو، وانخفض مؤشر «Sentix» من 19,6 نقطة إلى 19,2 نقطة في شهر أبريل، كما انخفض مؤشر مديري المشتريات المركب «PMI» لـ 19 دولة في منطقة اليورو من 55,2 نقطة في شهر مارس إلى 55,1 نقطة في شهر أبريل، ليصل بذلك إلى أدنى مستوياته في 15 شهراً، وفقاً للبيانات التي نشرتها شركة آي إتش إس ماركت للبيانات الاقتصادية «IHS Markit».

الاقتصاد يتباطأ

تشير بيانات مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني «Destatis» إلى تراجع الطلبات الصناعية في ألمانيا في شهر مارس للشهر الثالث على التوالي، وأعلن معهد ميونيخ الاقتصادي «Ifo» بأن مؤشره لمناخ الأعمال «والذي نشر للمرة الأولى بيانات عن قطاع الخدمات»، قد هبط من مستوى 103,3 نقطة في شهر مارس إلى 102,1 نقطة في شهر إبريل في الوقت الذي كان استبيانٌ لوكالة رويترز قد تنبأ بهبوطه لمستوى 102,7 نقطة، حيث صرح بهذا الصدد مدير معهد ميونيخ الاقتصادي كليمينس فيوست بأن «المزاج الجيد لدى الشركات الألمانية قد تبخر.. والاقتصاد الألماني يتباطأ». أما في قطاع الخدمات فقد هبط مؤشر مناخ الأعمال فجأة، نظراً لأن مديري الشركات كانوا أقل تفاؤلاً بكثير فيما يخص الأشهر الـ 6 القادمة، وقد صرح الاقتصادي كلاوس فولرابي من معهد ميونيخ الاقتصادي، بأن الأرقام تدل على ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,4% في الربع الأول من العام الحالي. كما أضاف لوكالة رويترز: «إن الهبوط الخامس على التوالي هو علامة على التعافي، ونحن بعيدون عن الركود».

في الوقت نفسه لم يُلاحظ أي نمو في الطلبات الصناعية في بريطانيا، وتباطأ النمو في الأشهر الـ 3 الأولى من العام الحالي، وفقاً للاستبيان الشهري الذي يجريه اتحاد الصناعات البريطانية، حيث توقف مؤشر دفاتر الطلبات في الاتحاد عند حده الأدنى منذ 5 أشهر. بالتوازي مع هذا كله، هناك تباطؤ في النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، مع تسارع في نمو الأسعار، ما يعني أن هناك علامات على ركود تضخمي، علاوة على أن عائد سندات الخزانة ينمو، أي: أن الولايات المتحدة مضطرة إلى الاقتراض بنسب فائدة مرتفعة، وأصبحت النقود الفائضة في السوق أقل. إنها المرة الأولى منذ فبراير 2008 التي يتجاوز فيها عائد سندات الخزانة الأمريكية عائد توزيع أرباح المؤشر الأمريكي إس و بي 500 لمدة ثلاثة أشهر. لم تعد ديناميكيات البورصة في العالم أجمع تطمئن المستثمرين، ولا زالت المؤشرات الأمريكية منخفضة عن القمم التي بلغتها في يناير.

في الوقت نفسه فإن الناتج الإجمالي المحلي لليابان في الربع الأول من العام قد انخفض بنسبة 0,6% للمرة الأولى منذ عامين.

ضعف الزخم الاقتصادي

أي: أن جميع البيانات تشير إلى ضعف الزخم الاقتصادي عقب الانتعاش الذي حققه الناتج الإجمالي المحلي للاتحاد الأوروبي للمرة الأولى منذ عشر سنوات في عام 2017.

تؤشر البيانات المبدئية للمديرية العامة للمفوضية الأوروبية «اليوروستات Eurostat» إلى أن أسعار المستهلك في منطقة اليورو قد ارتفعت بنسبة 1,2% في الشهر الماضي فقط وفقاً للمعدل السنوي، وبلغ معدل التضخم 1,3% في مارس، ومعدل التضخم المستهدف يقدر بمستوى «أقل بقليل من 2%».

على الرغم من ذلك فقد أكد كبير اقتصاديي البنك المركزي الأوروبي بيتر برات، لبلومبيرغ على ثقته في نمو الاقتصاد في منطقة اليورو، بل ووصف مدير البنك الفرنسي فرانسوا فيليروا دي غالو التباطؤ الحالي في معدلات التضخم بأنه «أمر مؤقت بكل تأكيد»، مشيراً إلى أن توقيت الخروج من سياسة التسهيل الكمّي قد اقترب، لكن أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي لم يناقشوا في اجتماعهم في شهر أبريل كيفية تقليص برنامج الحوافز. سوف يشتري البنك المركزي الأوروبي سندات بقيمة 30 مليار يورو شهرياً حتى سبتمبر على أقل تقدير، وأجاب فيليروا دي غالو عما إذا كانت عمليات شراء الأصول الصافية سوف تنتهي في سبتمبر أم في ديسمبر بأنه «سؤال ليس وجودياً عميقاً».

دوامة الانكماش

من الواضح أن السيد فيليروا دي غالو يخادع قليلاً، فهناك دلائل تشير إلى أن عملية شراء السندات، أي: استمرار عملية «التسهيل الكمّي» هي السبيل الوحيد للاستقرار، وربما أيضاً لبعض النمو الذي يتمتع به الاقتصاد الأوروبي في السنوات الأخيرة، فانخفاض معدل التضخم أمر مرعب للغرب لأنه قد يؤدي إلى انكماش مالي، ما يعني هبوط الأسعار. إن الانكماش المالي ليس علامة ونتيجة لانخفاض الطلب على السلع فحسب، ولكنه يؤثر أيضاً على سلوك المستهلك، ويدفعه إلى خفض المصروفات انتظاراً لهبوط الأسعار مجدداً يوم غد، وبالإمكان شراء البضاعة بسعر أقل. وتأجيل الشراء يؤدي إلى ما يسمى بدوامة الانكماش: انخفاض الطلب_ خفض الإنتاج_ ارتفاع معدلات البطالة_ انخفاض مرتبات العمال_ انخفاض الطلب وهكذا دواليك.

الانكماش المالي ليس علامة ونتيجة لانخفاض الطلب على السلع فحسب ولكنه يؤثر أيضاً على سلوك المستهلك ويدفعه إلى خفض المصروفات انتظاراً لهبوط الأسعار مجدداً

لقد كانت أزمة الكساد الكبير في الولايات المتحدة عام 1929 مثالاً كلاسيكياً لدوامة الانكماش، ثم تعرض العالم عام 2008 لأزمة مماثلة، وبدأت دوامة انكماش جديدة، لكن البنوك المركزية في الغرب تمكنت من احتواء هذه الأزمة بضخ تريليونات الدولارات واليورو إلى الأسواق والبنوك والمؤسسات على هيئة ائتمانات غير محدودة ذات نسبة فائدة تقترب من الصفر، من أجل تحفيز الطلب.

تفاؤل استعراضي

لذلك فمن الممكن فهم التفاؤل الاستعراضي لقيادات الغرب الاقتصادية، فهم يحاولون الحيلولة دون فهم الأسواق والمستهلكين لحقيقة أنّ الانكماش الذي حاربوه زهاء 10 سنوات منذ أزمة عام 2008 سوف يعود بمجرد أن تتوقف البنوك المركزية الأوروبية عن ضخ تريليونات الدولارات واليورو في الاقتصاد. فبمجرد أن خفّض البنك المركزي الأوروبي حجم ضخ الأموال إلى الأسواق، بدأ اقتصاد الاتحاد الأوروبي في التباطؤ على الفور، وبدأت البورصات العالمية في الهبوط، حتى على الرغم من أن البنك المركزي الياباني مستمر في سياسته الضخمة بالـ «التسهيل الكمي» شأنه في ذلك شأن الصين.

إذا ما انكشفت أسطورة نهاية الأزمة، فإن مزاج المستهلك وحده يمكن أن يصبح حافزاً لعودتها.

بيت العمر في العشوائيات

تحدث وزير الأشغال العامة والإسكان، عبر إحدى الصحف المحلية منذ أسبوع تقريباً، عن توجه الحكومة «لإنشاء تجمعات سكنية في مناطق ريفية على أطراف المدن».

■ مالك أحمد

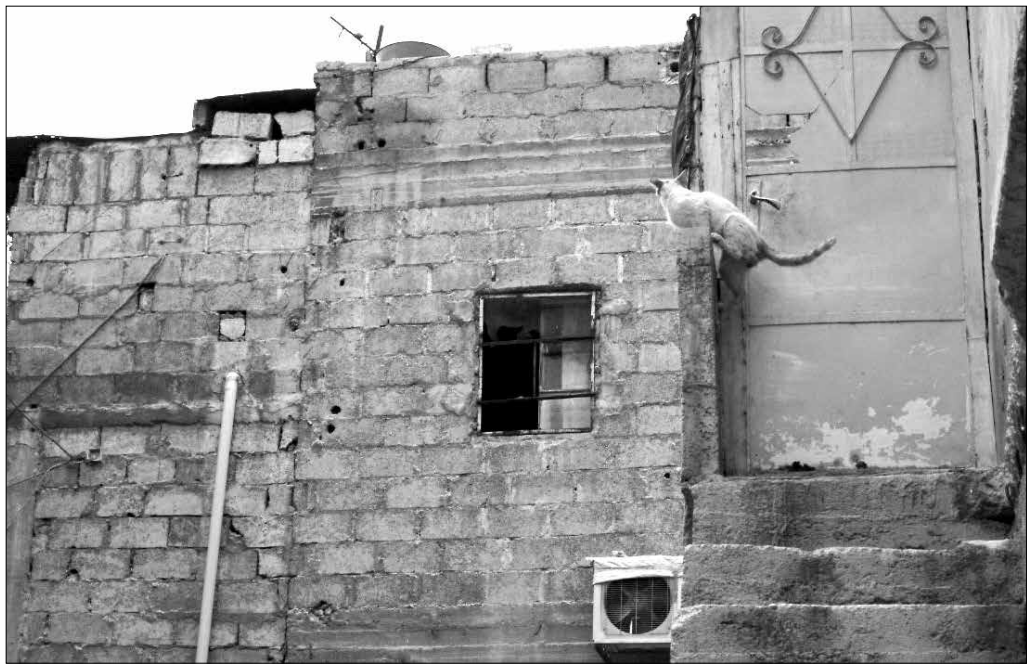

وقد أشار إلى: «وضع سياسة وخريطة وطنية للسكن تضمن تأمين سكن شعبي للمواطنين، في ظل معاناة قطاع الإسكان من الضعف، حتى قبل الحرب، نظراً للتفاوت الكبير بين التكاليف والرواتب التي يتقاضاها العاملون، الأمر الذي يتطلب إعادة نظر شاملة وحلاً جذرياً».

امتيازات إضافية للقطاع الخاص

لعل الوزير في حديثه أعلاه أعاد نوعاً ما توصيف مشكلة الإسكان المزمنة، ناحية، الخطط السكنية، والتفاوت بين الأجور والتكاليف، بحيث وصل لنتيجة مفادها: أن «الأمر يتطلب إعادة نظر شاملة وحلاً جذرياً»، لكن كيف سيتم ذلك؟ هو ما لم يتضح من حديث الوزير!.

فجملة ما تحدث به الوزير يتعلق بالتوجهات الحكومية المزمعة على مستوى المخططات التنظيمية في بعض المناطق والمدن، مع تأكيده على أنّ: «الاستثمار بالسكن يحتاج إلى المليارات، وهو ما يستدعي إعداد تشريعات تسمح للقطاع الخاص بأن يكون شريكاً بهذا المجال»، وكأن التشريعات الكثيرة التي صدرت حتى تاريخه تشجيعاً للقطاع الخاص لم تكن كافية، وهو بحاجة للمزيد منها، مع العلم بأن القطاع الخاص تجاوز مرحلة الشراكة بهذا القطاع، لمرحلة التملك شبه الكلي بموجب التشريعات والقوانين الصادرة حتى تاريخه.

الدولة مستمرة بالاستنكاف

المشكلة وفقاً لهذه الرؤية والحديث لن تُحل، وستستمر إلى ما شاء الله، خاصة وقد ختم الوزير حديثه بالقول: إن «الدولة لن تتمكن وحدها من بناء المساكن لجميع المواطنين، بل سيتركز دورها على تهيئة الأراضي وتوفير الصكوك التشريعية والقوانين وتجهيز المخططات التنظيمية».

فالحديث أعلاه، مع التمهيد لصدور تشريعات جديدة تصب في مصلحة القطاع الخاص على مستوى الاستثمار في قطاع الإسكان، لن يحل المشكلة، بل سيزيد من تعميقها أكثر من ذي قبل، خاصة في ظل التأكيد على أن الدولة ستبقى مستنكفة عن القيام بدورها الكامل في هذا القطاع، وسينحصر هذا الدور على مستوى التشريعات، وإنجاز المخططات فقط.

ما يعني: أن أسباب نشوء العشوائيات ومناطق المخالفات ستستمر كما كانت مستمرة طيلة العقود الطويلة الماضية، في ظل استمرار مشكلة عدم توفر السكن النظامي والصحي للمواطن المسحوق، بعيداً عن أوجه الربح والمتاجرة التي يعمل وفقها القطاع الخاص، وفي ظل استمرار واقع التردي المعيشي المرتبط بواقع الأجور شبه المعدومة، والتي لا يمكن الاعتماد عليها في حال من الأحوال لتغطية تكاليف السكن الشعبي الذي جرى الحديث عنه، مهما كانت مواصفاته متدنية، ومهما كانت مساحته محدودة وضيقة.

لا بديل عن دور الدولة

بالعودة للمقدمة، التي ورد بها: أن «الأمر يتطلب إعادة نظر شاملة وحلاً جذرياً»، يمكننا القول: أن الحل الوحيد المتاح، في حال توفرت النية الجدية لمعالجة المشكلة، يتمثل اختصاراً بـ:

ـ أن تعود الدولة لممارسة مهامها ودورها على مستوى خطط السكن والاسكان، وبشكل كامل وغير مجزأ، اعتباراً من المخططات وحتى التنفيذ والتسليم، مع تخفيض التكاليف للحدود الدنيا، وخاصة على مستوى سعر الأراضي، وبعيداً عن كل وجوه التكسب والفساد على هامش المشاريع المزمعة، مع الكثير من الشفافية التي تتيح إمكانية التتبع والرقابة على التنفيذ، والمحاسبة عليها.

ـ بالتزامن مع ذلك تأتي ضرورة زيادة الرواتب والأجور، وإعادة النظر بها بشكل دائم، بما يتوافق ويلبي الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك الحاجة للسكن كضرورة حياتية لا غنى عنها، مع تحسين الوضع المعيشي بشكل عام، بحيث يستطيع العاملون بأجر أن يحققوا طموحاتهم وحقهم في الحصول على بيت العمر.

ـ بعد كل ذلك ربما يأتي دور القطاع الخاص، ليكون مكملاً لدور الدولة بهذا القطاع الحيوي والهام، وليس بديلاً عنها في حال من الأحوال، مع وضع خارطة سعرية لكل منطقة عقارية، تأخذ بعين الاعتبار التكاليف الفعلية مع هوامش الربح المعقولة، بعيداً عن أوجه التحكم بالعرض والطلب والسمسرة على حساب المحتاجين للسكن.

ـ مع عدم إغفال دور الجمعيات السكنية، الذي من المفترض أن يعاد النظر فيه جملة وتفصيلاً، مع منحها الكثير من المرونة المترافقة مع الكثير من الضوابط الرقابية على عملها، وعمل مجالس إداراتها، مع تأمين متطلباتها، وخاصة ناحية تخصيصها بالأراضي اللازمة لمشاريعها من قبل الوحدات الإدارية أولاً، أو الشراء من أصحاب الأراضي في حال عدم توفر المساحات لدى هذه الوحدات، وثانياً: عبر تقديم التسهيلات المصرفية التمويلية لتنفيذ مشاريعها.

أسباب نشوء العشوائيات ومناطق المخالفات ستستمر كما كانت مستمرة طيلة العقود الطويلة الماضية في ظل استمرار مشكلة عدم توفر السكن النظامي والصحي للمواطن المسحوق

وإلا فإن أي حديث عن سكن شعبي، ومخططات تنظيمية، وعن المزيد من التشجيع للقطاع الخاص كبديل عن دور الدولة في قطاع السكن والإسكان، لن يكون إلا مزيداً من ذر الرماد في العيون، ومزيداً من حصاد سلبيات السياسات الليبرالية التي عملت وتعمل وفقها الحكومات المتعاقبة منذ عقود، ما يعني بالمحصلة: مزيداً من العشوائيات ومناطق المخالفات التي تنتظرنا توسعاً وانتشاراً، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الزيادة في الطلب على السكن بنتيجة الحرب والدمار الذي أتى على البيوت في الكثير من المدن والمناطق.

الدخول المأجور للحدائق بدعة جديدة

نظمت غرفة تجارة دمشق، بالتعاون مع وزارة السياحة ومحافظة دمشق، مهرجاناً للتسويق باسم «الشام بتجمعنا»، وقد بدأت فعالياته بتاريخ 2018/6/19، وسيستمر لغاية 2018/7/26.

■ نوار الدمشقي

المهرجان أقيم في حديقة تشرين بدمشق، والتي من المفترض بأنها حديقة عامة، إلّا أنّ القائمين على المهرجان في محافظة دمشق فرضوا على مرتادي الحديقة رسم دخول قدره 200 ليرة، والسبب المهرجان.

عامل الربح هو الطاغي

المهرجان يترافق مع معرض الزهور السنوي الذي تقيمه وزارة السياحة، ويتضمن مجموعة من الفعاليات الرياضية والفنية والثقافية والتراثية، بالإضافة إلى ما سمي بـ «شارع الأكل» وسط الحديقة.

فكرة المهرجان بتنوع فعالياته تبدو إيجابية، ويبدو من خلال تسميته «الشام بتجمعنا» أنه يحمل طابعاً اجتماعياً اقتصادياً ثقافياً فنياً.. عاماً، إلا أن واقع الحال يقول: أن عامل الربح هو الطاغي على المهرجان بفعالياته كافة من ألفها إلى يائها، اعتباراً من دخول الحديقة الذي أصبح مأجوراً، وصولاً إلى رسوم الدخول الإضافية على بعض الفعاليّات المشاركة فيه.

على حساب المواطن

قد يجد القائمون على المهرجان، والمشاركون فيه، مبرراتهم من أجل فرض الرسوم، باعتباره مهرجاناً للتسويق، خاصة وأن المنظم الأساسي له هي غرفة تجارة دمشق، برغم الملاحظات على أسعار ما يتم تسويقه من سلع وخدمات خلاله، إلا أن الذي لا يمكن تبريره هو فرض رسم الدخول على الحديقة العامة.

والنتيجة، أن المهرجان الذي ستستمر فعالياته لمدة شهر، سيكون في المحصلة سبباً لحرمان المواطنين من ارتياد حديقة تشرين العامة. فعلى الرغم من أن الحديقة كبيرة ومتسعة، وهي الأكبر في مدينة دمشق، والمتنفس والمتنزه الذي يستقطب سكان العاصمة، إلّا أن فعاليات المهرجات استحوذت عليها بشكل شبه كامل، على حساب حق المواطنين في هذه الحديقة، والذي جرى الاعتداء عليه مرتين، مرة عبر رسم الدخول، ومرة من خلال المساحة المتبقية لهم كمتنفس داخلها.

محافظة دمشق تتعدى على الحقوق

مما لا شك فيه أن المسؤولية بهذا الإطار تقع على عاتق محافظة دمشق أولاً وآخراً، فالمهرجان بالنسبة لغرفة تجارة دمشق هو مهرجان مُعلن من أجل التسويق، وبالنسبة لوزارة السياحة فإن معرض الزهور السنوي لا يقتطع إلا جزءاً من الحديقة فقط، والغاية الأولى والأخيرة بالنسبة للفعاليات المشاركة هي تحقيق الترويج والتسويق والأرباح من خلال المساحات المحجوزة، لقاء ريع استثماري لمصلحة المحافظة.

فمحافظة دمشق هي من وضعت الحديقة، بكامل مساحتها تقريباً، للاستثمار من قبل الفعاليات المشاركة عبر الجهة المنظمة، وهي من ستجني الريع الاستثماري لقاء الإشغالات فيها، إلّا أنها لم تكتفِ بذلك فقط، بل توّجت ذلك بفرضِ رسم الدخول أيضاً، وكل ذلك على حساب حق المواطنين بالنتيجة.

نهاية المطاف لا يسعنا إلّا أن نقول: إن محافظة دمشق تسجل مجدداً علامة مميزة باسمها، وهي بدعة الاستثمار بالحق العام في الحدائق، عبر منع الدخول المجاني إلى حديقة تشرين لمدة شهر كامل، وتحويله إلى دخول مأجور، ضاربة بعرض الحائط ما يصون هذا الحق.

ولا ندري إلى أين يمكن أن تصل المحافظة بتعديها على الحقوق العامة بذريعة الريع الاستثماري؟ والسؤال الأهم الذي تبادر لأذهان المواطنين، الذين حرموا من حقهم بارتياد الحديقة، وعلى ألسنتهم يقول: هل فعلاً «الشام بتجمعنا»؟

بلدات الريف الدمشقي بانتظار الإقبال على الحياة

تشير التقارير، الرسمية والإعلامية، إلى أن أبناء وأهالي بلدات الغوطة الشرقية، وبلدات الريف الدمشقي الأخرى، الذين كانوا موجودين في مراكز الإيواء، بالإضافة إلى الكثير غيرهم من الذين كانوا خارج هذه المراكز، قد عادوا إلى بلداتهم وقراهم مؤخراً، بانتظار عودة البقية الباقية من أهلهم وذويهم.

■ مراسل قاسيون

كما تشير الأنباء إلى أن هؤلاء العائدين ما زالوا يواجهون جملة من الصعوبات وأوجه المعاناة، وخاصة على مستوى تأمين مستلزمات وضرورات الحياة، المرتبطة أولاً بفرص العمل ومصدر الرزق، الذي يؤمن لهم متطلبات العيش الكريم.

مقدمات الاستقرار

مع استمرار محافظة ريف دمشق بالقيام بدورها على مستوى إعادة الخدمات إلى هذه البلدات، بالتعاون مع بقية الجهات الحكومية، وبالتوازي مع إزالة الأنقاض وفتح الطرقات، وإعادة تأهيل شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي وغيرها، فإن مؤشرات عودة الاستقرار لهذه البلدات تتزايد وتتعمق، مما يفسح المجال لاستكمال عودة جميع الأهالي الذين فرض عليهم النزوح منها خلال السنوات الماضية، على إثر الأعمال القتالية التي جرت في تلك المناطق، وطرد قوى الإرهاب منها، أو من خلال الهدن والمصالحات والاتفاقات التي وقعت مع المسلحين الذين قبلوا الانخراط فيها.

جملة هذه المقدمات تعتبر ضرورية من أجل استعادة هذه البلدات والقرى لدورها الاجتماعي والاقتصادي، وهي من دون شك لها الكثير من الانعكاسات الإيجابية، خاصة مع البدء بعودة وسائل النقل للعمل على بعض الخطوط، مع ما يتم تأمينه عبر هذه الوسائل من المستلزمات والضرورات الحياتية التي تحتاجها هذه البلدات بأهليها.

حرية الحركة مقننة

بالرغم من كل ما سبق ما زالت هناك الكثير من الصعوبات وأشكال المعاناة التي يواجهها الأهالي في هذه البلدات، والتي تحتاج لإيجاد الحلول السريعة لها.

فبلدات الريف الدمشقي، وفي ظل الدمار الذي أتى على بيوتها ومعاملها وورشاتها وحقولها، تبدو استعادة الحياة الاقتصادية الاجتماعية إليها تحتاج إلى فترة زمنية، تطول أو تقصر، من أجل استعادة كامل نشاطها، وخاصة على مستوى فرص العمل وتأمين سبل العيش، بعيداً عن أشكال الإعانات والمساعدات، التي لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون بديلاً عن مصدر الرزق الذي يؤمن الحياة الكريمة للأهالي.

فعلى الرغم من فتح الطرق، وتسيير بعض وسائل النقل على جزء من الخطوط، إلّا أن عملية انتقال المواطنين مقننة وغير متاحة أمام الجميع، في ظل استمرار تقييد الخروج من هذه البلدات باتجاه مدينة دمشق، وهذا الأمر لا يرتبط فقط بتأمين متطلبات ومستلزمات الحياة اليومية، بل والأهم من ذلك هو ارتباطه بالبحث عن فرص العمل ومصادر الرزق في دمشق بالمرحلة الحالية، في ظل محدودية فرص العمل في هذه البلدات.

مطالب حياتية

مطالب أهالي هذه البلدات والقرى، محدودة، وترتكز على ما يلي:

ـ استكمال إزالة الأنقاض والرديات، وتطهير المنطقة من الألغام التي خلفتها المجموعات المسلحة.

ـ استكمال تأهيل البنى التحتية، وعودة الخدمات العامة إلى جميع البلدات والقرى.

ـ الإسراع بعودة جميع مؤسسات ودوائر الدولة للقيام بدورها وواجبها ومسؤولياتها في هذه البلدات.

ـ صرف التعويضات المناسبة والعادلة عن الأضرار التي أتت على البيوت، والمعامل والورشات، والأراضي الزراعية.

ـ فسح المجال أمام الأهالي للانتقال السلس من وإلى مدينة دمشق، وفيما بين هذه البلدات والقرى وخارجها.

ـ الإقلاع بمشاريع إعادة الإعمار بما يضمن حقوق الأهالي.

على الرغم من فتح الطرق إلّا أن عملية انتقال المواطنين مقننة وغير متاحة أمام الجميع في ظل استمرار تقييد الخروج من هذه البلدات

أهمية وضرورة

تعتبر الغوطة الشرقية، ببلداتها وقراها العديدة، بالإضافة إلى بلدات الريف الدمشقي الأخرى، بمساحتها الجغرافية الكبيرة، رئة العاصمة الزراعية، لما تؤمنه من منتجات زراعية وحيوانية وصناعات مرتبطة بهذه المنتجات، بالإضافة إلى كونها مركزاً لبعض الصناعات والحرف التي تتكامل مع غيرها في دمشق وبقية المحافظات، ناهيك عن المناطق الصناعية فيها، التي تؤمن الكثير من فرص العمل، سواء لأهالي هذه البلدات، أو لغيرهم من سكان العاصمة، كما وتؤمن العديد من المنتجات الصناعية على مستوى الاستهلاك المحلي، بل والتصديرية أيضاً، ناهيك عن كونها مستقراً على مستوى السكن والإقامة للكثير من أبناء العاصمة وغيرهم، بالإضافة إلى دورها وأهميتها على مستوى السياحة، وخاصة الشعبية منها كمتنفس طبيعي.

خطوة في الاتجاه الصحيح لابدّ أن تستكمل

إن استكمال عودة المدنيين إلى قرى وبلدات الريف الدمشقي عموماً، والإسراع بعودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية لبلدات وقرى هذا الريف الكبير، بالإضافة إلى كونها ضرورة حياتية لأهله وساكنيه، فهي ضرورية على مستوى استكمال استعادة الاستقرار العام.

وتأتي أهمية هذه الخطوة، ليس لأنها مطلب محق فقط، وخطوة لقيام جهاز الدولة بواجبه فقط، بل إن هذه العودة والتسهيلات التي ستقدم للمواطنين في حال تنفيذها، تنطوي على أهمية سياسية أيضاً، إذ تضع حداً لتلك القوى التي تتاجر بالكارثة السورية، وتروج لإشاعات التغيير الديمغرافي، وما إلى ذلك من بروباغندا التوتير وإشاعة القلق لدى المواطنين، لاسيّما، وأن عودة هؤلاء المواطنين هي النتيجة المنطقية الوحيدة لإنهاء وجود الجماعات المسلحة في أية منطقة من مناطق البلاد.

أهالي داريا... «تعبنا انتظار»

قال أحد أعضاء المكتب التنفيذي في محافظة ريف دمشق، عبر إحدى الصحف المحلية نهاية الأسبوع الماضي، بأن: «البنية التحتية في منطقة داريا أصبحت منجزة بشكل تقريبي، وبأنها أصبحت مخدمة بالكهرباء والمياه والصرف الصحي».

■ مراسل قاسيون

لكنه ربط عودة الأهالي بموافقة جهات أخرى حيث قال: «محافظة ريف دمشق أنجزت كل ما هو مطلوب منها، وأن عودة الأهالي مرتبطة بموافقة الجهات المختصة».

«المهم خلصونا ورجعونا»

لقد أكد رئيس مجلس مدينة داريا: «توافر الخدمات في منطقة داريا بشكل جزئي، وأن خطوط الكهرباء والمياه والصرف الصحي الأساسية تم تأمينها إضافة إلى تجهيز الشوارع الأساسية»، أما بالنسبة للخدمات الفرعية، فأكد: «أنها سوف تتلازم مع وجود الأهالي».

وقال أيضاً: أن «عودة الأهالي من الممكن أن تكون في غضون 3 أشهر إلى حين الانتهاء من مشروع ترحيل الأنقاض بالكامل».

في حين كشف عضو المكتب التنفيذي في حديثه عن: «تجهيز مدرسة ويتم العمل على تجهيز مدرستين أيضاً، إضافة إلى تأهيل مركز الشرطة والمركز الصحي، وعن إمكانية عودة الأهالي خلال فترة قريبة جداً».

وقد تاه الأهالي، المنتظرون على أحر من الجمر، بين فترة الـ 3 اشهر التي تحدث عنها رئيس مجلس المدينة من أجل عودتهم، وبين الفترة «القريبة جداً» التي كشف عنها عضو المكتب التنفيذي، خاصة وأن البنية التحتية أصبحت منجزة بشكل تقريبي، والمحافظة أنجزت ما هو مطلوب منها!.

وقد قال أحدهم: «مو فارقة معنا الـ 3 شهور، اللي انتظر كل هالفترة بينتظر شهرين زمان.. المهم يخلصونا ويرجعونا.. والله تعبنا انتظار».

سرقة للتندر

أما المثير للدهشة في حديث عضو المكتب التنفيذي، فهو ما أشار إليه حول سرقة عدادات المياه، حيث قال: «قمنا سابقاً بتركيب قسم من شجرة عدادات المياه لبعض مداخل الأبنية ولكن تمت سرقتها، فلذلك توقفنا عن تركيب عدادات المياه إلى أن يدخل الأهالي إليها لكي نستطيع إتمام المشروع».

لم يبق إلا عودة الأهالي

لعل التوقف عن استكمال تركيب عدادات المياه، لحين عودة الأهالي واستقرارهم في المدينة، فيه عين الصواب كيلا تستمر عمليات السرقة، مجهولة الفاعلين، تلك، وهو ما أكده رئيس مجلس المدينة بقوله: «بالنسبة للخدمات الفرعية سوف تتلازم مع وجود الأهالي».

والنتيجة، أن كل شيء أصبح جاهزاً تقريباً في داريا، حسب حديث عضو المكتب التنفيذي، ورئيس مجلس المدينة. وجل ما هو مطلوب ومتبق لاستكمال الخدمات الفرعية في المدينة هو عودة أهلها إليها.

فإلى متى سيستمر انتظار هؤلاء؟

وزارة التجارة الداخلية بين الاتهام وإنهاء المهام!

ناقش مجلس الشعب خلال الأسبوع الماضي أداء وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وقد توقف بعض أعضاء المجلس عند الكثير من جوانب التقصير في عمل الوزارة.

■ عاصي اسماعيل

المداخلات التي قدمها أعضاء المجلس تناولت «ارتفاع الأسعار_ المواد منتهية الصلاحية_ مراقبو التموين_ الفلتان في الأسواق_ أدوات التدخل الإيجابي_ عمال الأفران_ جودة الخبز..».

الرهان على آليات العرض والطلب

مما لا شك فيه أن أداء الوزارة، وخاصة على مستوى حماية المستهلك، هو مثار للكثير من الملاحظات والانتقادات، والتي من الممكن أن تصل لحدود الإدانة على التقصير، في ظل واقع الفلتان في الأسواق، والارتفاع المستمر للأسعار دون مبرر، وضعف الرقابة التموينية، وصولاً لتعميق وتوسع الغش وتنوع وسائله وآلياته، وخاصة للمواد والسلع الغذائية، سواء ناحية المواصفة والجودة، أو ناحية التلاعب بتواريخ الإنتاج وانتهاء الصلاحية، مع الانعكاسات السلبية لذلك كله على صحة المستهلكين وسلامتهم، كما على مستوى معيشتهم.

لكن الملفت في المداخلات، هو: الرأي الذي صرح به أحد أعضاء المجلس من أنه: «لا داعيَ لوجود الوزارة، وبأن من يضبط الأسواق عملية العرض والطلب وليست القرارات والتعاميم، ولو أصدرت الوزارة مئات القرارات»! وذلك حسب ما نُقل عبر وسائل الإعلام.

رأي عضو مجلس الشعب أعلاه، كان من ضمن مجموعة من الملاحظات التي توقف عندها في معرض النقاش حول أداء الوزارة، حيث اعتبر: «أن الكثير من أدائها يمر عبر قنوات خاصة فضلاً عن أشخاص وتجار متنفذين» وبأن: «المستهلك هو ذيل اهتمامها»، ولم يغفل دور التدخل الإيجابي، حيث شدد على: «ضرورة أن تعمل الوزارة على تطوير أدوات التدخل الإيجابي وأن يُعمل عليها بشكل أفضل».

اليأس والنتيجة الأسوأ

الانتقادات والملاحظات أعلاه تبدو في محلها كمقدمة، بما في ذلك حال اليأس مما قد يصدر من قرارات، في ظل الاستمرار بنفس آليات العمل، التي لم تسفر عن النتائج المرجوة منها على مستوى حماية المستهلك وضبط الأسواق، خاصة في ظل دور المتنفذين والتجار المتدخل على أداء الوزارة بما يحقق مصالحهم.

لكن أن تصل حال اليأس تلك إلى المطالبة بإلغاء دور الوزارة الرقابي كنتيجة، وترك السوق ليضبط نفسه عبر آليات العرض والطلب، ففيه الكثير من الالتباس، غير المقصود ربما، خاصة وأن العرض والطلب بات مُتحكماً به من قبل كبار التجار والمستوردين والمحتكرين، وهؤلاء أنفسهم هم المتضررون من استمرار دور الوزارة الرقابي، برغم كل الملاحظات التي من الممكن أن توضع على أدائها وترهله على مستوى ضبط الأسواق.

كما أن هذه الشريحة هي من تروج لآليات العرض والطلب، وكأنها العصا السحرية التي تضبط السوق، بينما واقع الحال يقول بأنهم هم من يتحكمون في الأسواق لمصلحتهم، وهو ما يجب أن تعمل الوزارة على كسره وإعادة ضبطه من أجل حماية حقوق المستهلكين، بالإضافة إلى جملة مهامها الأخرى على هذا المستوى.

فلا يمكن أن تستوي الانتقادات على أداء الوزارة، مع المطالبة بإنهاء دورها الرقابي، لترك آليات العرض والطلب لتصبح هي المتحكم الأول والأخير في هذه الأسواق.

فالنتيجة المتوقعة من حال اليأس هذه، في ظل هذا البديل المجرب والقائم، لن تكون إلا أسوأ من مقدماتها على مستوى حماية المستهلكين وحقوقهم.

استعادة الدور والمهام

يبدو هذا النمط من التسويق لآليات العرض والطلب، مع المطالبة بإنهاء دور الوزارة وصولاً لإلغائها، متناسقاً ومتناغماً مع مصالح كبار التجار والمستوردين والمحتكرين، وهو من دون شك ليس متناقضاً مع السياسات الحكومية الليبرالية المحابية لمصالح هؤلاء على حساب مصالح عموم المواطنين.

والخشية المشروعة، هي: أن يتم تقليص دور ومهام الوزارة استناداً لجملة هذه المقدمات، بينما من المفروض، وواقع الحال، يتطلب أن يتعزز هذا الدور.

ولعل أولى الخطوات في هذا الاتجاه تتمثل بالتالي:

_ أن تستعيد الوزارة كامل دورها ومهامها، على مستوى ضبط ومحاسبة المخالفين في الأسواق، وخاصة الكبار منهم.

_ تعزيز دور الرقابة التموينية وإعادة النظر بآليات عملها بحيث تكون دائمة وليست موسمية، وبعيدة عن أوجه المحاباة والفساد.

_ زيادة أعداد مراقبي التموين، ومتابعة عملهم، ومحاسبة المقصرين والفاسدين منهم بشكل جدي، بعيداً عن أوجه المحسوبية والولاء.

_ استعادة الوزارة لدورها على مستوى التسعير، بما في ذلك التدخل بحساب التكاليف ومراقبتها، سواء للسلع المنتجة محلياً أو المستوردة، وعدم ترك هذا الباب مفتوحاً للتلاعب به، بذريعة الاكتفاء بوضع وتحديد هوامش الربح للحلقات التجارية، كما يجري حالياً.

_ التأكيد والمحاسبة على التقيد بتداول الفواتير بين الحلقات التجارية، وصولاً إلى فاتورة المستهلك، بما يضمن حقه ومصلحته، بعيداً عن كل الذرائع المساقة على هذا المستوى، والتي لا تحقق إلا مصلحة كبار التجار والمستوردين، على حساب الحلقات التجارية الأصغر والأدنى.

_ تعزيز ثقافة الشكوى المرتبطة بثقافة المطالبة بالحقوق وآليات الوصول إليها، فلا يمكن لثقافة الشكوى أن تترسخ وتتعزز، في ظل آليات عرقلة الوصول للحقوق، وما أكثرها بواقعنا بسبب أوجه المحسوبية والفساد، فهذه من تلك، وهي من مسؤولية الدولة عبر جهاتها الحكومية العديدة، قبل أن تكون واجباً على المواطنين، وحقاً لهم.

_ أن تقوم الدولة فعلاً بالدور التدخلي المناط بها في الأسواق، عبر أذرعها المنتشرة على مستوى القطر، وذلك عن طريق تخليص هذه الأذرع من تبعيتها والتحكم بها من قبل موردي وتجار ومستوردي القطاع الخاص، بالتعاون والتنسيق فيما بينها، وخاصة للمواد والسلع الاستهلاكية الأساسية.

لا يمكن أن تستوي الانتقادات على أداء الوزارة مع المطالبة بإنهاء دورها الرقابي لترك آليات العرض والطلب لتصبح هي المتحكم الأول والأخير في هذه الأسواق

السورية للتجارة مثالاً

واقع الحال يقول: كأن السورية للتجارة، كأحد الأذرع الحكومية التدخلية_ على سبيل المثال_ تعمل على تعزيز مصلحة كبار التجار والمستوردين في السوق، على حساب مصلحة المستهلكين، باعتبارها ليست منتجة، ودورها بالاستيراد محدود ومقيد.

فسلة السلع والبضائع المتوفرة في صالات هذه المؤسسة، بغالبيتها مصدرها هؤلاء التجار، بغض النظر عن آلية الاستثمار التي يعملون من خلالها في هذه الصالات، وما يمكن أن يقال حولها من ملاحظات، ما يعني بالنتيجة: أن الدور التدخلي لهذه المؤسسة منقوص ومحدود ومُتحكّم به، ولا يحقق مصلحة المستهلكين بقدر ما يحقق مصلحة هؤلاء التجار، ترويجاً وتسويقاً لبضائعهم وسلعهم، ومزيداً من الأرباح في جيوبهم، طبعاً مع هامش ربحٍ محدود للمؤسسة، من أجل تغطية تكاليفها.

وتكفي جولة على بعض صالات هذه المؤسسة لتجد بأن الفارق السعري بين البضائع والسلع المعروضة لديها بالمقارنة مع مثيلاتها مما هو متوافر في الأسواق يكاد يكون معدوماً، إن لم يكن سعر الصالات أعلى، ناهيك عن المواصفة والجودة والتنوع السلعي.

ولا ندري أين أصبحت الامتيازات التي حصلت عليها السورية للتجارة بموجب مرسوم إحداثها، باعتبارها مؤسسة عملاقة ومنتشرة على طول البلاد وعرضها، وما هي معيقات عدم قيامها بمهامها وواجباتها، بما يحقق مصلحة المستهلكين ويكسر حلقات التحكم بآليات العرض والطلب في الأسواق، بناء عليه؟!

أرقام محلية مخيفة عن آفة العصر

برغم كل الأرقام المخيفة التي عرضها وزير الداخلية عن كميات المواد المخدرة المضبوطة في سورية، إلا أنه أكد على أن سورية: «تعد بلداً نظيفاً من زراعة وإنتاج وتصنيع المخدرات بشتى أنواعها سواء أكانت طبيعية أو صناعية، وتُصنّف عالمياً بأنها بلد عبور للمواد المخدرة بحكم موقعها الجغرافي على خطوط التهريب الدولية بين الدول المنتجة للمخدرات والدول المستهلكة لها».

■ سمير علي

تأكيد الوزير أعلاه أتى خلال الندوة الوطنية المركزية التي أقامتها وزارة الداخلية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات، والتي جرت بتاريخ 2018/6/26.

أرقام ضخمة

الأرقام المخيفة التي تم عرضها كانت عن إحصائية المواد المخدرة المضبوطة في سورية خلال العام 2017م، والتي وصلت إلى 5,595 قضية، و7,113 متهماً، وقد كانت كمياتها على الشكل التالي:

كمية 1,734,665 كغ من مادة الحشيش المخدر.
كمية 13,459 كغ من مادة الهيروين المخدر.
كمية 36 غرام من مادة الكوكائين المخدر.
كمية 8,746,054 حبة كبتاغون.
كمية 1,206,168 حبة دوائية نفسية.
كمية 1,346 كغ مواد أولية لصناعة المخدرات.
كمية 30,351 كغ قنب هندي.
كمية 1,70 كغ مسحوب أوراق الحشيش.
كمية 48 غرام ماريجوان.

أما الأرقام الإحصائية عن المواد المخدرة المضبوطة في سورية خلال عام 2018، فقد وصلت إلى 2,593 قضية و3,329 متهماً، وقد كانت الكميات المضبوطة على الشكل التالي:

كمية 679,740 كغ من مادة الحشيش المخدر.
كمية 180,56 غرام من مادة الهيروين المخدر.
كمية 20,34 كغ من مادة الكوكائين المخدر.
كمية 1,875,270 حبة كبتاغون.
كمية 437 و 21,323 كغ قنب هندي.
كمية 18 كغ مواد أولية لصناعة المخدرات.

مع الإشارة إلى الأرقام أعلاه هي للكميات التي تم ضبطها رسمياً، ولا أحد يعلم ما هي الكميات التي استطاع المهربون تهريبها مروراً عبر الأراضي السورية، ولا كميات ما تم ترويجه واستهلاكه منها محلياً!.

مقارنة واحتمالات

بغض النظر عن الأرقام أعلاه، ومدى تقاربها كنسبة وتناسب بين عامي 2017– 2018، إلاّ أن ما يلفت: أن إحصاءات الوزارة عما تم ضبطه من مواد مخدرة خلال عام 2016، والتي سنقف عند بعض أرقامها:

كمية 1,161,471 كغ من مادة الحشيش المخدر.
كمية 4,210,835 حبة كبتاغون.
كمية 2,018,483 حبة دواء نفسي.

بمقارنة بعض الأرقام الإحصائية عن عام 2016، مع أرقام مثيلاتها عن عام 2017، يتبين أن هناك زيادة كبيرة في الكميات المضبوطة من المواد المخدرة، وهذا من الممكن أن يؤشر لاحتمالين:

الأول: إيجابي يمكن ربطه بزيادة فاعلية أجهزة الرقابة والمتابعة والضبط، مع تحسن الظروف العامة في البلاد.

والثاني: سلبي قد يرتبط جزء منه بزيادة معدلات الاستهلاك، المحلي والإقليمي، لهذه المواد المخدرة، وبالتالي زيادة الطلب عليها لتهريبها.

الأرقام أعلاه هي للكميات التي تم ضبطها ولا أحد يعلم ما هي الكميات التي استطاع المهربون تهريبها ولا كميات ما تم استهلاكه منها محلياً

نحو اجراءات اضافية

مع الخبر الذي تم تداوله في صحف ومنابر اعلامية سورية منتصف العام الماضي عن ضبط إحدى الحدائق المنزلية المزروعة بالحشيش المخدر في المنطقة الوسطى من سورية، ومع الكميات المضبوطة من المواد الأولية لصناعة المخدرات، ومن خلال المقارنة بين الأرقام الإحصائية التي أوردتها وزارة الداخلية عن الكميات المضبوطة من المواد المخدرة وحبوب الكبتاغون، وفي ظل وجود مؤشر خطير وهو تعاطي المخدرات من قبل عدد من طلاب المدارس، والتي وصلت إلى حدود التوقف عندها من قبل بعض أعضاء مجلس الشعب مؤخراً، ومع الأخذ بعين الاعتبار حجم الأرباح الكبيرة التي يجنيها المهربون والمروجون والمسوقون لهذه الآفة، ومدى الضرر الاجتماعي الاقتصادي المرتبط بها كظاهرة، وحالة الفوضى التي سادت في مناطق واسعة من البلاد خلال سنوات الأزمة، وبالنظر الى الارقام المخيفة المعلنة رسمياً، يضع على بساط البحث، ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل معالجة مخاطر هذه الآفة «الظاهرة»، ومواجهتها مع مفرزاتها، بالإضافة إلى ما هو متوفر من أدوات ووسائل تصب بهذا الاتجاه، سواء على مستوى القوانين، أو على مستوى تضافر جهود وأدوار الجهات الحكومية العديدة.

تعالٍ على الطلاب وهضمٌ لحقوقهم

أكد معاون وزير التعليم العالي مجدداً، بأن القرار الذي ألزم طلاب المرحلة الجامعية في التعليم العام «المجاني» المستنفذين والمفصولين، بدفع رسوم التعليم الموازي، بأنه: «صدر عن مجلس التعليم العالي ولا رجعة عنه».

■ سوسن عجيب

التأكيد الجديد أعلاه، ورد عبر إحدى الصحف الرسمية بتاريخ 2018/6/19، على أرضية الاعتراضات المستمرة من الطلاب على مضمون القرار المجحف بحقهم.

هل القرار أهم من القوانين والدستور؟

تصريح معاون الوزير أعلاه يُظهر وكأن قرارات مجلس التعليم العالي ذات قدسية لا يمكن المساس بها، وبحيث لا يمكن الرجوع عنها، في الوقت الذي نشهد به تعديلات على بعض القوانين، وإحداث قوانين جديدة، وإلغاء أخرى، وفي الوقت الذي يتم الحديث عن الدستور السوري نفسه بنفس السياق.

فهل قرارات مجلس التعليم العالي مُحكمة التنزيل، وهي أهم من الدستور ومن القوانين، بحيث لا يمكن أن تخضع للنقد وإعادة النظر بها؟

فرز طبقي!

القرار أعلاه، ليس مجحفاً بحق الطلاب فقط، بل أتى ليُفرغ المرسوم الذي قضى بمنح الطلاب المستنفذين منذ عام 1995 فرصة عام دراسي كامل لاستعادة حياتهم الجامعية، من محتواه، وبحيث لا يستفيد منه بالنتيجة إلا شريحة محدودة من هؤلاء، هم القادرون على تسديد هذه الرسوم السنوية، مع استمرار فاعليته التنفيذية على كل الطلاب المستنفذين والمفصولين لاحقاً.

بمعنى آخر، فإن هذا القرار جيّر المضمون التنفيذي له، لمصلحة القادرين مادياً من الطلاب فقط، في آلية واضحة لتكريس الفرز الطبقي في التعليم الجامعي.

قفز وتعالٍ على الحقوق

الأكثر إجحافاً وتعالياً هو ما جاء على لسان معاون الوزير بقوله: «من غير المعقول أن تبقى الحكومة تتحمل تكاليف دراسة الطلاب المقصرين وغير المهتمين بدراستهم وبتحصيلهم العلمي».

فحديث المعاون أعلاه لا يكتفي بالتعالي على الواقع الصعب لهؤلاء الطلاب، وخاصة غير المتفرغين بشكل تام للدراسة، الذين فرض عليهم العمل من أجل لقمة العيش، بالتوازي مع إمكانية تحقيق طموحهم بالتعلم والتحصيل العلمي بالمرحلة الجامعية، بل بالحكم على هؤلاء بعدم الاهتمام والتقصير، هكذا..

أما الحديث عن تحمل الحكومة لتكاليف الدراسة، فهو أمر فيه الكثير من التوجس على مستوى استراتيجيات وخطط وزارة التعليم العالي ومجلسها، ليس بالنسبة للقرار المجحف أعلاه فقط، بل وبتوجهها العام وفقاً للمضمون التنفيذي لقراراتها المتتابعة، سواء عبر تجفيف جوهر وغاية التعليم المجاني تباعاً من خلال إحداث أنظمة التعليم المأجور، أو من خلال سياسات القبول الجامعي، أو من خلال إبداعات السنة التحضيرية، وغيرها من القضايا الكثيرة الأخرى، بمقابل تشجيع الجامعات الخاصة والتعليم المأجور الذي لا يستطيع تحمل تكاليفه إلا الميسورون من أبناء الشريحة المترفة، الأمر الذي لن يؤدي إلّا للمزيد من الفرز الطبقي.

الحقوق المصانة

أخيراً، نقول: إن التعليم المجاني، بالمراحل الدراسية كافة، هو حق مصان دستورياً، ولا منّية فيه لا للحكومة الحالية ولا لسواها من الحكومات، السابقة أو اللاحقة، فليست الحكومة هي من تتحمل تكاليف التعليم المجاني أو غيرها من النفقات الأخرى، وكأنها تأتي تبرعاً وتعطفاً من جيوب وزراء الحكومة، بل هي خزينة الدولة التي يتم تغذيتها من جيوبنا وعلى حساب معيشتنا وتعبنا، والحكومة تعتبر مؤتمنة على هذه الخزينة وليست وصية عليها، وكل ما يصدر بخلاف ذلك هو مخالفة واضحة وصريحة للدستور ولهذا الائتمان، وهو خاضع لإعادة النظر به والتراجع عنه، بل والمحاسبة عليه، فلا قدسية أعلى من قداسة الحقوق المصانة التي دُفعت بمقابلها أثمان باهظة من التضحيات الشعبية من أجل الوصول إليها.

فكفى تعالياً على أوجاعنا وهمومنا، وكفى استنزافاً واستلاباً لحقوقنا، عبر تكريس المزيد من سياسات الفرز الطبقي المحابية لمصالح الأغنياء على حسابنا وعلى حساب أبنائنا ومستقبلهم.

بعد أن أفرجت الأرقام الحكومية عن بيانات ومَسوح المكتب المركزي للإحصاء، فإن قطع الموازنات قد بدأ بالصدور. أي: بدأت وزارة المالية تعلن ما أنفقته فعلياً من الموازنات التي رصدتها بآلاف المليارات سنوياً.

«سبّاقون في التقشف»...

-45% في سنة واحدة!

8 مليارات دولار

تراجع الإنفاق الحكومي بين عامي 2011-2012 بمقدار يقارب 8 مليارات دولار ونسبة تراجع 45% تقريباً.

10 مليار دولار

ازداد الدَّين الحكومي وكتلة النقود الصادرة في ذلك العام بوسطي يقارب 10 مليارات دولار وما بين 470-585 مليار ليرة!

// صدر قطع موازنة عام 2012، وناقشه مجلس الشعب بتاريخ 24-6-2018 ووافق على ما أعلنته الحكومة، بأنها أنفقت نصف المعلن فقط. وليس الهام هو موافقته أو عدم موافقته! فالأمر قد تم وما صُرف قد صُرف، وما لم يُنفق... لم يُنفق عملياً، ولن تغير الموافقة شيئاً.

■ عشتار محمود

تبين من قطع موازنة عام 2012، أن هذه الموازنة التي بلغت في حينه 1326 مليار ليرة، لم يُنفق منها فعلياً إلا 667 مليار ليرة. أي: أنفقت الحكومة 50%، ووفرت الحكومة 50% من النفقات المرصودة.

تقليص الإنفاق 8 مليارات دولار

بهذه الحالة فإن الإنفاق قد تراجع في عام 2012 عن المعلن عنه في عام 2011 بمقدار 170 مليار ليرة تقريباً، وليس كما كان يقال في حينها بأن الحكومة رصدت أكبر موازنة وقفزت من قرابة 835 مليار ليرة موازنة 2011 إلى أكثر من 1320 مليار ليرة!

أما إذا ما قيس التراجع الفعلي في الإنفاق الحكومي بين عامي 2011 و2012، فإن الحكومة وبعد سنة على أزمة البلاد، قد سارعت إلى تقليص إنفاقها بشكل حاد، وبنسبة تقارب 45%! فموازنة عام 2011 قد قاربت 16,7 مليار دولار، بينما الموازنة الفعلية المنفقة في عام 2012 قد بلغت 8,8 مليار دولار، وفق سعر صرف نهاية ذلك العام البالغ قرابة 75 ليرة مقابل الدولار.

على اليونان أن تتعلم التقشف

نفذت الحكومة فعلياً خطة تقشف حادة في الإنفاق الحكومي في ذلك العام، وإذا ما قارناها بخطط التقشف الحادة المطلوبة من حكومة اليونان مثلاً، فإن تقشف حكومتنا أسرع وأعنف بما لا يقاس.

فاليونان خفضت إنفاقها الحكومي من 12 مليار يورو في عام 2011 إلى 11 مليار يورو في عام 2012، واستمرت بالتخفيض التدريجي حتى أوصلت الإنفاق إلى قرابة 9 مليار يورو في عام 2018، بعد كل الضغط المالي من صندوق النقد الدولي، والمصرف المركزي الأوروبي على اليونان التي تعاني من دين عام يقارب ضعفي ناتجها، فإنها لم تستطع أن تخفض إنفاقها إلا بنسبة 25% خلال 8 سنوات. بينما نفذت حكومتنا، دون أية ضغوطات خارجية وبشكل ذاتي، خطة تقشف قاسية وبنسبة 45% خلال عام واحد فقط!

هل خفضنا الإنفاق إلى 80%؟

حتى الآن لم يكشف عن قطع موازنات الأعوام التالية لعام 2012، أي: لم يكشف عن التنفيذ الفعلي للإنفاق في الموازنات.

فإذا ما كانت الأفعال نصف الأقوال كما هو الحال في عام 2012، فإن هذا قد يعني أن موازنة 2018 التي تقارب 6,3 مليارات دولار تقريباً، يمكن ألا تتعدى 3 مليارات دولار. ويكون الإنفاق الحكومي قد تراجع خلال سنوات الأزمة الثماني بما يقارب: 80%! وسيظهر هذا من قطع الموازنات لأعوام الأزمة، التي أعلن وزير المالية أن صدورها أصبح قريباً...

اختصرت سورية ثلثي الإنفاق العام في 2012 بينما تطلب الأمر من اليونان 8 سنوات من «التقشف الحاد» لتختصر 30% فقط!

زيادة الدَّين رغم التقشف

المفارقة الهامة تكمن في رقم العجز، فالحكومة تقول بأنها خفضت الإنفاق نتيجة انخفاض الإيرادات، وحتى لا يتزايد العجز المالي وتضطر الحكومة للدَّين العام من المصرف المركزي، عبر إصدار النقد، أو ما يُسمى «الأخذ من الاحتياطي».

وبالفعل فإن موازنة عام 2012 وبعد صرف نصفها فقط، وتوفير النصف، قد بلغ العجز فيها مقدار 86 مليار ليرة، بينما كان العجز المقدر في الموازنة المعلنة هو حوالي 528 مليار ليرة. وهو ما يجب أن يعني تخفيض الحكومة لدينها العام، وعدم اضطرارها إلى إصدار النقد من المصرف المركزي الأمر الذي يزيد التضخم.

ولكن الأرقام الأخرى ومن مصادر عديدة تقول غير ذلك! فبيانات من وزارة المالية تشير إلى أن الدَّين الحكومي الداخلي قد ازداد في عام 2012 بمقدار 470 مليار ليرة، وحوالي 9,5 مليار دولار.

وهناك رقم آخر يقارب هذا الرقم، يشير إلى أن كتلة النقود بالليرة السورية، وهي التي تصدر عن البنك المركزي، قد ازدادت في عام 2012 بمقدار: 585 مليار ليرة، أي: حوالي 12 مليار دولار أيضاً. «كنعان، السياسة المالية والنقدية السورية_ مؤتمر سورية الأم».

فإذا ما كانت الحكومة لم تنفق هذه الأموال، وتقشفت لتخفض العجز إلى 86 مليار ليرة فقط، فلماذا زادت كتلة النقود الصادرة في ذلك العام وبمستويات تتراوح بين 470– 580 مليار ليرة؟ وأين أنفقت هذه الأموال الصادرة طالما أنها لم تصرف على النفقات العامة الجارية والاستثمارية؟

عندما تمارس الحكومات في ظروف استثنائية حربية خطة تقشف بهذه القسوة، وتقلص إنفاقها بمقدار الثلثين خلال سنة واحدة، فإن هذه السياسة يمكن تسميتها «سياسة انسحابية» من الحياة الاقتصادية في الظروف الصعبة، وترك شؤون معيشة الناس وظروف إنتاجهم ودخلهم لقوى السوق، تلك التي تجد في الحروب فرصة استثنائية. وتصبح هذه السياسة الحكومية غير مفسرة على الإطلاق عندما تستمر عمليات إصدار النقود، وزيادة الدَّين دون أن تدخل هذه النقود في الإنفاق العام الحكومي... لتتحول عملياً إلى السوق أيضاً وتساهم فقط في التضخم، وتراجع قيمة العملة، وبالتالي في إفقار الأجور وإثراء الأرباح.

بعد انخفاض في مستويات تكاليف المعيشة خلال عام مضى، وتباطؤ وتيرة ارتفاع الأسعار منذ استقرار سعر الدولار في أيلول 2017... فإن مستويات الأسعار، وتحديداً أسعار الغذاء، تعود للارتفاع في نهاية شهر حزيران 2018.

أسعار الغذاء ترفع تكاليف المعيشة

311 ألف ليرة نهاية حزيران 2018

وفق مؤشر قاسيون لتكاليف معيشة أسرة في دمشق، مكونة من 5 أشخاص، فإن تكاليف المعيشة قد قاربت في نهاية النصف الأول من العام الحالي مقدار 311 ألف ليرة، أتى ارتفاعها نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء الذي طالته التغيرات بالدرجة الأولى.

بلغت تكاليف الغذاء لأسرة من خمسة أشخاص: 100 ألف ليرة، ووفق المعيار المعتمد لحاجة الفرد إلى 2400 حريرة يومياً من مكونات غذائية متنوعة.

ويشكل هذا الرقم حاجات الغذاء الضرورية، مع الإضافات المتمثلة باستهلاك الأسر الأدنى للزيوت والمشروبات مثل: الشاي، والقهوة.

وبهذه التكلفة تكون أسعار الغذاء قد ارتفعت عن شهر آذار الماضي بمقدار 11 ألف ليرة، عندما بلغت تكلفتها: 89 ألف ليرة تقريباً.

ثبتت أسعار الحبوب، مثل: الأرز، والخبز. أما باقي مكونات الغذاء فقد تغيرت بمجملها، حيث ارتفعت أسعار: الجبن، واللحوم، والخضار والفواكه، وزيت الزيتون بنسب أعلى من نسب انخفاض أسعار مكونات أخرى مثل: البيض، والحلويات والشاي، والقهوة. وفق النسب الموضوعة في الشكل.

مكونات الاستهلاك الأخرى لسلة الاستهلاك، لم تشهد تغيرات تذكر: فالتكلفة الوسطية للسكن: 89 ألف ليرة، وفق وسطي لأسعار الإيجارات بين ضواحي دمشق الأساسية «المزة، جرمانا، ضاحية قدسيا»، بالإضافة إلى ثبات في تكاليف مكون الألبسة: 17700 ليرة شهرياً، والأثاث 17800 ليرة، والتعليم 16500 ليرة، والاتصالات 10 آلاف، والصحة 11 ألفاً، والنقل 20 ألف ليرة، ما يجعل مجمل تكاليف الحاجات الأساسية وفق سلة الاستهلاك الرسمية: 286400 ليرة، يضاف إليها نسبة 8% للحاجات الاستثنائية الأخرى: لتكون التكلفة الإجمالية لتكاليف معيشة أسرة من خمسة أشخاص تقارب: 311 ألف ليرة، في نهاية الربع الثاني من عام 2018، وبتاريخ 1-7-2018.

يذكر أن الكلفة الوسطية للمكونات تحسب على أساس الحاجات الإجمالية، موزعة على الأشهر، فيوزع سعر الأثاث على 10 سنوات، وبعضه على 5 سنوات كأدوات المطبخ، وتوزيع تكاليف الصحة والتعليم بالطريقة ذاتها.

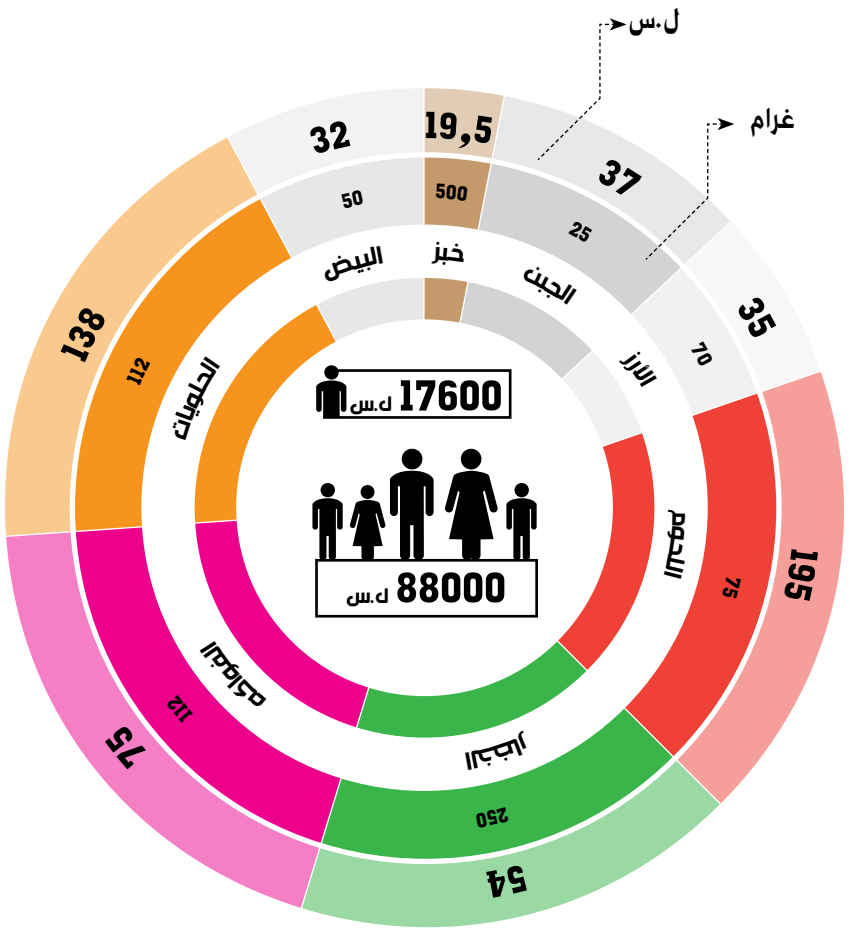

تغيرات تكاليف المعيشة الشهرية لأسرة خلال عام - ألف ليرة سورية

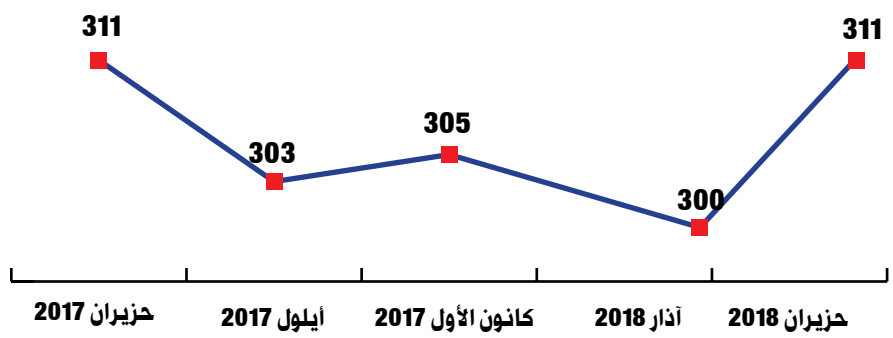

إضافات غذائية شهرية للأسرة

المادة	الكمية	السعر ل.س
الزيوت	5 لتر	5800
الشاي	ا كغ	3000
القهوة	1كغ	3300

• 100100 ل.س تكلفة الغذاء والمشروبات الشهرية

تغيرات أسعار المواد الغذائية خلال ثلاثة أشهر-% بين آذار وحزيران 2018

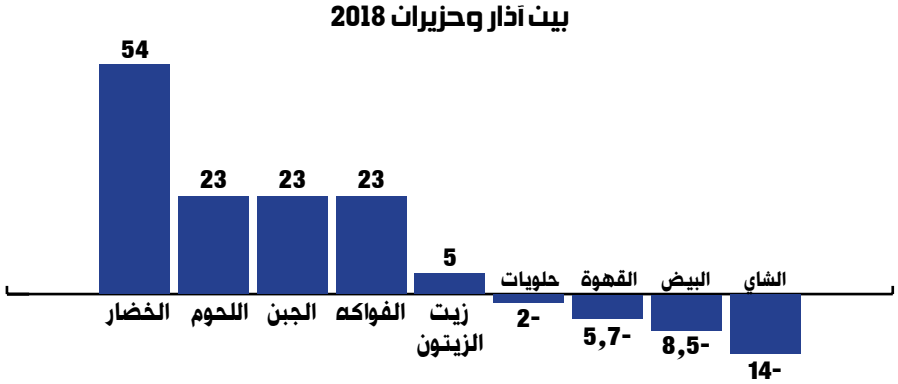

بـ أقل من 234 ألفاً الأسرة فقيرة فقراً حاداً

وفق مفهوم الفقر المرتبط بقدرة الأسرة على تأمين 5 حاجات أساسية لأفرادها: الغذاء والمسكن والملبس والصحة والتعليم.

فإن حد الفقر السوري قد وصل في حزيران 2018 إلى: 234 ألف ليرة سورية. دخل شهري ضروري للأسرة لتغطي هذه الحاجات الخمس الأساسية فقط.

وهو ما يعادل اليوم 540 دولار تقريباً، ودخل 17,9 دولار يومياً للأسرة، وحوالي 3,6 دولار تقريباً للفرد في اليوم.

وهو أعلى من حد الفقر الحاد المعتمد عالمياً، والبالغ 1,9 دولار يومياً للفرد.

ما يعني أنك تستطيع أن تعيش على حد الفقر عالمياً إذا حصلت على دخل شهري 285 دولار، بينما في سورية فلكي تعيش على حد الفقر الحاد يجب أن يكون دخلك: 540 دولار شهرياً!

6,6×

يحتاج رب الأسرة العامل بأجر وسطي في سورية 35 ألف ليرة إلى أكثر من 6 أجور إضافية ليوصل أسرته إلى حد الفقر الحاد في حزيران 2018!

8,8×

يحتاج رب الأسرة العامل بأجر وسطي في سورية 35 ألف ليرة إلى أكثر من 8 أجور إضافية ليؤمن تكاليف المعيشة الضرورية في حزيران 2018!

يتحدث الجميع عن أزمة الديون العالمية، ويضع الإعلام الاقتصادي العالمي الديون الصينية في مصافّ أزمات الديون الكبرى، وتتوالى النصائح الأكاديمية والاقتصادية التي تبحث ضرورة أن تقوم الصين بإعادة «هيكلة الديون» والصين تقوم بذلك فعلاً ولكن على عكس الاتجاه الذي يتمناه الغرب.

الدَّين الصيني... الأضخم والأقل خطورة

بلغ الدَّين العالمي نسبة 327% من الناتج، وأشار تقرير الرصد المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي في نيسان 2018، إلى أن ديون الصين هي المحرك الأكبر للديون، حيث ساهم بنسبة 43% من زيادة الدَّين العالمي خلال هذه الفترة.

■ ليلى نصر

بالفعل ازدادت الديون الصينية بشكل كبير عقب الأزمة المالية العالمية، وارتفعت خلال عقد مضى من حدود 5 تريليون دولار إلى 26 تريليوناً في عام 2016.

ولكن يمكن القول: إن للدين الصيني «وضع خاص» ورغم حجمه الكبير، إلّا أنه قد يكون أقل الديون العالمية خطورة. ويرتبط تبيان هذا بالإجابة عن أسئلة محددة: من هو المقترض، ومن هو المقرض في الدَّين الصيني؟!

دَين للشركات غير المالية

يقول تقرير صندوق النقد الدولي، بأن محركات توسع الدَّين العالمي هي اثنتين، الأول: ديون الحكومات، وهذا تحديداً في الدول المتقدمة، حيث إن وسطي دَين الحكومات في «الدول المتقدمة» أو دول المركز الغربي هو 105% من الناتج، بينما الوسطي لدى حكومات الدول الصاعدة ومتوسطة الدخل هو 49%.

أما المحرك الثاني لتوسع الديون العالمية منذ 2007، فهو ديون الشركات، وتحديداً في القطاعات غير المالية، وفي الدول الصاعدة.

أي: الشركات الصناعية والعقارية والزراعية وغيرها من المجالات غير المالية، في دول مثل: الصين والهند، والبرازيل، وتركيا، وروسيا وغيرها...

ويتركز أثر الدَّين الصيني الكبير في هذا المجال الثاني، حيث إن ديون الشركات الصينية غير المالية قد ارتفعت من نسبة 170% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى 235%، وقاربت في عام 2016: 180 تريليون يوان.

الحكومة هي الممول الأكبر

44% من ديون الشركات غير المالية الصينية هي ديون حكومية، وبضمانة حكومية، تسمى الديون المضمونة. وهي لتمويل شركات الدولة الصناعية، والشركات المشتركة، وديون النشاطات الاستثمارية غير المالية لحكومات الأقاليم وغيرها. وهي ديون محمية بقدرة الحكومة المالية، وبملكيتها.

قرابة 20% من الديون الصينية هي ديون قطاع الأسر، أما النسبة الباقية وقرابة 36% هي ديون الشركات الخاصة الصينية غير المالية، وحوالي 101 تريليون يوان صيني.

وهذه الأخيرة هي الديون الأضعف، والأكثر عرضة للتخلف عن السداد: ولكن الملفت أن الشركات الخاصة الصينية تتمول بنسبة 96% من قطاع التمويل المحلي، بينما تستدين من الخارج بمبلغ أقل من 4 تريليون يوان، ما يعني: أن الديون الصينية الأضعف، ليست مرهونة لدين خارجي: «يمكن أن نقارن بتركيا على سبيل المثال التي يشكل التمويل الخارجي نسبة ....% من تمويلها».

تسوية الديون وإنقاذ الشركات

وسعت الصين تمويلها المحلي لنشاطها الاقتصادي غير المالي، سواء الحكومي أو الخاص خلال المرحلة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، وقد توسع الدَّين مع توسع التمويل، ولم تكن هذه الديون لتتحول إلى خطر لولا عوامل متعلقة بالوضع الاقتصادي العالمي، وتحديداً تراجع التجارة العالمية، والعامل الآخر المستجد والمتعلق بالهجوم الأمريكي على التجارة العالمية عبر التعرفات الجمركية.

الدَّين الصيني تضخم خلال عشر سنوات ولكنه لا يشكل خطراً فهو دَين إنتاجي بنسبة 44% حكومي والخارجي لا يتعدى 2% منه

وتصل الصين اليوم إلى المرحلة التي تتعامل بها مع هذا الدَّين، إذ لا تسمح بتفاقم حالات عدم القدرة على السداد، وترد بالوقت ذاته على الإجراءات الأمريكية.

التعرفات الجمركية الأمريكية التي طالت نسبة 85% من المبيعات الصينية إلى الولايات المتحدة. وهي نسبة هامة من الصادرات الصينية، وقرابة خمسها! ما سيكون له أثر على التجارة الخارجية الصينية، والميزان مع الولايات المتحدة.

وقد بدأ المصرف المركزي الصيني بإجراءات للرد، أهمها: مزيد من توسيع العرض النقدي، عبر زيادة قدرة المصارف المحلية على تمويل الديون، حيث من المتوقع أن يتم ضخ حوالي 700 مليار يوان في السوق الصينية قريباً. وهذه العملية لها أثر على قيمة العملة الصينية إذا تخفض قيمة العملة، التي انخفضت فعلاً بنسبة 0،74% مقابل الدولار. ولكن هذا الانخفاض مفيد للصادرات الصينية، إذ يخفف من أسعار السلع، ويقلل من أثر التعرفة الجمركية الأمريكية. وبالمقابل فهو مضبوط، ولن يتم تراجع كبير في قيمة اليوان، تحديداً بعد الإجراءات الصينية لتقليص خروج رؤوس الأموال من الصين، حيث تراجع خروج الأموال من الصين في عام 2017 بنسبة 78% بالقياس بـ 2015، وتراجعت تحديداً الاستثمارات الصينية في أميركا بنسبة 92%.

وبالمقابل فإن البنك المركزي الصيني، أشار إلى أن استخدام هذا التمويل، سيكون عبر اتفاقيات: «الديون مقابل حقوق ملكية مساهمة»، والتي تعني تسوية ديون الشركات المتعثرة، عبر إلغاء الديون والحصول على حصص في هذه الشركات. وهو ما يعني إيقاف توسيع الدَّين الصيني، والقيام بعملية إعادة هيكلة ستجري تحديداً على الشركات المتعثرة عن السداد في القطاع الخاص الصيني.

الديون الصينية ليست خطرة فهي أولاً محلية وليست خارجية، وثانياً: جزء هام منها ديون من الحكومة للحكومة، وهي مضمونة بالقدرات المالية الكبيرة للاحتياطي الصيني، ولقطاع التمويل الصيني حيث أن نسبة الديون إلى الاحتياطيات منخفضة، عدا عن الفائض المالي العام للبلاد. وثالثاً: وهو الأهم: أن التمويل الصيني بعد الأزمة المالية قد توجه نحو توسيع النشاط الإنتاجي غير المالي، ما دعم النمو الفعلي في الصين ووسعه، أما الآن فإن الفشل المالي المحتمل لجزء من نشاط القطاع الخاص الصيني، سيتم انتشاله عبر إلغاء الديون ومشاركة الممولين الحكوميين بالدرجة الأولى. الاقتصاد الصيني محمي بقدراته الاقتصادية الهائلة وفوائضه المالية، ولكنه محمي بالدرجة الأولى بالدور الفعال والمرن للملكية الكبيرة الحكومية.

■ 2018 Fiscal Monitor April - imf

■ Credit Booms—Is China Different?

مونديال روسيا 2018 ... عرسٌ وكرنفال لشعوب العالم!

كرة القدم.. هذه الكرة الساحرة، صنعت الكثير في مونديال موسكو 2018، بدءاً من تصفيات القارات ووصولاً إلى مباريات الدور الأول، وسجلت مفاجآت عديدة، وشهدت تغيرات في موازين القوى الكروية، وتغيرات حتى في القوانين.

■ زهير مشعان

لتأتي مواقف الجماهير الرياضية المتابعة، وخاصةً في الملاعب، لتؤكد عمق العلاقات بين الشعوب والروح الرياضية التي ارتفعت، ولتختم بالتنظيم الرائع من قبل الروس لهذه البطولة العالمية.

المفاجآت

شهدت التصفيات الأولية بين فرق القارات مفاجآت عديدة، لكن أهمها خروج فرق قوية، وعدم تأهلها للتصفيات النهائية كإيطاليا وهولندا، وتأهلت فرق منذ 30 أو 40 عاماً لم تتأهل كالفريق المصري، والفريق الروسي، وعدم تأهل المنتخب السوري، الذي كان قاب قوسين أو أدنى من الوصول للنهائيات، وتحقيق آمال الشعب السوري، الذي وقف إلى جانب المنتخب، لكن ذلك لم يتحقق لأسباب إدارية وفنية.

الدور الأول

شهدت تصفيات الدور الأول مفاجآت عديدة، فقد تعرضت بعض الفرق لخسارة فادحة، كالفريق السعودي بنتيجة 5 لصفر أمام الفريق الروسي، وخسرت ألمانيا أمام كوريا الجنوبية بهدفين لصفر، مما أدى إلى خروج أقوى الفرق والمرشح للمنافسة للبطولة، المنتخب الألماني، بينما سجل فريقا الأورغواي وبلجيكا نتائج ممتازة وتنظيماً ومهارات عالية، وقدم فريقا إسبانيا والبرتغال مباريات متأرجحة، وكان الفريق الإنكليزي عادياً، لم يرتق إلى مستوى سمعة الأندية الإنكليزية، وقدم فريق البرازيل في مباراته الأخيرة مباراة تميزت بالتنظيم والفنيات الساحرة، والتي أعادت إلى الأذهان نكهة «فريق السامبا» الفريق البرازيلي بقيادة سقراط، وأيضاً تأهلت بعض الفرق القوية بصعوبة كالأرجنتين والمكسيك، وبعض الفرق كان اعتمادها على نجم واحد كالبرتغال، باعتمادها على نجمها كريستيانو، والأرجنتين باعتمادها على ميسي، وهذا ما يؤكد أن كرة القدم لعبة جماعية، مهما بلغ اللاعب فيها من مهارات فردية لن تغني عن اللعب الجماعي.

ولعل أسوأ النتائج هو عدم تأهل أي فريق من الفرق العربية الأربعة، مصر والسعودية وتونس والمغرب، وكانت نتائجهما مخيبة لآمال الجماهير الرياضية العربية، وإن كان فوز تونس على بنما وفوز السعودية على مصر، بمثابة ترضية للجمهور.

بداية الدور الثاني

لقد تأهلت للدور الثاني 9 فرق أوربية، و5 فرق من أمريكا الجنوبية، وفريق واحد من آسيا هو اليابان، ولم يتأهل أي فريق من إفريقيا، وعلى الرغم من ذلك فلا يخلو منتخب من المنتخبات المشاركة من لاعبين أو أكثر من أصول إفريقية.

وشهدتْ مباريات اليوم الأول من الدور الثاني أعلى نسبة أهداف في يوم واحد وبلغت عشرة أهداف، وهذا الدور يعتمد على قاعدة خروج المغلوب، وفازت فرنسا على الأرجنتين بـ 4 أهداف مقابل 3، وأدى إلى خروج الأخيرة من التصفيات، في مباراة لم تعكس سمعة وقوة «فريق التانغو» المنتخب الأرجنتيني، وفازت الأورغواي على البرتغال بهدفين لهدف...

أسوأ النتائج هي عدم تأهل أي فريق من الفرق العربية الأربع مصر والسعودية وتونس والمغرب وكانت نتائجهما مخيبة لآمال الجماهير الرياضية العربية

قوانين جديدة

اعتمدت لأول مرة في مونديال روسيا 2018 تقنية الفيديو، وعلى الرغم من أن الهدف منها هو تحقيق العدالة الرياضية، وهو ما تحقق فعلياً حيث استخدمت لأكثر من 30 مرة، إلاّ أن ذلك بقي تحت رغبة حكم الساحة، مما حرم بعض الفرق من ضربات جزاء واضحة. كذلك اعتمد لأول مرة حساب البطاقات التي يتلقاها الفريق في حال تساوي فريقين في النقاط والأهداف، للتشجيع على اللعب النظيف، وهذا ما أدى إلى خروج السنغال لنيلها 6 بطاقات صفراء أمام اليابان التي تلقت 4 بطاقات فقط..

ومن القوانين الجديدة في مونديال روسيا 2018 أيضاً، السماح بتبديل لاعب رابع في حال تمديد المباراة شوطين إضافيين، لكننا لم نشهد ذلك حتى الآن.

التنظيم الجيد

اعتبر تنظيم روسيا للمونديال، أفضل تنظيم شهدته هذه البطولة، وخاصة بما قدم للجماهير الرياضية التي جاءت لتشجع فرقها وتستمتع بكرة القدم، واستمتعت بما شاهدته من نشاطات فنية وثقافية ورياضية مرافقة، وما توفر لها من خدمات، ومنها: منح بطاقة المشجع لأول مرة، حيث تسمح هذه البطاقة لحاملها الدخول دون تأشيرة، واستخدام وسائل المواصلات مجاناً وتحول المونديال إلى عرس عالمي، وتحولت المدن الروسية إلى ساحات كرنفالات للشعوب تعبر فيها عن قيمها وعاداتها وتقاليدها، والأخلاق والروح العالية.

في انتظار استكمال المونديال، نؤكد أنه لا شكّ أن كرة القدم الساحرة لعبة تعتمد على اللعب الجماعي والمبني على خطط وتدريب إلى جانب المهارة والذكاء، كما لعبة الشطرنج.. فهي معركة رياضية تنافسية وليست تناحرية رغم المقاطعة التي فرضتها بعض الدول على المونديال، واضطرّ بعضها للتراجع عن موقفها، كما فعلت السويد بعد تأهل منتخبها للدور الثاني، ليس لذلك فقط، بل لنجاح روسيا في التنظيم وتحقيق التآخي بين الشعوب.

وزير يبصم بالعشرة.. ماذا عن الحكومة؟

قال وزير التربية: «أنا أول شخص أبصم بالعشرة أننا نريد زيادة الراتب للمعلمين، وأنه من الطبيعي تحسين الوضع المعيشي لهم، ولكن هذا الأمر ليس مناطاً بوزير التربية»، حيث جرى ذلك تحت قبة مجلس الشعب، نهاية الأسبوع الماضي.

■ عادل ابراهيم

حديث الوزير أعلاه، كان بعض مما أورده كرّد على ما أثاره بعض أعضاء مجلس الشعب من قضايا تخص العملية التربوية، وما توقفوا عنده حول بعض الظواهر السلبية التي تؤثر على العملية التعليمية.

قضايا مكررة

المداخلات التي تقدم بها أعضاء مجلس الشعب، تناولت النقاط والقضايا التالية: ظروف المعلمين المعيشية_ الدروس الخصوصية_ قطع الاتصالات خلال الامتحانات_ تطوير المناهج_ التسرب من المدارس_ انتشار المخدرات في المدارس_ التعاون بين المدرسة والأهالي.. وغيرها من النقاط والقضايا الأخرى، وذلك حسب ما رشح عبر وسائل الإعلام.

ولعل جملة القضايا المثارة أعلاه، مع غيرها الكثير، ليست بجديدة، بل هي قديمة ومعادة ومكررة، سواء تحت قبة مجلس الشعب، أو من خلال العديد من وسائل الإعلام، وحالها بذلك كحال الإجابات التي أتت على لسان وزير التربية من التكرار أيضاً.

الرواتب مفصل أساس

إذا كانت القضية الأساسية المتعلقة بزيادة أجور المعلمين قد بصم عليها الوزير، مبعداً مسؤوليتها عن عاتقه، وهو ربما يكون محقاً في ذلك، باعتبارها من مسؤولية وواجبات الحكومة كاملة، إلّا أن هذه القضية تعتبر مفصلاً أساسياً في العملية التعليمية والتربوية، وبحال عدم حلها ومعالجتها فإن جملة من القضايا المرتبطة بها لن تجد طريقها إلى الحل، وخاصة، على سبيل المثال لا الحصر: ظاهرة الدروس الخصوصية، ونزيف الكادر التدريسي من المدارس الحكومية إلى المدارس الخاصة، والتي تعتبر الأجور وتدنيها سبباً رئيساً فيها.

أما بقية النقاط والقضايا المثارة والمكررة الأخرى فإنها تعتبر من صلب عمل ومهام الوزارة ومسؤوليتها، وربما مع بعض الإنصاف، فإن بعض الظواهر بحاجة لتضافر جهود بعض الجهات الحكومية الأخرى من أجل معالجتها، مع عدم تغييب دور الأهل ومسؤوليتهم تجاه بعض القضايا والنقاط، بالتعاون مع الجهاز التربوي والتعليمي.

الظاهرة الأخطر

ظاهرة انتشار المخدرات في المدارس، التي أشار إليها بعض أعضاء مجلس الشعب أكثر من مرة، كما لفتت إليها وسائل الإعلام مراراً، تعتبر ظاهرة خطيرة جداً، وانعكاساتها السلبية لا تقتصر على العملية التعليمية والتربوية فقط، بل تتعداها إلى المجتمع عموماً.

وفي ظل تفشي وتوسع هذه الظاهرة، تبدو وسائل وأدوات معالجتها ومكافحتها غير مجدية، ما يعني: أن الضرورة تقتضي إعادة النظر بهذه الوسائل، وخاصة على مستوى ملاحقة وضبط المجرمين من المروجين لهذه الآفة في الوسط الطلابي، كبارهم قبل صغارهم، وعلى الملأ.

فكيف نبني المستقبل المنشود، والجيل الناشئ يقع فريسة لمروجي هذه الآفة، وصولاً إلى عقر المدارس وخلف أبوابها المغلقة؟

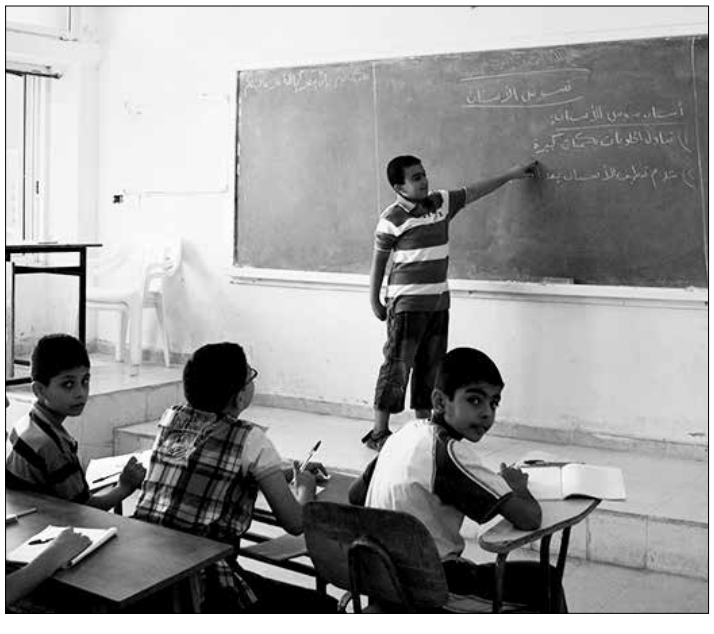

الترقيع غير مجدٍ

بعيداً عن إعادة الشرح في التفصيلات المكررة والممجوجة، يمكننا القول: إن القضايا المجتمعة والمركبة المرتبطة بالعملية التعليمية والتربوية، والظواهر السلبية الناشئة على هامشها، ما هي إلا نتاج السياسات التعليمية المتعبة، وهي من كل بد لا تجدي معها عمليات الترقيع والتسويف المتبعة والمكررة كذلك الأمر.

كما أن السياسات التعليمية، وعمليات الترقيع المكررة نفسها، ما هي إلا نتاج لجملة السياسات الحكومية المقرة والمتبعة منذ عقود، فمجموع هذه السياسات جملة وتفصيلاً تقتضي الضرورة إعادة النظر بها، والقطع مع الكثير من تبوياتها وأجزائها، وخاصة تلك المتعلقة بالرواتب والأجور ومستويات المعيشة.

فمتى ستبصم الحكومة بالعشرة على هذا الحق؟

حصار علمي مُطْبِقٌ حول عنق الرأسمالية

تزداد وتكثر الخلافات العلنية في الولايات المتحدة الأمريكية بين السلطة السياسية والمجتمع العلمي، وهذه المرة استكمال الخلاف حول قضية المناخ وتفسيرها العلمي.

■ محمد المعوش

جدل في الكونغرس حول المناخ

بعد الخلافات السابقة حول إيقاف أو تخفيض التمويل في عدة مجالات بحثية، وحول التعيينات في المناصب والمسؤوليات العلمية، وكذلك حول الخروج من اتفاقية باريس للمناخ، برز على السطح الخلاف ذو الطابع العلمي في الولايات المتحدة، ضمن جلسة لجنة ممثلي العلوم والفضاء والتكنولوجيا، الشهر الماضي، المخصصة لنقاش دور التكنولوجيا في المساهمة في قضية ارتفاع الحرارة العالمي، وضمناً قضية ارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات حسب مقالة منشورة على موقع «علوم» الشهر الماضي.

عنوان الجدل

احتدم الجدل بين علماء المناخ وبين ممثلي السلطة السياسية«النواب» حول تفسير أسباب ارتفاع حرارة الأرض، فبينما يدور النقاش العالمي اليوم حول دور استهلاك الوقود الأحفوري والانبعاثات الكربونية وانخفاض الغطاء النباتي بشكل حاد في ارتفاع حرارة الأرض، جرت في الجلسة محاججة ورفض من قبل ممثلي السلطة السياسية لهذه الأسس المتوافق عليها عالمياً، وذلك لحرف النقاش عن الأسس الاقتصادية والسياسية الرأسمالية للمأساة البيئية الطبيعية.

حيث "قدم الجمهوريون شكوكاً" حول الأسباب المذكورة أعلاه، وقدموا تصوراً اعتبر من قبل العلماء الحاضرين غريباً «ويحرف النقاش»، كون أن ارتفاع منسوب المياه في المحيطات «كمؤشر على ذوبان الجليد في القطبين المتجمدين» لا يعود سببه إلى ارتفاع حرارة الأرض، بل إلى سبب تساقط صخور من المنحدرات الصخرية القريبة من البحر في الماء« أشير إلى منطقة الجروف البيضاء في منطقة "دوفر" في "كاليفورنيا"»، مما أدى إلى ارتفاع في قعر المحيط فأدى ذلك إلى ارتفاع منسوب المياه! وكانت هناك محاججة أخرى تقول: أن ارتفاع حرارة الأرض يساعد على اتساع الطبقة الجليدية في منطقة الأنتركتيكا القطبية.

الاعتراض والخلاف

كان لعلماء من اللجنة_ كرئيس مركز البحث في "وودزهول"«ماساتشوستس» والمستشار السابق للبرنامج البحثي الأمريكي للتغيرات العالمية، "فيليب دافي_ اعتراض على مواقف الجمهوريين والديمقراطيين حول تغيير سياق النقاش ورفض أسس علم المناخ، واستبعاد دور "البشر" في تغير المناخ وحرارة الأرض.

شاطر رئيس اللجنة التي خاضت النقاش، النائب "لامار سميث"، الرأي المعارض لدور نمط الحياة المعتمد عالمياً في التغير المناخي، والذي رأى أنه يجب التسليم بعدم التأكيد في أسباب الاحتباس الحراري، وبالتالي يجب إبقاء كل الاحتمالات ممكنة ومنها دور الصخور المتساقطة في الماء، مما يفتح النقاش على ميوعة وعدمية ضرورية للرجعية للتعمية على القضية.

رفض "دافي"«المذكور أعلاه» هذا الموقف، واعتبر البيانات التي عرضت من قبل "لامار" اختزالية ومنتقصة، وتعتمد فقط على مركز قياس وحيد «في سان فرانسيسكو» ولا تأخذ بعين الاعتبار بيانات انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون المتزايدة عالمياً ربطاً بارتفاع حرارة الأرض، وأشار إلى تسارع ازدياد منسوب المياه أسرع بأربع مرات عمّا كان عليه منذ 100 عام، وأضاف "دافي" إلى أن اعتبار سبب تساقط الصخور نسبة لمقياس الزمن الإنساني هي ذات تأثير مصغّر.

خلاف عملي أم فلسفي

لكي تكتمل حلقة التعمية الأيديولوجية، كان لانخفاض السطح الجليدي في القطبين حصة أساسية من الخلاف، حيث شكك النائب "موو بروكس" بهذا الانخفاض، وشكك بأساس المعطيات التي قدمها "دافي" حول تسارع تقلص الطبقة الجليدية، المستقاة من مركز المعلومات الوطني حول الجليد والثلوج، وإدارة الطيران والفضاء الوطنية، وشكك أيضاً بأن وكالة الفضاء الأمريكية "ناسا" قدمت تقاريراً متضاربةً لأطراف مختلفة، ما يعني: أن الثقة والتشكيك لم يعودا في المجال النظري بل تعدياه إلى الثقة العملية في عمل المؤسسات والمعلومات والتقارير الصادرة عنها.

ودفعا بالقضية نحو إطار غامض أكثر، وشكك نائب آخر هو "بيل بوساي"، بأن حرارة الأرض وإن كانت في ازدياد، فهي حسب البعض كما اعتبر، تعود إلى حرارتها الأساسية، بالتالي فهي حالة طبيعية في دورة حياة الأرض.

كان رد "دافي" الذي تلقى أغلب الأسئلة من الممثلين السياسيين الديمقراطيين والجمهوريين، بأنه إذا أراد البعض اعتبار ارتفاع حرارة الأرض هو طبيعي، فهم أحرار في ذلك، ولكن هذا لا يعني حسب "دافي" أن الأرض ستكون كوكباً نريد أن نحيا عليه، فاعتبره النواب أنه يخوض جدلاً فلسفياً ليس هو موضع النقاش، فكان رده: أنّ الحفاظ على الحياة البشرية هو نقاش عملي بامتياز وليس فلسفياً.

يعكس هذا الخلاف المستمر حول المناخ وحول عدة قضايا علمية أخرى حجم الانقسام في الداخل الأمريكي حول قضايا تعتبر بالنسبة للنقاش العلمي مسائل شبه متفق عليها، بأن حدة وجدية القضايا لم يعد من الممكن تجاهلها مِن قبل السلطات السياسية، ولكنها تحاول أن تتهرب من المسؤولية السياسية الاقتصادية عنها، وتقترح مبررات أشبه بالخرافية والغيبية، كمثال الصخور المتساقطة في حالة ارتفاع منسوب مياه المحيطات هنا، أو أن ارتفاع حرارة الأرض هو الشيء الطبيعي. وينعكس هذا التناقض في ردة فعل علمية واضحة كونها تتعارض مع بدهيات تريد السلطة السياسية أن تختلق حولها مبررات، وهذا يظهر الحصار الذي تعيشه هذه القوى الرجعية على طول الخط ليس فقط من قبل باقي شعوب العالم ودوله، بل من قبل "حاضنتها" الداخلية كذلك.

وجدتها

■ د. عروب المصري

تعطيل المحيط الحيوي

كان الجيولوجي الروسي والجيوكيميائي الروسي العظيم فلاديمير فيرنادسكي «1863–1945» رائداً في الدراسة العلمية لتأثير الحياة على الأرض.

ووصف الكائنات الحية بأنها «محولات» تستخدم الطاقة الشمسية لتعزيز علاقاتها الاستقلابية مع بقية الكوكب". يمكن اعتبار هذا التحول في الطاقة خاصية للمادة الحية، ووظيفتها في المحيط الحيوي".

"إن الإشعاعات التي تصب على الأرض تتسبب في أن يحمل المحيط الحيوي خصائص غير معروفة لأسطح كوكبية لا حياة فيها، وبالتالي تحويل وجه الأرض. فعن طريق تنشيط الإشعاع، يجمع المحيط الحيوي الطاقة الشمسية ويعيد توزيعها، ويحولها في النهاية إلى طاقة حرة قادرة على القيام بالأعمال على الأرض.

"لذلك، لا يجب اعتبار الطبقة الخارجية من الأرض كمنطقة من المادة وحدها، بل أيضاً كمنطقة طاقة ومصدراً لتحول الكوكب.

تشكل القوى الكونية الخارجية وجه الأرض إلى حد كبير، ونتيجة لذلك، يختلف المحيط الحيوي تاريخياً عن أجزاء أخرى من الكوكب. يلعب هذا المحيط الحيوي دوراً كوكبياً غير عادي.

"المحيط الحيوي هو، على الأقل، من خَلْق الشمس نتيجة العمليات الأرضية». وقد حدد إعادة التدوير باعتبارها سمة مركزية في عملية الاستقلاب العالمية.

"إن المادة الحية التي تشكل من 10 20 إلى 10 21 جراماً من الغلاف الحيوي تتحرك بلا انقطاع، وتتحلل، وتصلح. العامل الرئيس في هذه العملية ليس النمو، ولكن التضاعف. تولّد أجيال جديدة، على فترات تتراوح بين عشرات الدقائق ومئات السنين، وتجدد المواد التي تم دمجها في الحياة. "لأنه يتم تكوين كميات هائلة من المواد الحية وتحللها كل 24 ساعة، فإن الكمية الموجودة في أي لحظة ليست سوى جزء ضئيل من الإجمالي في عام واحد. "من الصعب على العقل استيعاب الكميات الهائلة من المادة الحية التي يتم إنشاؤها، والتي تتحلل، كل يوم، في توازن ديناميكي واسع من الموت والولادة والاستقلاب والنمو.

في مقال كتبه في العام 1938، وصف الارتباط الحميم للكائنات الحية مع بيئاتها من خلال عمليات التمثيل الغذائي.

"الكائنات الحية ترتبط بالمحيط الحيوي من خلال التغذية، والتنفس، والتكاثر، والتمثيل الغذائي. ويمكن التعبير عن هذا الارتباط بشكل دقيق وكامل بشكل كمّي من خلال هجرة الذرات من المحيط الحيوي إلى الكائن الحي والعودة مرة أخرى_ هجرة الذرات الحيوية.... لا توجد ظاهرة طبيعية في المحيط الحيوي أكثر قوة من الناحية الجيولوجية من الحياة...

aroub@kassioun.org

ذهب ليبيا الأسود

بعد أن شهدت الأزمة الليبية الشهر الماضي حراكاً سياسياً اتجاه الحل، عاد الصراع بين فرقاء الأزمة ليتصدر المشهد، ويأخذ منحىً جديداً محوره النفط الليبي والموانىء النفطية.

■ ديمة كتيلة

لم يمضِ حوالي الأسبوعين فقط على الاجتماع الذي عُقد في باريس يوم 29 أيار الماضي، والذي ضم جميع فرقاء الأزمة الليبية، وخلص إلى التوافق فيما بينها على المشاركة في عمل سياسي يمهد الطريق لإجراء انتخابات نهاية العام الحالي، حتى عاد الصراع العسكري ليتصدر واجهة الأخبار الواردة من ليبيا. صراع عنوانه الأساس هذه المرة هو السيطرة على الموانئ النفطية وعائداتها المالية.

معركة الهلال النفطي

الجبهة تم فتحها على محورين، الأول: في مدينة درنة حيث شن «الجيش الوطني الليبي» بقيادة المشير خليفة حفتر، معركة ضد ما يسمى «مجلس شورى مجاهدي درنة»، الفصيل المسلح الذي يضم جماعات موالية لتنظيم «القاعدة»، انتهت بتحرير المدينة بالكامل. والثاني: وهو الأهم، في منطقة الهلال النفطي، حيث شن «الجيش الوطني»، هجوماً ضد قوات تابعة لإبراهيم الجضران، القائد السابق لما يسمى «حرس المنشآت النفطية فرع الوسطى»، التي سيطرت على موانئ تصدير النفط سابقاً، حيث حاولت هذه القوات السيطرة مجدداً على المنشآت النفطية في الهلال النفطي، وذلك بالتحالف مع ما يسمى «سرايا الدفاع عن بنغازي» التابعة لـ«القاعدة»، مما أدى إلى إعلان المؤسسة الوطنية للنفط حالة «القوة القاهرة»، وإيقاف عمليّات شحن النفط الخام من ميناءي رأس لانوف والسدرة.

خسائر نفطية فادحة

ورغم أن المعركة لم تدم طويلاً قبل أن يعلن «الجيش الوطني» استعادة الهلال النفطي، بعد السيطرة الكاملة على ميناءي السدرة ورأس لانوف النفطيين، إلّا أن ما حدث تسبب بخسائر فادحة، وترك أثراً كبيراً على المنشآت النفطية. فحسب شركة «رأس لانوف» لتخزين النفط والغاز في ليبيا، فإن الصهريج الرئيس المغذي لخزانات النفط انهار بالكامل، وتقدر الخسائر المادية حتى الآن بـ 80 مليون دولار.

انقضاء المعركة العسكرية بين قوات خليفة حفتر من جهة وقوات إبراهيم الجضران من جهة أخرى، نقل الصراع إلى مسألة السيطرة على الحقول والموانئ النفطية في منطقة الهلال النفطي بين حكومة «الوفاق الوطني» في طرابلس، و«الجيش الوطني» في الشرق الليبي، إذ أعلن الأخير بعد سيطرته عليها، وبأوامر من قائده خليفة حفتر، تسليمها إلى المؤسسة الوطنية التابعة للحكومة المؤقتة المنبثقة عن مجلس النواب، بمعنى آخر نقل التبعية من المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس إلى بنغازي.

وهو ما رفضه، مصطفى صنع الله، رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنيّة للنفط في طرابلس بشدة، وأكد أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2362 كان واضحاً بإدانته «المحاولات غير القانونية لتصدير النفط من ليبيا، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، من قبل المؤسسات الموازية التي لا تعمل تحت سلطة حكومة الوفاق الوطني»، معتبراً ما جرى إضراراً باتفاق باريس والطريق إلى السلام.

ويبدو، بناءً على ما سبق ذكره، أن بوادر الحل التي ظهرت مؤخراً في باريس يجري العمل على تقويضها باستخدام ورقة النفط، وهو ما يدفعنا إلى طرح تساؤلات عدة: لمصلحة من تم تأجيج معركة الموانئ النفطية؟ وما هي منعكساتها على التوافق السياسي في باريس والانتخابات القادمة؟

ما نتج عن معركة النفط الليبي لا يمكن فصله عن التغيرات الجارية في أسواق النفط العالمية والمحاولات الأمريكية للتلاعب به

انخفاض في الإنتاج وتوقف في التصدير

من المعروف أن النفط هو الثروة التي تمتلكها ليبيا، وأكبر مورد للبلاد، لذلك فإن حرمان حكومة «الوفاق الوطني» المعترف بها دولياً منه سيضعها في أزمة اقتصادية كبرى نتيجة توقف عائدات التصدير التي تقدر بـ 88% من الدخل القومي، من جهة أخرى فإن اعتراف «أوبك» بالمؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس سيجعل من الصعب على المؤسسة الموازية في بنغازي تصدير النفط بالطرق الشرعية.

وهو الموقف الرسمي الأوروبي الذي أعلنته المتحدثة الرسمية باسم الخارجية في الاتحاد الأوروبي مايا كوتشيانتيتش، في بيان صحفي: «الاتحاد الأوروبي وبقية المجتمع الدولي كما هو موضح في العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن النفط الليبي، عارضوا باستمرار أية محاولة لبيع أو شراء النفط الليبي خارج القنوات الرسمية التي تديرها المؤسسة الوطنية الليبية للنفط».

هذا يعني، أن نتائج معركة الموانئ النفطية الليبية بالملموس حتى الآن هي انخفاض إنتاج النفط الليبي، وتوقف تصديره. إذ قال مؤخراً مصدران في قطاع النفط الليبي: أنه جرى خفض الإنتاج إلى 315 ألف برميل يومياً، بعد أن كان الإنتاج يصل إلى أكثر من مليون برميل يومياً في الأشهر الأخيرة.

معركة النفط العالمية

ما جرى لا يمكن فصله عن التغيرات الجارية في أسواق النفط العالمية، والمحاولات الأمريكية الواضحة للتلاعب به، من خلال الضغط على إيران وفنزويلا، بما يؤدي إلى خفض إنتاجهما من النفط، هذا الأمر الذي دفع بأعضاء منظمة «أوبك بلاس» قبل أسبوع إلى اتخاذ قرار من شأنه زيادة محدودة في إنتاج النفط لا تتجاوز مليون برميل يومياً.

ورغم الزيادة المحدودة في إنتاج النفط التي اتفقت عليها أوبك، يجري الحديث الآن عن اتفاق سعودي أمريكي يقضي بزيادة في إنتاج السعودية للنفط تصل إلى حدود مليوني برميل يومياً، ما يُعتبر زيادة قياسية في تاريخ إنتاج النفط.

إيران التي تعارض زيادة الإنتاج، ترى في الاتفاق الأمريكي السعودي استهدافاً مباشراً لها، وتضيقاً اقتصادي عليها يتزامن مع ما تشهده من احتجاجات داخلية. أي: إن إيران ستكون مضطرة إلى خفض أسعارها نتيجة لزيادة المعروض من الإنتاج، وبالتالي إنخفاض في مواردها المالية.

قد تكون معركة النفط الليبي وما نجم عنها من انخفاض في الإنتاج وتوقف في التصدير ذريعة إضافية أرادتها بعض الأطراف الدولية للتلاعب بأسواق النفط العالمي، وقد تكون ورقة داخلية، تسعى إليها بعض أطراف الأزمة لتثبيت نفوذها على أهم المقدرات الليبية قبل الذهاب إلى الانتخابات المتفق عليها نهاية العام. لكن أياً تكن الذرائع وأياً تكن الأطراف المتورطة، يبقى الشعب الليبي هو المتضرر الأكبر مع استمرار الفوضى والصراعات، ويضعه رهناً لإرادة السياسيين ومصالح الدول الكبرى، لكن دروس التاريخ تثبت دوماً أن هذا لا يدوم طويلاً، وأن الشعب سيفرض إرادته في نهاية المطاف.

إيران... ليس مجرد حدث داخلي!

ترافقت الأحداث الأخيرة في إيران، مع تصاعد الحرب الاقتصادية الأمريكية على هذه الدولة، وهو ما يؤكد أن الحدث الإيراني ليس مجرد حدث داخلي. وآخر ما سجل في سياق الضغوطات الاقتصادية الأمريكية: إن واشنطن أبلغت خلال الأسبوع الجاري دولاً عديدة بوقف جميع وارداتها من النفط الإيراني، اعتباراً من تشرين الثاني المقبل.

المحرر السياسي

يهدف ذلك إلى قطع الطريق أمام إمدادات الخام الإيراني إلى أسواق النفط العالمية، وذلك عن طريق تطبيق عقوبات على طهران في تشرين الثاني المقبل، في خطوة تهدف لتقليص التمويل المتجه إلى إيران، وحسب وكالات الأنباء، أبدى الكثيرون من كبار مستهلكي النفط الإيراني، ومن بينهم اليابان والهند وكوريا الجنوبية، بالفعل نيتهم التوقف عن استيراد الخام الإيراني ما لم تمنحهم واشنطن استثناء من العقوبات.

وبغض النظر ما إذا كانت هذه الدول ستنصاع في آخر المطاف للفرمان الأمريكي أم لا، وما إذا كانت هنالك أسواق بديلة للنفط الإيراني، «السوق الصينية مثلاً»، إلّا أنّ المحاولة الأمريكية بحد ذاتها، تكشف حجم التدخل السافر للاستثمار في الشأن الإيراني الداخلي، مستخدمة ما تبقى لديها من أوراق، وذلك بالتوازي مع تصريحات رئيس وزراء الكيان الصهيوني الأخيرة في السياق نفسه، وسعي الطرفين إلى توظيف الاحتجاجات، ضد الدور الإقليمي لإيران، وعرقلة التكتلات الدولية الناشئة خارج الإرادة الأمريكية، بذريعة «حقوق الشعب الإيراني».

أبدت واشنطن في الفترة الأخيرة، شيئاً من التراخي والتراجع تجاه العديد من الملفات الدولية، مثل: الملف الكوري الشمالي، وعقد تسوية حول «الحمائية» مع الصين، والتراجع عن محاولة منع تنفيذ مشروع «السيل الشمالي»، وصفقة طائرات ف 35 مع تركيا، وملف العلاقات مع روسيا، إلا أنها تبدو متشددة حتى الآن في الملف الإيراني، وجعلت الموقف تجاه هذا البلد مجال ابتزاز وتخادم مع العديد من الدول، وذلك ضمن سياسة تركيز القوى على بقعة بعينها، بعد أن باتت عاجزة عن خوض مواجهات جدية مباشرة على أكثر من جبهة.

وإذا كانت بداية تصعيد التشدد الأمريكي تجاه إيران_ الانسحاب من الاتفاق النووي_ قد أدى إلى تعميق الخلافات بينها وبين حلفائها التاريخيين من دول الاتحاد الأوربي بشكل متسارع، وصولاً إلى عدم القدرة على صياغة بيان ختامي لقمة الـ جي 7، فإن التشدد الحالي ومحاولة منع بعض الدول استيراد النفط الإيراني، لن يكون مصيره أفضل، فالتجربة الملموسة علّمت خلال السنة الأخيرة حتى حلفاء واشنطن التقليديين، بأن «أمريكا أولاً»، تعني في الترجمة العملية: ضرب مصالح كل الدول الأخرى عرض الحائط، وجاءت أولى الإشارات من تركيا على لسان وزير خارجيتها، الذي أعلن استمرار استيراد بلاده للنفط الإيراني، وأن بلاده عازمة على توسيع التبادل التجاري مع إيران.

التجربة الإيرانية تؤكد لكل الدول الطرفية بأن الرد على أدوات التأثير الأمريكية يتطلب دائماً رداً ثورياً على مستوى الحدث

وعلى كل حال، ودون نفي ضرورة مراجعة السياسات الداخلية الإيرانية بشكل جاد، وبالدرجة الأساسية في الجانب المالي والاقتصادي ـ الاجتماعي، كما تصرح قيادات رسمية إيرانية نفسها. فأن زعزعة الاستقرار في إيران كما تسعى واشنطن، لن يكتب لها النجاح، وبالمقابل فإن التجربة الإيرانية، تؤكد لكل الدول الطرفية بأن الرد على أدوات التأثير الأمريكية يتطلب دائماً رداً ثورياً على مستوى الحدث، ولعل أولها: الانفكاك التام عن المنظومة المالية العالمية «المدولرة»، وتنمية الإنتاج الوطني، ومعالجة قضاياها الداخلية كلّها، بما يخدم تعزيز استقلالها الوطني، ويخفف من تأثير أدوات واشنطن وأتباعها، على أساس وحدة المهام الوطنية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية، لاسيما، وأن التوازن الدولي الجديد وصعود الدور الروسي والصيني، يوفر المناخ المناسب للسير في هذا الاتجاه.

الصين وأوروبا في خندق واحد؟

لم يكن يخطر ببال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن تضع الصين والاتحاد الأوروبي خلافاتهما التجارية جانباً، وتقفا صفاً واحداً في مواجهة الرسوم الضريبية التي فرضتها الولايات المتحدة حتى على حلفائها في الاتحاد الأوروبي.

بعد أن أصدر ترامب مؤخراً رسوماً ضريبية على واردات الفولاذ بنسبة 25% والألومينيوم بنسبة 10% من أوروبا والصين، لم تقف هذه الدول مكتوفة الأيدي بل ردت بالمثل على خطوات ترامب.

فقد رفعت الصين رسوم استيراد قائمة سلع أميركية بقيمة 34 مليار دولار، ووافقت دول الاتحاد الأوروبي بالإجماع على خطة لفرض رسوم تجارية بحجم 2،8 مليار يورو على استيراد السلع الأمريكية، ولكن علاوة على ذلك فقد اتفقت كل من الصين والاتحاد الأوروبي على خطوات للتصدي لسياسة ترامب.

التمسك بقواعد التجارة العالمية

دعا الاتحاد الأوروبي والصين، يوم الاثنين 26 تموز الماضي، من بكين إلى الدفاع عن «قواعد» التجارة الدولية، في إشارة واضحة إلى «حمائية» الولايات المتحدة المتصاعدة. فقد أجرى الأوروبيون والصينيون لقاءات اقتصادية على مستوى عالٍ في العاصمة الصينية، في الوقت الذي يواجهان فيه توتراً اقتصادياً خطيراً مع واشنطن.

وجرى التركيز في بكين، خلال الجولة السابعة من الحوار الاقتصادي على دعم النظام التجاري متعدد الأطراف، وقضايا التجارة والاستثمار ولا سيما المفاوضات بشأن اتفاق حول الاستثمار، الحوكمة الاقتصادية، وكذلك ملف الاقتصاد الرقمي والمناخ والتعاون البيئي.

اتفاق رغم الخلافات

المثير في الأمر، أن الصين والاتحاد الأوروبي كانا على خلاف في ملفات اقتصادية وأتى الحوار بين الجانبين رغم الخلافات والاتهامات المتبادلة بين الطرفين بين الحين والآخر في ملفات اقتصادية كبرى، ومنها: ما يتعلق بالحمائية وإغراق الأسواق وتقليد البضائع وغيرها. فطالما كانت الشركات والقادة الأوروبيون يشتكون بشكل منتظم من الوصول إلى السوق الصينية التي يعتبرونها غير عادلة بالنسبة إلى منافسيهم المحليين، ولكن في هذه اللقاءات سعى الاتحاد الأوروبي للحصول على تأكيدات من الصين بأنها ستتفاوض لانضمامها إلى خطة العمل العالمية على أساس عرض طموح وشامل، كما حث الجانب الأوروبي خلال الحوار الجانب الصيني على معالجة الإفراط في الإنتاج في قطاعات، مثل: الصلب والألمونيوم، ومنع الإفراط في مجالات أخرى بما في ذلك قطاعات التكنولوجيا العالية. وفعلاً اتفق الجانبان على العمل عن كثب لمعالجة الحواجز التي تمنع الوصول إلى الأسواق.

أردوغان والانتخابات والإعلام

جرت يوم الأحد الموافق لـ 2018/6/24 الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية، التي كان من المفترض حدوثها في عام 2019، لكن تم إجراؤها مبكراً بسبب دعوة أردوغان بأغلبية تحالفه البرلماني لها في جوٍّ إقليمي ساخن، وتركي داخلي أكثر سخونة.

■ جواد محمد

كانت نتيجة الانتخابات الرئاسية وصول أردوغان إلى الرئاسة دون الحاجة إلى جولة ثانية، وذلك بعد بلوغه عتبة الـ50%، فيما حصل تحالفه الانتخابي على نسبة تقارب 55% ضامناً بذلك الأغلبية البرلمانية.

فيما هو معلن

إن المحصلة النهائية التي يمكن تأكيدها بعد مراجعة نسب وحصص الكتل والأحزاب في البرلمان الجديد تشير إلى تراجع شعبية «العدالة والتنمية» حصراً، والأحزاب التقليدية عموماً، وذلك مقارنةً بنسب الأصوات التي حصلت عليها هذه الأحزاب والتيارات في الانتخابات الماضية.

هنا نريد أن نشير إلى نقطة أساسية وهامة فيما يخص الانتخابات التركية، وهي تضارب واختلاف النسب المنسوبة لهذا الحزب أو ذاك بين ما هو معلن من قبل مختلف وسائل الإعلام، ولكن ما يمكن التأكيد عليه هو التالي:

أولاً: تحالف «العدالة والتنمية» مع «الحركة القومية» حصل على نسبة تتراوح بين 50 الى 53% من الأصوات أي: دون تغيير جدي في نسبة هذا التحالف عن الانتخابات السابقة.

ثانياً: حزب «العدالة والتنمية» منفرداً حصل على نسبة تقل عن 43% من الأصوات بينما حصل في الانتخابات الماضية على نسبة تزيد عن 46%.

ثالثاً: تحصل الحزب «الجمهوري» مع حلفائه على ما يزيد عن 32%، فيما حصل الحزب نفسه على نسبة تفوق الـ25% من الأصوات بينما حصل في الانتخابات الماضية وحده على نسبة تزيد عن الـ 30%.

رابعاً: تحصّل حزب «الشعوب الديمقراطي» على نسبة تزيد عن 11%، دون أيةِ تحالفات جديّة، ليكون بذلك ثالث حزب منفرد من حيث نسبه في الأصوات بعد «العدالة والتنمية» والحزب «الجمهوري»، بزيادة عن الانتخابات الماضية التي حصل فيها على حوالي 8% من الأصوات.

إن دور وسائل الإعلام، ولاسيما التركية الحكومية منها، لم يقتصر على التشويش على النتائج فحسب، بل حتى قبيل وأثناء الحملات الانتخابية، إذ كانت تذاع خطابات أردوغان كاملة فيما يتم تجاهل بقية المرشحين الآخرين كلياً، كما ولم تقم بإجراء مناظرة تلفزيونية مباشرة بين المرشحين، أو إجراء مقارنات جدية وحقيقية بين برامجهم رغم دعوة الكثير منهم إلى ذلك، ولكن رفض أردوغان حال دون ذلك، وعليه نقول: إن الانحياز الكامل والتام لوسائل الإعلام التركية، أو التركية الناطقة بالعربية لأردوغان وحزبه، يمكن أن يعتبر تلك المشكلة الجدية التي تحجم الوزن الحقيقي للأحزاب التي يمكن أن تكون منافساً جدياً لـ«العدالة والتنمية».

في دور الإعلام

إن تركيا تعد من تلك الدول المفتاحية في منطقة مفتاحية دولياً، بالتالي ما يجري في تركيا لن يكون تركياً فقط بل له امتدادات إقليمية وإطلالات دولية، ودرجة الاستقرار في هذه الدول وفي هذه المنطقة يعكس بدرجة جيدة الصراع الدولي.

بالاستناد إلى ما ذكر يمكن تفسير حصول أربع انتخابات تركية برلمانية خلال السنوات السبع الماضية، والتي تعكس في واقع الأمر حالة اللااستقرار والتذبذب الدولي أولاً، والإقليمي ثانياً، والتركي ثالثاً، والتي هي بطبيعة الحال مفتوحة على كل الاحتمالات.

بالعموم يمكن القول: إن الانتخابات التي قد تكون الشكل الأرقى لتقييم آراء الشعوب، والسير نحو ما تهوى، لا يمكن اعتبارها دوماً انعكاساً دقيقاً وموضوعياً لآراء هذه الشعوب التي تنتخب، فهتلر ونابليون الثالث وصلوا إلى سدة الحكم عن طريق الانتخابات. أي: يمكن اعتبار الانتخابات أداة سيئة في الكثير من الأحيان لتحوير وتغييب رأي الشعوب ما لم تتم صياغة منهج إعلامي واضح ومتوازن على أقل تقدير في التعامل مع مختلف المرشحين، بالإضافة إلى قانون انتخابي يحيّد سلطة المال وجهاز الدولة في التأثير على الانتخابات.

وفي الانتخابات التركية الأخيرة، يبدو أن أردوغان، وحزبه «العدالة التنمية» قد استند بشكل كبير في انتخاباته الأخيرة على تأجيج الشعور القومي للأتراك، من خلال العدوان العسكري الأخير ضد الأكراد في سورية، والتحالف مع «الحركة القومية» اليمينية.

فاز أردوغان وحزبه مجدداً بالحكم، ولكن هذه الفوز لا يمكن اعتباره سهلاً، بل هو فوز قلق، في ظل الضغوطات التي تحيط بأنقرة، سواء اقتصادية داخلية مرتبطة بانخفاض قيمة العملة، أو خارجية متعلقة بتحقيق التوزان الصعب بين العلاقات مع الغرب والتهديدات الأمريكية، والعلاقات مع روسيا وما يرتبط بها من مشروع «السيل التركي» للغاز ومنظومة «إس 400» التي تزعج واشنطن.

الصورة عالمياً

• رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك دعا الاتحاد الأوروبي إلى الاستعداد لأسوأ السيناريوهات مع الولايات المتحدة في ظل رئاسة دونالد ترامب، قائلاً: إن «الانقسامات للأسف تذهب أبعد من التجارة».

• خرج آلاف المواطنين في الولايات الـ50 الأمريكية كافة إلى الشوارع احتجاجاً على سياسة فصل أطفال المهاجرين غير الشرعيين عن ذويهم، واعتَقل نحو 600 متظاهر أمام الكونغرس.

• منعت إيطاليا، قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل اعتماد وثيقتها الختامية بسبب خلافات بين الدول الأعضاء حول سُبل حل أزمة الهجرة، حسبما قال مصدر في إحدى الدول المشاركة.

• حذرت واشنطن، تركيا من شراء منظومات الدفاع الجوي الصاروخية الروسية «إس 400»، بينما أكد المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم كالن، أن بلاده «لن تتراجع» رغم التهديدات الأمريكية.

• طالب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب 8 دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي «الناتو» بالالتزام بتعهدها بزيادة الإنفاق الدفاعي، حسب ما أعلنه رئيس الوزراء البلجيكي شارل ميشال.

• عبر الخصمان القديمان إريتريا وإثيوبيا عن استعدادهما للسلام في أول زيارة من مسؤول إريتري إلى أديس أبابا خلال نحو عقدين من الزمن، مما يتيح إنهاء واحدة من أصعب الأزمات الإفريقية.

التقارب الروسي التركي...

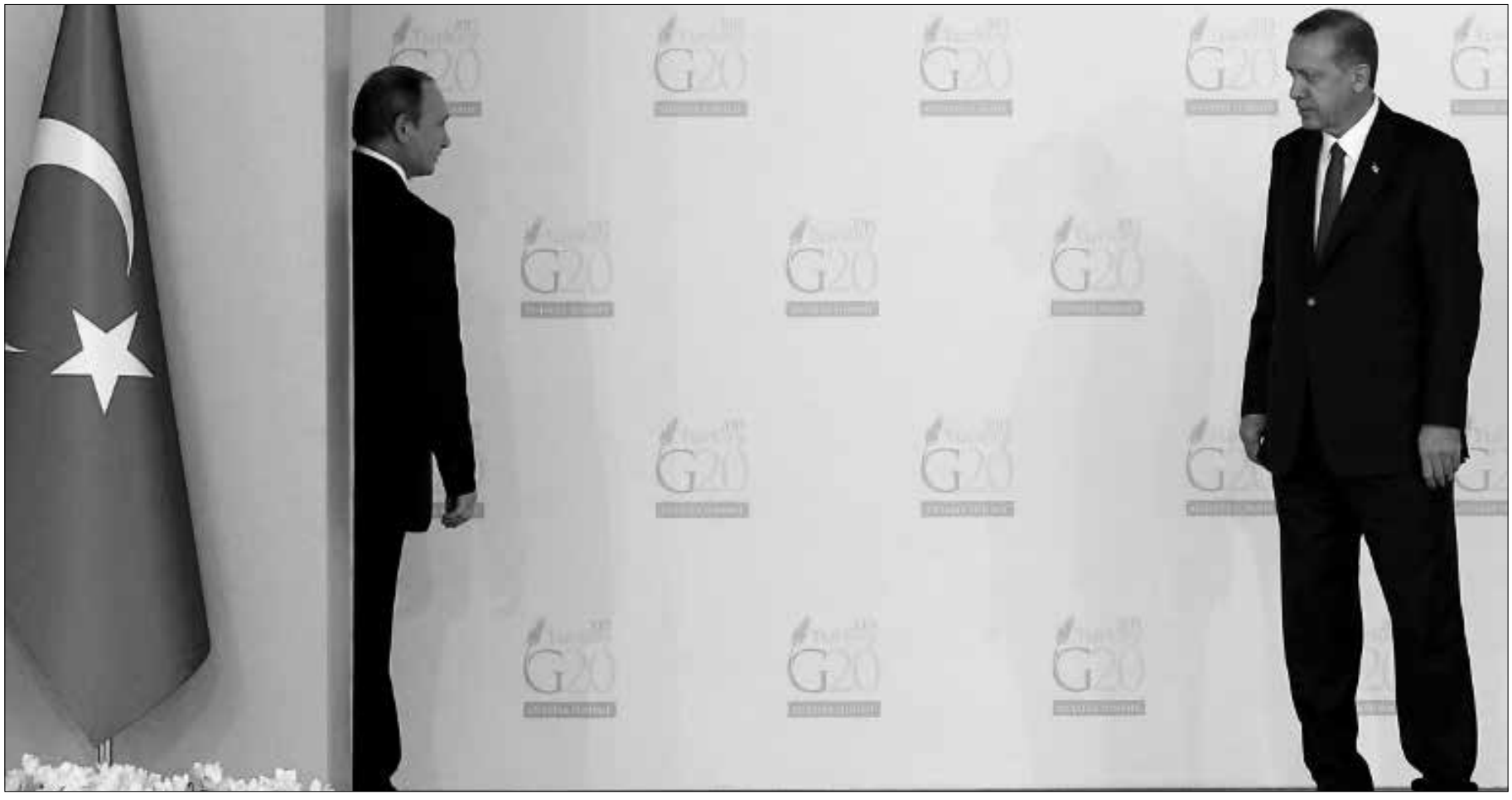

يعود تعميق العلاقات بين روسيا وتركيا إلى فترة ما قبل تفكك الاتحاد السوفييتي، وهو التعميق الذي عبّر عن نفسه بتوقيع اتفاقية تعزيز العلاقات الاقتصادية في 15 آذار 1977، وهي المعاهدة التي ركزت بشكل رئيس على التعاون في تدعيم التطوير الصناعي ومسائل الطاقة. وقد ألحق بالاتفاق واحد آخر يعنى بالتعاون التقني والعلمي. ولهذا فإنّ مسائل الطاقة قد حازت على أهميّة خاصة في المفاوضات القائمة بين الدولتين منذ ذلك الحين.

■ نرجس حاجيفا
تعريب وإعداد: عروة درويش

رغم أنّ العلاقات بين الدولتين قد توترت في عدّة مناسبات تبعاً لقضايا جيوسياسية مختلفة، فلطالما شكّل الطرفان بالنسبة لبعضهما البعض أكثر من شريكين اقتصاديين مجردين. فقد تمّ في شباط 1986، وبالاستناد إلى اتفاقية مختلطة أنشأتها حكومتا البلدين في أيلول 1984، تمّ توقيع عقد مع شركة «بوتاش» التركية لتسليمها قرابةً 6 مليارات متر مكعب من الغاز لفترة 25 عاماً ما بين 1987 و2011.

التحول نحو أوراسيا كرؤية مشتركة

وقد تمّ تسليم تركيا أول شحنة غاز من الاتحاد السوفييتي في حزيران 1987 عبر رومانيا وبلغاريا باستخدام خطّ الأنابيب «العابر للبلقان». لقد فتحت الاتفاقية في واقع الأمر باباً جديداً للعلاقات الروسية التركية في مجال الطاقة في المستقبل الذي بتنا نعيشه اليوم. ففي الوقت الحالي كلا البلدين راغب بشكل كبير في تعزيز تعاونهما في مجالات عدة من ضمنها الطاقة النووية. لقد وجد الاتجاه المتنامي في رغبة البلدين تعميق علاقتيهما في ما هو أبعد من الاقتصاد المجرّد تعبيراً له عام 1997 عندما أعلنت تركيا عن استراتيجيتها للأمن الوطني، والتي لم تعتبر فيها روسيا تهديداً لأمن البلاد.

إنّ التغييرات السياسية التي شهدها البلدان منذ منتصف التسعينيات يمكن وضعها في إطار واحد. فقد بدا الميل التركي «نحو أوراسيا» جلياً وواضحاً فيما يتخطى العلاقات مع روسيا. وحتّى في روسيا، وبدءاً من تعيين بريماكوف كرئيس وزراء، ومن ثمّ وصول بوتين إلى السلطة كرئيس فقد بدا الميل واضحاً اتجاه مفهوم «التحول لأوراسيا».

في الوقت الحالي، وباعتبار أنّ إحدى أهم الأولويات الرئيسة للسياسة الخارجية الروسية هي: «التحوّل لأوراسيا» كبديل عن «التوجه نحو أوروبا» سعياً لتمتين العلاقات مع القوى الكبرى في منطقة أوراسيا، من أمثال: الصين، والهند، وإيران، وتركيا، فإنّ روسيا ترى في تركيا نظيراً إقليمياً مهماً لها. فتركيا هي ثاني أكبر مستورد للغاز الروسي. وتبعاً لتحليلات المختصين فإنّ التعاون في المجال الاقتصادي بين البلدين، وخاصة في مجال الطاقة، سيدوم لوقت طويل تبعاً «للاعتماد المتبادل» للبلدين على بعضهما البعض، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار التوافق الحديث بين مصالح البلدين في بعض القضايا السياسية الهامّة.

التراجع الأمريكي والسلوك الأوروبي

إنْ نظرنا إلى الأمور من وجهة نظر الممارسة السياسية، فإنّ علاقة كلا البلدين بالاتحاد الأوروبي معقدة بعض الشيء، وقد واجهتها العقبات عدّة مرات، تبعاً لتوترات سياسية مختلفة ولحالات مربكة. وعلى الطرف المقابل فقد أثبت الاتجاه نحو أوراسيا بأنّه يجمع كلًا من روسيا وتركيا في جميع المجالات، ومن ضمنها طرق التعامل مع المكائد الجيوسياسية، ومع شركائهما الأوروبيين.

تستمر أرضية التعاون في المجال الاقتصادي ومجال الطاقة بين تركيا وروسيا بمنحهما زخماً في التوافق على قضايا أخرى

ويمكننا أن نأخذ مثالاً عن التقارب المستمر بين البلدين: موقفهما من الأزمة السورية. فبعد أن اتخذ كلّ بلد منهما موقفاً نقيضاً للآخر اتجاه الأزمة السورية، أدّى التقارب العام بينهما إلى الوصول إلى اتفاق وقف إطلاق النار في 28 كانون الأول 2016، وهو الاتفاق الذي همّش أطرافه دور الغرب فيه، وخاصة أمريكا. إنّ وصول روسيا مع تركيا وإيران إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار، وهو الأمر الذي لم تفعل الإدارة الأمريكية شيئاً يذكر للوصول إليه. ويمكننا أن نلمس أهمية الاتفاق بين روسيا وتركيا في سورية إذا ما تذكرنا بأنّها أدّت إلى توتير علاقتيهما بعد إسقاط الأتراك للطائرة الروسية S-24 على الحدود في 24 تشرين الثاني 2015.

وتستمر أرضية التعاون في المجال الاقتصادي، ومجال الطاقة بين البلدين، بمنحهما زخماً في التوافق على قضايا أخرى. ففي حين أنّ كلا البلدين غير قادرين بَعْد، على إيجاد الصيغة المناسبة للتفاهم مع جيرانهما في الاتحاد الأوروبي، فإنّ كليهما يعاني منه. فروسيا لديها مشكلة العقوبات الغربية المفروضة عليها، وتركيا عانت أثناء محاولة الانقلاب فيها في تموز 2016 من أنّ الاتحاد الأوروبي لم يمد يد المساعدة لتركيا أثناء الأزمة، بينما كانت روسيا أول من دعم تركيا أثناء الحادثة الدامية.

الموقف الروسي من محاولة الانقلاب التركي

شكلت الفترة التالية لمحاولة الانقلاب في تركيا علامة فارقة جديدة في العلاقات التركية_ الروسية. فقد زار أردوغان روسيا، وعقد لقاء قرب بطرسبورغ في 9 آب 2016 توصل فيه مع الجانب الروسي إلى إزالة العقوبات الروسية التي فرضت بعد إسقاط الطائرة الروسية على الحدود التركية، كما وافق الجانبان على البدء بسرعة بعدّة مشاريع طاقة ضخمة، منها: محطّة طاقة نووية تبنيها روسيا في تركيا، وخطّ أنابيب الغاز الذي يصل البلدين، واللذين تقدّر تكلفتهما معاً بـ 18 مليار يورو.

● إحياء مجلس التعاون المشترك.	● تسريع مشروع المحطة النووية.
● إطلاق امتيازات رحلات السفر.	● إنشاء صندوق الاستثمار الروسي التركي المشترك «بصفة مجلس استشاري» بقيمة مليار دولار لتقوية التعاون الاقتصادي.
● إزالة الموانع والقيود على التجارة المتبادلة، بما في ذلك على المنتجات الزراعية.	● تعزيز التعاون في الصناعات الدفاعية.
● سحب منع رجال الأعمال الأتراك.	● تثبيت آليات القمّة الثلاثية بين روسيا وتركيا وأذربيجان.
● اتخاذ خطوات مشتركة من أجل إعادة إطلاق نظام تنقل دون تصاريح.	● وضع خطّ لتعزيز الصداقة والثقة بين موسكو وأنقرة.
● منح «Akkuyu المحطة النووية» وضع استثمار استراتيجي.	● تسريع مشروع «السيل التركي».

الطاقة ومصالح أخرى؟

فما الفائدة التي ستجنيها تركيا عندها من «السيل التركي»؟ إنّ ما ستجنيه هو أن تصبح عقدة وصل لتوريد الغاز إلى أوروبا من روسيا عبر البحر الأسود. يريد الاتحاد الأوروبي من تركيا أن تشرّع أسواق الغاز لديها بما يلائم شروطه وينزع الاحتكار عن أسعار الغاز الذي يتمّ تسليمه إلى الاتحاد. وليست هذه الشروط صعبة التحقيق للوصول إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي من وجهة نظر تركية، فهي يمكنها عبر جدول زمني ملائم أن تقونن وتتبنى القواعد والأطر القانونية للطاقة المطلوبة في أوروبا.

لكن إن أرادت أوروبا من روسيا وتركيا أن يوائما تشريعاتهما ووضعيهما بما يناسب قواعد وقوانين الطاقة في الاتحاد الأوروبي، فهذا سيفرض عند تقدمه أن تأخذ موقفاً أكثر منطقية تجاه كل من تركيا وروسيا من أجل الوصول معهما إلى شراكة طاقة فاعلة. خاصة إذا ما أخذنا بالاعتبار أنّ أوروبا لا تملك بديلاً فاعلاً للغاز الروسي ليلبي احتياجاتها المتزايدة منه في المستقبل. فالواقع الإحصائي يقول: أنّ دول جنوب ووسط أوروبا تعتمد على روسيا لتزويدها بالغاز بنسب تتراوح ما بين 60% إلى 98%. فرغم أنّ بعض دول أوروبا «مثل النرويج» تنتج موارد طاقة لبقيّة دول أوروبا، إلّا أنّها غير كافية لتلبية احتياجات أوروبا من الطاقة المتزايدة. ولهذا ومن جديد فإن الاتحاد الأوروبي مضطرّ لتغيير طريقة تعامله مع روسيا. ويبدو بأنّ دول الاتحاد تستوعب الآن مسألة وجوب تغيير موقفها في مجالات الطاقة.

ومن ناحية ديناميكية العلاقات في مجال الطاقة بين تركيا وروسيا وفتحها للكثير من الأبواب والمجالات الأخرى، فيمكننا القول: أنّ هذه الصفقات الناجحة ستستمر في العقود التالية على قدم وساق. فكلا البلدين بحاجة إلى بعضهما البعض في السياحة والتجارة والاقتصاد إضافة للطاقة. وكلا البلدين يثمنان أيّة فرصة للمزيد من التعاون مع أوروبا وخرطها في هذه المشاريع، فانضمام الاتحاد الأوروبي إلى «السيل الشمالي» إن تحقق سيحمل النفع الكثير لجميع الأطراف.

هنالك مصطلح يسمّى «التوازن الصحّي» ويمكننا إن طبقناه على العلاقات التركية ـ الروسية في مجال الطاقة، أن نخرج بنتيجة منطقية. «فالتوازن الصحّي» يكون موجوداً إذا كانت دولة ما تدرك نوايا ومصالح وتوازنات دولة أخرى بشكل صحيح. فإن طبقنا «التوازن الصحّي» على العلاقات التركية ـ الروسية فيمكننا أن نرى بأنّ كليهما يدرك بشكل ممتاز مصالح وأهداف الدولة الأخرى.

إنّ مثل هذا الإدراك والفهم يمكنه أن يحافظ على توازن القوّة، وأن يسهم في ضمان أمنهما الداخلي والخارجي في المنطقة. وعليه يمكننا أن نطلق على علاقتهما وصف هادفة، وتخدم مصالح وأهداف كلّ طرف بما لا يتناقض مع أهداف ومصالح الطرف المقابل.

والأمر فائق الأهمية بين البلدين هو: الاتفاق على إجراء التعاملات التجارية بين البلدين بالليرة التركية وبالروبل الروسي في المرحلة القادمة من تعاونهما الاقتصادي. ويبقى مجال الطاقة هو مجال التعاون الأهم بينهما، وفي الجدول في الأسفل النقاط الـ12 الأكثر أهمية، التي اتفق عليها البلدان أثناء تقارب بطرسبورغ.

وقد جمع بين قادة البلدين اجتماعين كبيران لاحقان لتوقيع تفاهمات حكومية أحدها في 14 تشرين الأول 2016 في إسطنبول، وآخر في 10 آذار 2017 في موسكو، حيث اعتبر كلا الاجتماعان هامين جداً ومثمرين جداً. وقد نجم عن اجتماع موسكو تثبيت خطوات عدة مرتبطة بمشروع «السيل التركي». فقد وضعوا الأسس العملية للسماح لنظام المدفوعات الوطني الروسي بالوجود في تركيا، وكنتيجة له فسيتم تنفيذ مشروع خطّ الأنابيب عبر بنك «دنيز» التركي. إضافة إلى ذلك توصل البلدان إلى اتفاقات عملية لبضعة بنود من تقارب بطرسبورغ، منها: إزالة العقوبات بشكل تدريجي وإنشاء المحطة النووية بتكلفة 20 مليار دولار واتفاقات سياحية وثقافية.

الطاقة بوصفها مجال التعاون الأهم

لقد اتفق البلدان فيما يخص خط الأنابيب على أن تكون أسعار الغاز في المرحلة الأولى متفقاً عليها ومقبولة، ووعدت روسيا بأن تخفض أسعار الغاز في المرحلة الثانية من الضخ عبر «السيل التركي». ولن يكون الغاز مخصصاً للاستهلاك التركي بل ستكون تركيا هي دولة ترانزيت لشحن الغاز إلى أوروبا. لقد أعلن بوتين خلال مؤتمر الطاقة الدولي: أنّ روسيا تزود أوروبا بالغاز منذ خمسين عاماً، وبأنّها ستستمر بذلك عبر «السيل الشمالي 2» وعبر «السيل التركي» بشكل أكثر أمناً وملاءمة.

ولكي نحلل التأثيرات التي سيحملها خطّ أنابيب «السيل التركي» على كلٍ من روسيا وتركيا بشكل صحيح، علينا أن نبدأ وقبل كلّ شيء من العلاقات بين البلدين في مجال الطاقة بعد اتفاقية إسطنبول الموقعة في تشرين الأول 2016. فوفقاً «لاتفاقية إسطنبول للغاز» سيتم الانتهاء من إنشاء خطي أنابيب بحلول كانون الأول 2019 بكلفة تقديرية 6 مليارات دولار، حيث سيكون الخطّ الأول مخصصاً لتوريد الغاز إلى تركيا، والثاني كخطّ ترانزيت يزود الاتحاد الأوربي بالغاز. ووفقاً للاتفاق ستمنح تركيا إعفاءات ضريبية خاصة لاستيراد الآليات والمعدات وغيرها من المواد الضرورية من روسيا إلى تركيا. كما قام الجانب التركي بإزالة الضرائب عن عائدات نقل الغاز.

ستبني تركيا وتملك الخطّ الأول على أرضها، بينما ستكون ملكية الخطّ الثاني الواصل إلى الحدود التركية اليونانية مشتركة بين «غازبروم» و«بوتاش». وستموّل روسيا المرحلة الأولى من المشروع. ويذكر بأنّ بناء الخطوط الأربعة للمشروع سيكلف 11,4 مليار يورو، وهو نصف تكلفة «السيل الجنوبي» الذي كان من المقرر أن يصل بين روسيا وبلغاريا والذي كانت تكلفته 23,5 مليار يورو.

لم تسمح روسيا للعوائق التنظيمية أو التمويلية بإعاقة المشروع، فهي تسعى بأيّ شكل لتنويع خطوط الشحن لديها. ولهذا يحرص البلدان على أن يكون «السيل التركي» مغرياً جداً لكل من روسيا وتركيا. إنّ الشهية التركية للغاز تتزايد ضمن نسب لا تنزل تحتها، وستكون بحاجة لتلبية احتياجاتها من الغاز بطريقة فاعلة. ولهذا فإنّ «السيل التركي» يُعدّ صفقة ممتازة بين موسكو وأنقرة.

الطموح الجيوسياسي التركي

من جهة أخرى، ثمة سؤال يدور في أذهان البعض: ماذا لو قررت تركيا واستطاعت التقليل من استهلاكها للغاز في العقود القادمة،

الأمر الأهم هو اتفاق البلدين على إجراء التعاملات التجارية بينهما بالليرة التركية وبالروبل الروسي في المرحلة القادمة من تعاونهما الاقتصادي

من التنافس إلى التكامل

أعلن الرئيس الروسي بوتين مرّة: «لا تملك الدول علاقات صداقة ثابتة، بل تملك الدول علاقات مصالح وطموحات ثابتة». لقد شهدت العقود الأخيرة سمة التنافس في المصالح، ويبدو أن الحقبة الجديدة يمكن أن تتخطى هذه السمة لتحلّ محلها سمة التكامل. فإن سلمنا بأنّ مصالح تركيا تتضمن تلبية احتياجاتها المتزايدة من الغاز، وطموحها في أن تكون محور طاقة ودولة شحن بين الشرق والغرب، وإن سلمنا بأنّ طموح روسيا، هو: أن تحتل المرتبة الأكبر في سوق الطاقة الإقليمي، الأوروبي، والأوراسي، فسنرى بأنّ هذه الحوافز ستجبر الدولتين على اعتماد مقاربات بنّاءة في علاقتيهما بالمقارنة مع العلاقات السابقة التي سادها التوتر في جزء كبير منها. إنّ لدى الدولتين الحافز للتعاون في جميع المجالات دون أيّ استثناء، بدءاً من الطاقة ومروراً بكامل مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووصولاً إلى مسائل الأمن الوطني والإقليمي للدولتين. إنّ الطريق معبد كي تتحول روسيا وتركيا إلى شريكين استراتيجيين وأن تصبحا ما يطلق عليه اصطلاحاً «الزملاء الودودون» داخل النظام الدولي.

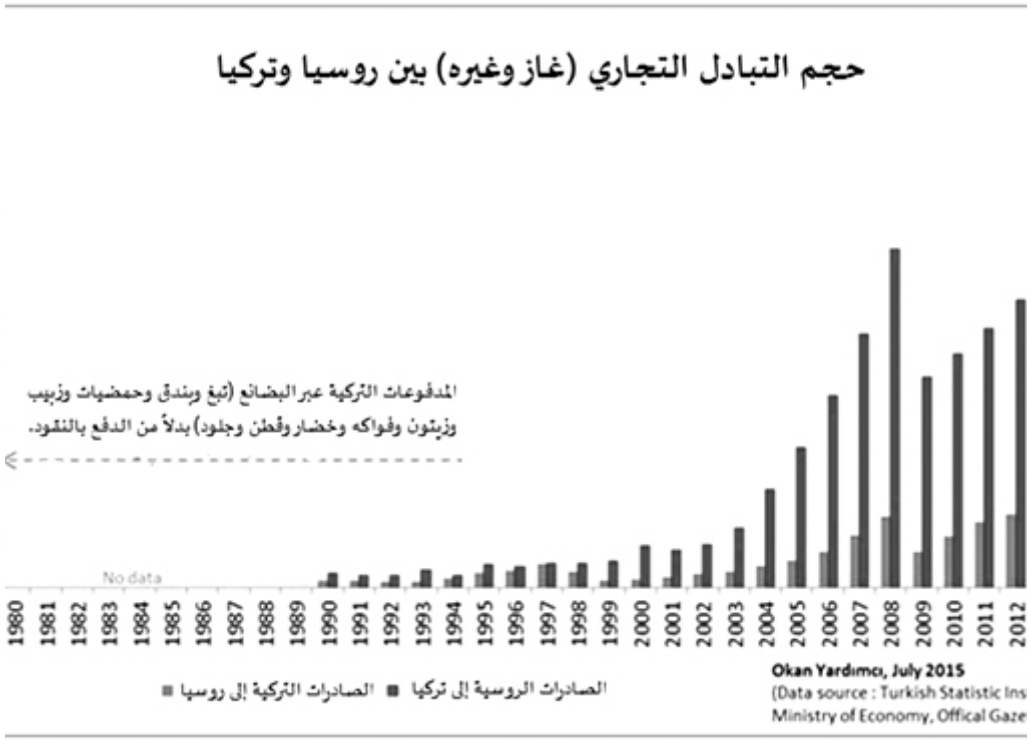

أسلحة حروب لا تعرفونها

لا توفر الأنظمة الحاكمة والشركات الكبرى جهداً بشأن حق امتلاك المعرفة والهيمنة على مصادر المعلومات. فالمعرفة قوّة وسلاح يوازي المال والعتاد العسكري. ولأن المعرفة بهذه الأهمية هناك من يحاول الاستئثار بها لنفسه.

■ آلان كرد

هل تعرفون أنّ الإعلام يلعب دوراً في صناعة الجهل؟ تعالوا نتعرف كيف تعمل بعض الأسلحة الصامتة لحروب هادئة لا تعرفونها!

صناعة علم الجهل

صناعة الجهل مرادف لتحويل الإنسان إلى مجرد مستهلك في الحقل الاقتصادي، فالمستهلك يجب أن يكون جاهلاً، لأن الإنتاج يتطلب الإبداع والمعرفة. وهذه الصناعة واحدة من أدوات تشكيل الإنسان النمطي بنماذجه الثلاثة: المستهلك الخامل، والمتمرد المغامر، والهامشي، وواحدة من أدوات قوى الهيمنة لتأبيد سيطرتها.

يستهدف علم صناعة الجهل العمال الزراعيين والصناعيين والموظفين وأساتذة المدارس والجامعات والطلاب والجنود رجالاً ونساءً للتحكم بمصائر الناس، أي: الفقراء الذين يشكلون 90 % من سكان بلد ما، وتلعب وسائل الإعلام دور وسيلة صناعة الجهل.

يعرف هذا العلم في الأوساط الأكاديمية بـ Agnotology هو علم يدرس غرس ثقافة الجهل أو الشك أو الوهم، ويجري من خلاله نشر بيانات خاطئة أو غير كاملة. وأول من بحث في هذا العلم هو روبيرت بروكتر الأستاذ في جامعة ستانفورد عام 1995.

بائعو السمك في حارة الصيادين

تستند أساسيات علم الجهل إلى ثلاث قنوات، وهي: بث الخوف لدى الآخرين، وإثارة الشكوك، وصناعة الحيرة.

أوضّح مثال على ذلك، ما يصدر عن الحكومات في تجسيد مبدأ إثارة الرعب لدى المواطنين، لتمرير مصالحها وأجندتها، فتارة يُصنع أعداء وهميون لتحشيد الرأي العام، وتارة يُمارس ترهيب الجمهور بالقَدَر المظلم إذا لم يشاركوا في هذه المعركة أو تلك، وكأن الأرض ستفنى بدون هذا «الهجوم المقدّس». ولذلك من الممكن أن تبيع الحكومات السمك في حارة الصيادين عندما يتهدد بقاؤها، وتنشر معلومات أن الصيادين لا يعرفون الصيد.

الاقتصاد السياسي لحروب السرطان

كتب بروكتر عام 1995 عن حروب السرطان، وكيف تتحكم السياسة فيما يجب أن نعرفه أو لا نعرفه بشأن مرض السرطان، فالرأسمالية اتخذت قراراً سياسياً بمنع القضاء على المرض لاستمرار بيع الأدوية وجني الأرباح على حساب معاناة مرضى السرطان.

في الوقت نفسه، أخفت شركات الأدوية حقائق هذا المرض بمساعدة وسائل الإعلام، وروجت للأدوية التي يجب أن تباع بشكلٍ دائمٍ عبر وسائل الإعلام أيضاً.

يقول ميشيل بيتانكورت: إن الجهل أحد مخرجات صراع الحضارات سياسياً، ويشترط هذا العلم شُحّ المعلومات في العالم الرأسمالي وإبقاء الأغلبية جاهلة.

شرح عالم الأنثروبولوجيا غلين ستون بعض الأمثلة الخاصة بصناعة الجهل، وعلاقتها بمرض السرطان، مثل: الترويج لشراء الدخان، والترويج لطبقة الأوزون، وحقوق الملكية لهندسة الجينات التي تمنع قول الحقائق للجمهور المستهلك.

يُصنع أعداء وهميون لتحشيد الرأي العام ويمارس ترهيب الجمهور بالقَدَر المظلم إذا لم يشاركوا في المعركة أو كأن الأرض ستفنى بدون هذا «الهجوم المقدّس»

بدأ علم الجهل في التسعينات من القرن الماضي بالظهور بعدما لوحظ أن دعايات شركات التبغ تهدف إلى تجهيل الناس بشأن مخاطر التدخين. ففي وثيقة داخلية منشورة عام 1979 من أرشيف إحدى شركات التبغ الشهيرة، تبيّن أن أبرز استراتيجية لنشر الجهل كان عن طريق إثارة الشكوك في البحوث العلمية التي تربط التدخين بالسرطان. ومن حينها انطلق لوبي التبغ في أمريكا برعاية أبحاث علمية مزيّفة هدفها تحسين صورة التبغ اجتماعياً ونشر الجهل حول مخاطره الصحية.

السياسة الإعلامية لكوكا كولا

تعتبر إثارة الشكوك ثاني أعمدة التجهيل، وتوظف غالباً في القطاع التجاري والاقتصادي وهذا بالتحديد منهج الكثير من الشركات، فبعد هبوط مبيعاتها بنسبة 25% بدأت شركة كوكا كولا العالمية بدفع ما يقارب 5 ملايين دولار لباحثين أكاديميين لتنفيذ مهمة تغيير فهم المجتمع حول أسباب السمنة، وذلك بتقليل دور المشروبات الغازية في انتشار السمنة، وتوجيه اللوم إلى عدم ممارسة التمارين الرياضية! تنشر هذه «الأبحاث المدفوعة الثمن مقدماً» لإثارة الشكوك عند الإنسان حتى يعيد تشكيل موقفه بما يتناسب مع أجندة هذه الشركات.

تُصعّب كثرة المعلومات المتضاربة اتخاذ القرار المناسب، ويدخل الإنسان في دوّامة من الحيرة حتى يبدو تائهاً وجاهلاً حول ما يجري، ويزداد العبء النفسي والذهني، فيلوذ الإنسان بقبول ما لا ينبغي القبول به طمعاً في النجاة من هذه الدوامة، وهذه هي الغاية من علم الجهل!

في هذا العصر الرقمي بات الجهل والتضليل سلعة يومية تُفرض على الجمهور من قبل الحكومات والشركات وأصحاب النفوذ، فعلم الجهل وإدارة الفهم والعلاقات العامة ليست محصورة على الغرب فقط، بل تُفرض على شعوب الشرق أيضاً.

آثار وسائل الإعلام

إن وفرة المعلومات خلال عصر المعلوماتية وثورة الاتصالات لا تمهد لإنتاج مواطنين ذوي معرفة، بل إن ذلك يتيح لجهات الهيمنة صناعة مواطنين جاهلين ومن ثم محاكمتهم على جهلهم.

تُلهي هذه السياسة غالبية الناس عن المعرفة الحديثة من خلال تكرارها وإعادة نشرها. وهناك شواهد لما يتعرض له مشاهدو التلفزيون «الاتجاه المعاكس عبر قناة الجزيرة مثلاً» التي تؤدي دور البعد الاستخباراتي للمعلومات.

تبلور نظام علمي له علاقة بالجهل، يدعى Cognitronics والذي يهدف إلى تشتيت الأدراك مستفيداً من التوجه نحو العالمية، ودفع ذلك التشتيت في الإدراك إلى حقول المعرفة عن طريق صناعة معلومات تنعكس على مهارات المتعلمين، بحيث يبتعد الإنسان عن أداء الأعمال بنجاح، وتحويل المتعلم إلى غير متعلم في سباق لا ينتهي ولا يفيد.

أما مجال «إدارة الفهم»، فهو علم تأسس لتوجيه الإدراك الفكري في الأوساط الأكاديمية والسياسية. وتُعرّف وزارة الدفاع الأمريكية مفهوم «إدارة الفهم أو الإدراك» بأنه نشر للمعلومات أو حذف لها من أجل التأثير على تفكير الجمهور والحصول على نتائج يستفيد منها أصحاب المصالح.

المقهورون وكرة المونديال

يقول محمود عدوي في «إحدى عشرة قدماً سوداء، عندما يلعب المضطهدون كرة القدم: نحن في إفريقيا طوال الوقت نتحدث عن كرة القدم، لأننا لا نستطيع أن نتحدث في السياسة. نحن نختار الفرق التي نشجعها إلى أن نموت، لأننا لا نستطيع أن نختار رؤساءنا. نحن ننتقد بكل قسوة وأحيانا بكل وقاحة حكام المباريات، لأنهم لا يملكون القدرة على أن يسجنوننا. ولهذا.. نحن نعشق كرة القدم، لأنها تجعلنا نعيش.

■ لؤي محمد

هذا بالنسبة لإفريقيا، وكذلك بالنسبة إلى مقهوري القارات الأخرى، فكرة القدم بالنسبة إليهم عالم افتراضي من الانتماءات الوهمية بما يشبه الكرة الإفريقية في «إحدى عشرة قدماً سوداء». أما الفرق المقهورة كروياً فهذا شيء آخر تماماً، حين تهيمن بعض البلدان على رياضة كرة القدم عبر المال والاحتراف والفردانية في لعبة جماعية، وينهب بلد ما عشرات البلدان الأخرى ويمتلك بالتالي إمكانية شراء اللاعبين والمدربين ومن ثم ينتصر على فريق آخر لا يملك هذه الإمكانية، ويسمون ذلك انتصاراً وبطولة عادلة، وهذا مثل المقارنة بين الفيل والقط.

حولت الشركات الكبرى كرة القدم من متعة إلى سلعة وبزنس لجمع الأرباح وتفريغ الشحنات عند الملايين. كتبت إحدى البوستات الفيسبوكية: «تخيلوا أنو مشجعين فريق عالمي يتحولوا لمطالبين بتطبيق برنامج لحل مشكلات بلد على المستويات كافة، هاد الفرق بين التجمع العضوي والتجمع غير العضوي».

تجمع متعة كرة القدم ملايين المقهورين حول العالم، بل وتحول مشجعو الفرق الكروية إلى تشكيل تنظيمات، مثل: روابط المشجعين ونوادي المشاغبين. وخلف الأضواء يقف ديناصورات كرة القدم الماليين الذين يبيعون التسلية والترفيه.

أما السؤال الحاضر في أذهاننا: متى يستعيد المقهورون كرتهم ومتعتهم بعيداً عن الشركات والانتماءات الوهمية؟

أخبار ثقافية

يوم الموسيقا العالمي

اختتمت فعالية يوم الموسيقا العالمي 21 حزيران التي أقيمت في العديد من المحافظات بإطلاق أوركسترا الغيتار في معهد صلحي الوادي للموسيقا، وذلك خلال الأمسية الموسيقية التي احتضنها المدرج المغلق بمجمع دمّر الثقافي. الأمسية التي أحيتها مديرية المعاهد الموسيقية والباليه في وزارة الثقافة بمشاركة كل من أوركسترا النفخيات في المعهد، بالتعاون مع المعهد العالي للموسيقا، شارك فيها طلاب معهد صلحي الوادي. شملت النشاطات كلاً من السويداء وطرطوس وحمص وحماة وحلب واللاذقية واختتمت في دمشق.

اكتشاف أثري بقلعة الحصن

عثرت البعثة الأثرية السورية الهنغارية المشتركة خلال أعمال التنقيب في قلعة الحصن في حمص على فرن للطبخ يعود للعهد الصليبي في قاعة الجنود، إحدى قاعات القلعة العشر. وتم العثور على الفرن وعلى جرار فخارية بجانبه كانت تستعمل لسكب المواد الغذائية، لافتة إلى أن البعثة الهنغارية بدأت أعمالها أواخر عام 2016 وتشمل التنقيب والترميم والتوثيق، وتم الانتهاء مؤخراً من عمليات عزل وتبليط سطح الكنيسة الموجودة في القلعة على مساحة بلغت 254 متراً مربعاً مع ترميم الزاوية الجنوبية الغربية منها.

كانوا وكنا

نظمت سورية بطولة كأس القنيطرة لكرة القدم عام 1974 في الذكرى الأولى لتحرير المدينة من الاحتلال الصهيوني بمشاركة عدد من الفرق العربية، استمرت المناسبة الكروية لعدة سنوات قبل أن تختفي. في الصورة: منتخب سورية في بطولة كأس القنيطرة عام 1974.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/07/01» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

هستيريا المعاني

تتغير المعاني من شخص لآخر بحسب الثقافة التي وجدوا فيها، والتي أدت إلى تكوّن هذا المعنى. كما تتغير هذه المعاني من شعب أو بلد لآخر بحسب الثقافة التي يوجدون فيها. لهذا تنعكس المهام أو الأنشطة داخل هذه الشعوب بحسب المعاني التي اكتسبوها، مثلما يختلف معنى المقاومة أو الاحتلال من بلداننا «أو تلك التي خاضت مقاومة واحتلال» وتلك البلدان التي لم تخض هذه التجربة لكي تكوّن هذا المفهوم، أو معاني الأفعال أو الأشياء الأخرى المرتبطة بحدث معين. فمثلاً: نجد أن المصطلحات تختلف بين أهل القرى وأهل المدن، أو بين واقع وواقع آخر، لأن هذه المصطلحات مرتبطة بالفعل أو بالنشاط الذي يقوم به الأفراد.

■ مروى صعب

ما يمكن أن نكتسبه من المعنى

ينعكس المعنى في عدة أمور، في كون المعنى هو فهم موضوعي وذاتي «الفهم الذاتي للمعنى الموضوعي» لما يدور في فلك الأفراد. الموضوعي في الأمور الحياتية الجماعية مثل: الانتماء إلى بلد «الوطنية أو القومية»، العلاقات الاجتماعية، مفهوم الدور الاجتماعي، وغيرها من مفاهيم تستخلص من المجتمع. والذاتية في الأمور الحياتية الخاصة، أو من خلال التجربة المباشرة والتي تكوّن معنىً لما يحصل حالياً وإلى أين ستتجه الأمور مستقبلاً. من هذا المعنى الموضوعي والذاتي نبني على الثقافة التي ادت اليه، والتي اعطت المعنى المعين للافراد من خلال النشاط الذي يقومون به.

نجد هذه المعاني في التقاليد المعاشة، وفي الهرمية الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية أو الدور الاجتماعي الذي يقوم به الفرد. كما نجد انعكاسها أو إسقاطها في الأمور الحياتية الأخرى بكافة أشكالها مثل الفن، الرياضة، أو أي نوع من التعبير. فمثلا: تغيّر نوع ونمط الموسيقى والأغاني عبر السنين يعكس المعاني الموجودة في أي مجتمع ما، وما هو النشاط الأكثر تركيزاً أو تثبيتاً في أية لحظة تاريخية. وهذا لكون المعنى المرتبط بالنشاط متغيراً بحسب تغير هذا النشاط وبحسب تغير الثقافة في ترابط هذه العوامل فيما بينها. فالخروج من الاحتلال يعطي معنى آخر للبلد وكيفية العيش فيه، كما الدخول في نمط الإنتاج الرأسمالي أعطى معنىً آخر، جديداً، للأفراد بكيفية العيش تحت هذا النظام. وهذا المعنى الذي يستمر في التغيّر بحسب النشاط الذي يقوم به الفرد، يتغير أيضاً مع الحاجات في كل لحظة من عمر الإنسان. تماماً مثل: معنى المستقبل الذي يكون طوباوياً عند عمر معين، يصبح حقيقة يجب معالجتها في عمر آخر.

أين المعنى في كرة القدم

في كرة القدم «كأس العالم» المعنى الموجود من تشجيع فرق غير مرتبطة فعلياً بالأفراد يأتي من النشاط التي تمثله هذه الرياضة عند الأفراد. فحتى لو أن الفعل «أو النشاط» غير مرتبط مباشرة، ولكن المعنى الذي تعطيه كرة القدم هو معنى الانتماء إلى مكانٍ وشيءٍ معين، محدد وواضح، وله بداية ونهاية، أي: معلوم وغير غائب أو مشوش. فاكتساب معنى وفعل الانتماء من كرة القدم يقابله غياب هذا المعنى من مركزه أو مصدره الرئيس، أي: البلد أو المجموعة التي ينتمي إليها الفرد ثقافياً. ولهذا، بالرغم من أن لكرة القدم طابع الجماعية في اللعب والتشجيع، ولكن هذا المعنى أسقط في نشاطه الخاطئ، مما يدفع البعض بالذهاب إلى التطرف أو الأقصى من خلاله. ومما يشوه حتى المعنى المكتسب من كرة القدم من رياضة إلى محاولة للانتماء.

الذهاب إلى التطرف أو الأصولية في معالجة أيّ أمر أو من خلال المعايير المتناقضة في مقاربة المواضيع الاجتماعية أو السياسية

يعتبر ليونتيف في حديثه عن النشاط ومدى تأثيره على تكون الوعي والمعنى للإنسان أن الناس «لا يواجهون فقط التحدي المتمثل في اكتساب ثقافة راسخة ؛ بل يواجهون أيضاً المواقف التي يجب عليهم فيها صياغة ثقافة مرغوبة»، والتي تخلق تناقض بين الانتماء او الاندماج مع الثقافة الموجودة، وبين صياغة ثقافة مرغوبة لهم.

هذا التناقض التي تخلقه الثقافة السائدة «أي الفعل السياسي والاجتماعي» بين المعنى المكتسب من خلالها وعدم تجانس هذا المعنى مع نشاط وأفق الأفراد، يخلق تناقضاً في المعاني المكتسبة في المجتمع. ويعكس هذا التناقض بين الموجود «المنعكس من الثقافة والمجتمع» والمطلوب/ الضروري «المنعكس في الحاجات والطموح والأهداف النابعة منها» غياب المعنى الحقيقي للأمور التي تظهر في أشكال أخرى. ما يمكن أن يشبه بالذهاب إلى التطرف أو الأصولية في معالجة أيّ أمر، أو من خلال المعايير المتناقضة في مقاربة المواضيع الاجتماعية أو السياسية.

المعنى، هو من المنطلقات الأساسية لتطور الإدراك، لكون المعنى مرتبطاً بالنشاط الذي نقوم به. لذلك تغيير أي معنى ذاتي أو عند الآخرين يبدأ بتغير النشاط، أي: بتغير أسلوب العيش الذي يجب أن يفرض نشاطاً جديداً يعطي معاني جديدة، أو يشبع تلك الموجودة في وعي الفرد، بشكل حقيقي، لا وهمي، كما نراه في الممارسات السائدة اليوم، ومنها "هستيريا" كرة القدم مثلاً.!

السينما والكرة

انتبهت السينما المصرية منذ بدايتها إلى عشق المشاهدين للأنشطة الرياضية بخاصة كرة القدم، لهذا فكر صنّاع السينما في خطب ودّ هذا الجمهور العريض ومغازلته بتقديم نجومه على الشاشة الفضية. وكان «الرياضي» 1937 هو أول فيلم مصري تطرق إلى عالم الساحرة المستديرة وتأثيرها في الجماهير يليه فيلم «كابتن مصر» 1955.

ويشير الكاتب الصحافي حاتم جمال في كتابه الصادر عن دار الهلال تحت اسم «السينما والكرة... أسرار وحكايات» إلى أن السينما المصرية قدمت ما يصل إلى 46 فيلماً تناولت فيه الساحرة المستديرة على ثلاثة مستويات:

_ المستوى الأول: أعمال تناقش قضايا اجتماعية رياضية فيها إسقاط دائم على متغيرات المجتمع في شكل عام، وتتخذ من لعبة كرة القدم إطاراً لنقل الأفكار والرؤى حول هذه القضايا تتصدرها أفلام «الحَرّيف»_ «الدرجة الثالثة»_ و «واحد_ صفر»، فقد ناقشت تلك الأفلام مشاكل اجتماعية مهمة مغلفة بالجانب الكروي بعيداً عن الإسفاف، بل قدمت في شكل إبداعي على جميع المستويات بدءاً من التمثيل والإخراج وصولاً إلى التصوير والمونتاج. ومنها أفلام حصلت على جوائز في مهرجانات عدة.

_ المستوى الثاني: يغلب على هذه الأفلام الطابع الكوميدي الخفيف على رغم مناقشتها مشاكل كروية مهمة في الأندية، وبين اللاعبين والإدارة والجمهور نفسه بأسلوب مباشر يصل أحياناً إلى حد السطحية ويفتقر إلى العمق في البناء والتحليل منها أفلام ««الرياضي»_ «رجل فقد عقله»_ «أونكل زيو حبيبي»_ «كابتن مصر»_ «غريب في بيتي»_ «ضربة جزاء»_ «بوشكاش»_ و «4_ 2_ 4»» وغيرها من الأفلام التي اهتمت بكرة القدم ومشاكلها من دون وجود مستوى فني حقيقي.

_ المستوى الثالث: أفلام بعيدة كل البعد عن عالم كرة القدم لكن صنّاعها تعمدوا وضع مشاهد من كواليس الساحرة المستديرة لا تمت للسياق الدرامي بصلة منها: أفلام ««العفاريت»_ «اللعب مع الكبار»_ «طيور الظلام»_ «الرهينة»_ «مرجان أحمد مرجان»_ «الجيل الرابع»_ «طير أنت»_ «الحرب العالمية الثالثة»».